الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de Gestion
Département des Sciences Economiques
Réf : .... / D.S.E / 2017

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
المرجع: .... / ق.ع.إ / 2017

الموضوع

دور الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
دراسة حالة الجزائر (خلال الفترة 2002-2015)

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: مالية واقتصاد دولي

من إعداد الطالب:
بركات محمد وليـد

تحت إشراف الأستاذ:
غقال الياس

السنة الجامعية: 2017/2016

إهداء

أهدي ثمرة جهدي

إلى النبع المتدفق حبا وحنانا

إلى الشمعة التي تحترق لتضيء دنياي

إلى التي سهرت على راحتي وتربيتي

إلى التي علمتني أنه لا علم بلا أخلاق

أمي الغالية حفضها الله وأطال في عمرها

إلى النبراس الذي ينبر دربي

إلى مثلي الأعلى وقدوتي في الحياة

أبي العزيز حفضه الله وأطال في عمره

إلى جميع عائلتي الكريمة بالأخص إلى ناصر

الذي شجعني طيلة المسيرة الدراسية

إلى كل من ارتبطت بيني وبينهم مودة، دخي، عزو، مسعود، مهدي، أكرم، إسلام، سفيان، صهيب، عقبة محسن، مصطفى، رحمة.

إلى كل من ساهم بعوني ولو بكلمة طيبة في سبيل إنجاز هذا العمل المتواضع.

شكر وعرفان

اشكر المولى عز وجل على توفيقه لي في انجاز هذا العمل

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل غقال الياس على توجيهاته ومساندته فجزاه الله خيرا

وأتقدم بالشكر لجميع الأساتذة في جميع الأطوار الدراسية على المجهودات الجبارة والمعلومات التي اكتسبتها طيلة المسيرة.

وكذلك كل من أعانني لإتمام هذا العمل سواء من قريب أو بعيد ولو بكلمة طيبة ونسأل الله

أن يجعلنا ممن يكثر ذكره فينال ويحفظ أمره.

1. تمهيد

تعيش الساحة الدولية والنظام الاقتصادي العالمي العديد من التحولات والتطورات المتصارعة للعلاقات الدولية وذلك في إطار تنامي العولمة والتوجيهات الاقتصادية المعاصرة، بالإضافة إلى ظهور التكتلات الاقتصادية والتي كان لها أثرا هامة على العلاقات الاقتصادية الدولية والانفتاح الاقتصادي لمختلف الدول.

وفي ظل نظام اقتصادي عالمي يموج بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية وذلك على مستوى الدول المتقدمة أو الدول النامية، وهذه الأخيرة التي وجدت نفسها أمام ضرورة مواجهة المنافسة العالمية واكتساب المقومات التي تسمح لها بالاستقرار ورفع تنافسيتها، وكان ذلك من خلال الانضمام إلى تجمعات جهوية تضم إلى جانب الدول المتقدمة لدول نامية تسعى للإندماج الاقتصادي العالمي وفي هذا الإطار تندرج اتفاقات الشراكة الأورومتوسطية بين الإتحاد الأوروبي والذي يمثل التكتل الإقليمي للدول الأوروبية وبين دول الحوض المتوسط بحيث تهدف هذه الإستراتيجية الجديدة إلى بناء منطقة مستقرة نامية بصورة دائمة، وذلك من خلال إنشاء منطقة للتجارة الحرة، هذا الأمر أدى إلى خلق وضع جديد يتمثل في تواجد الدول المتوسطية أمام المسائل التي تطرحها الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهي إعادة هيكلة وتأهيل اقتصادياتها لمواجهة نتائج تحرير التجارة، ويبرز دور الإتحاد الأوروبي لتحقيق الإندماج للدول المتوسطية من خلال المساعدات المالية المرافقة لاتفاق الشراكة

وفي ظل إشتداد المنافسة العالمية التي تواجهها، فقد توجب على أصحابها العمل على إتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة كل التغيرات الحاصلة في محيطها، وذلك بتحليل ودراسة مختلف سلوكيات منافسيها.

ونظرا لطبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن العمل على تكوين قاعدة صلبة لا يمكن إلا بتبني إستراتيجية ترتكز على تنميتها انطلاقا من تهيئة المحيط الذي تنشط فيه هذه المؤسسات ولن يكون ذلك فعالا إلا إذا انطلقت من مواردها الداخلية وجعلت منها ميزة تنافسية تواجه بها منافسيها عن طريق العمل على تطويرها في كل مرة وجعلها غير قابلة للتقليد، وهذا ما يمكنها من البقاء والاستمرارية.

على غرار مختلف بلدان العالم أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل قطاعا محوريا للاقتصاد الجزائري، حيث أن الدولة وفي ظل الانضمام المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي قامت بالبدء في تنفيذ برنامج لتأهيل وترقية هذه الكيانات، بالإضافة إلى إقامة الملتقيات والأيام الدراسية التي تهدف إلى إيجاد الحلول المناسبة التي يمكن أن تساهم في تنميتها.

2. الإشكالية والأسئلة الفرعية

نظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قامت الجزائر في السنوات الأخيرة بتوجيه مزيدا من الاهتمام لها تمثل في اتخاذ جملة من الإجراءات والسياسات المشجعة لإنشائها وترقيتها وكذا تأهيلها، وتعتبر هذه المؤسسات من أكثر القطاعات المعنية بما تحتويه بنود الشراكة الأوروجزائرية نظرا لما لهذا الاتفاق من انعكاسات عليها.

من خلال ما سبق يمكن طرح إشكالية البحث كما يلي:

كيف تساهم الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

تحليل هذه الإشكالية يستدعي الإجابة على مجموعة من **التساؤلات الفرعية** المتمثلة في:

1. ما هو الإطار العام لإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والأوروجزائرية؟ وما هو مضمون هذه الاتفاقية ؟
2. ما هو واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟
3. ما هي العراقيل والمشاكل التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟
4. ما هي برامج وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

3. الفرضيات

1. تعتبر الشراكة الأوروجزائرية فرصة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يسمح لها بإكتساب ميزة تنافسية تمكنها من مواجهة منافسيها.
2. إن تأهيل المحيط الإداري وتأهيل العنصر البشري من أهم المتطلبات الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة التحديات التي تواجهها.
3. بذلت الجزائر في السنوات الأخيرة مجهودات كبيرة من أجل دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

4. أسباب إختيار الموضوع

- رغبة شخصية في الدخول للبحث في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالشراكة الأوروجزائرية.
- يندرج ضمن إطار التخصص.
- أنه حديث الساعة لما له علاقة بالحالة التي يعيشها الاقتصاد الوطني.
- معرفة الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- التسابق الشديد للدول من أجل تأهيل مؤسساتها وجعلها قادرة على اختراق الأسواق العالمية سواء من حيث من خلال اتخاذ عدة برامج.

5. أهداف البحث

يسعى هذا البحث لتحقيق جملة من الأهداف:

- دراسة أهم المحاور والاتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.
- إبراز واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- البرامج الوطنية والأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

6. أهمية البحث

تستمد الدراسة أهميتها من تناولها لموضوع برنامج تأهيل المؤسسات والذي أصبح اهتمام المؤسسات الاقتصادية الجزائرية لكي تكون في مستوى نظيراتها في دول الشراكة الأورومتوسطية، فهو برنامج تكمن أهميته في تحسين تنافسية المؤسسة وتحسين أدائها على كافة الأصعدة.

7. منهجية الدراسة

- المنهج التاريخي: من خلال استعراض المسار التاريخي لتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمسار التاريخي لتوقيع اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والأوروجزئرية.

- المنهج الوصفي والتحليلي : وذلك من أجل دراسة العلاقات الأورومتوسطية ودراسة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وصولا إلى برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

8. موقع البحث في الدراسات السابقة

- **دراسة حملاوي سكينة** تحت عنوان واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية – دول المغرب العربي– مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة محمد خيضر –بسكرة– 2011 /2012 وقد توصلت هذه الدراسة أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة ساهمت بانتشار الأزمة المالية، باعتبار أنها قناة اقتصادية غير مباشرة لتداعيات الأزمة المالية العالمية بمساعدة عولمة رأس المال.

- **دراسة أنفال نسيب** تحت عنوان دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة دكتوراة غير منشورة جامعة محمد خيضر –بسكرة– 2014 / 2015 وقد توصلت هذه الدراسة تحليل نتائج برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي اتضح أنها لم تكن في مستوى الأهداف المسطرة، ذلك أن فعالية هذه البرامج تتطلب توفير المبالغ المالية اللازمة لتنفيذ عمليات التأهيل

وتنمية الكفاءات والقدرات لتحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حتى تتمكن من مواجهة التحديات التي تفرضها منطقة التبادل الحر المزعم تحقيقها في أفاق سنة 2020.

– **دراسة شعيب آتشي** تحت عنوان واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية، مذكرة ماجستير غير منشورة جامعة الجزائر 2008/2007 وقد قامت هذه الدراسة بتحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع إظهار أهم الخصائص التي تميزها عن غيرها وتجعلها قطاعا تركز عليه غالبية الدول المتقدمة منها أو النامية في عملية التنمية بالرغم من المشاكل التي يعرفها خاصة منها عملية التمويل، كما أظهرت بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تلعب دورا لا يستهان به لذا عمدت الجهات المسؤولة عليها بوضع عدة برامج لتأهيلها وتنميتها.

✓ **صعوبات البحث**

– قلة المراجع خاصة بالكتب التي تتناول مواضيع الشراكة الأورومتوسطية والأوروجزائرية.

– تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في قلة المراجع التي تتناول موضوع التأهيل، خاصة تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، لذلك قمنا بالاعتماد على الملتقيات والأيام الدراسية و المجلات التي ناقشت الموضوع

✓ **هيكل البحث:**

لقد إعتمدنا في بحثنا هذا على مقدمة عامة وثلاثة فصول وخاتمة عامة

الفصل الأول: الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية تناولنا فيه نظرة عامة عن الشراكة من حيث الماهية والأشكال والدوافع وشروط نجاح الشراكة وأهم المقومات المساعدة على نجاحها، كما تم التعرض لأهم الجوانب المالية والاقتصادية لإتفاقية الشراكة الأورومتوسطية ومن ثم التطرق إلى اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

الفصل الثاني: تطرقنا إلى الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال الماهية وأهميتها وخصائصها والأهداف والأشكال ومصادر التمويل والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا التطرق إلى متطلبات التأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تناولنا فيها الأهداف والإجراءات والشروط المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا تقييم برامج التأهيل.

الفصل الثالث: تطرقنا إلى برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من حيث التطور والتعريف ووضعيته في الاقتصاد وتطرقنا إلى البرنامج الوطني المعتمد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تمهيد

سعت الدول الأوروبية منذ الثلث الأخير من القرن الماضي تقريبا إلى إقامة علاقات تعاون مع دول المنطقة المتوسطية بما فيها الجزائر، وقد دخلت هذه العلاقات لتلمس مختلف الجوانب التجارية والمالية والتعاون العلمي والتقني، وكان مؤتمر برشلونة المنعقد سنة 1995 البادرة الأولى في إطلاق المفهوم الجديد للعلاقات الأورومتوسطية، بين دول الاتحاد تجاد الأوروبي والدول المتوسطية في إطار جديد للعلاقات الثنائية تحت مسمى الشراكة الأورومتوسطية، من خلال ثلاثة محاور تتمثل في الجانب الاجتماعي والثقافي والمحور الرئيسي المتعلق بالعلاقات المالية والاقتصادية، ضمن مسعى إنشاء منطقة للتبادل الحر.

إن الجزائر على غرار غيرها من الدول حوض المتوسط و الدول العربية، و في ظل التطورات الحاصلة والمتمثلة في عقد العديد من اتفاقيات الشراكة الثنائية بين الإتحاد الأوروبي و دول الحوض المتوسط رأت الجزائر في الشراكة ضرورة حتمية أثر التغيرات التي حصلت في الميدان السياسي خلال الآونة الأخيرة وذلك عن طريق تأسيس عمليات وعقود شراكة أجنبية وسعيها جاهدة إلى التفاوض والمنافسة من أجل الحصول على أفضل العقود من أجل رفع الأداء الاقتصادي.

وسنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: ماهية الشراكة.

المبحث الثاني: الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية.

المبحث الثالث: الإطار العام للشراكة الأوروجزائرية .

المبحث الأول: ماهية الشراكة

إن المنطق الاقتصادي المعاصر وضع أسس ومبادئ للتعاون والإتحاد في عدة ميادين أساس ية هامة تمثل كل من الشراكة، التعاون، والتحالف والإتحاد مصطلحات صاحبت التحول الاقتصادي الذي مس معظم بلدان العالم مع بداية القرن العشرين.

المطلب الأول: مفهوم الشراكة

تعتبر الشراكة من أهم المواضيع التي عرفتها التطورات الاقتصادية في العالم مؤخرا، ولقد تعرض هذا الموضوع إلى الكثير من الجدية في مختلف دول العالم الثالث، بالإضافة إلى بدا الكثير من المؤسسات الدولية في فرض الخوصصة أو اللجوء إلى الشراكة.

الفرع الأول: تعريف الشراكة

لقد تعددت الخاصة بالشراكة، وقدمت مفاهيم كثيرة إلا أن المجمع عليه هو ذلك التقارب بين الأطراف المتعاقدة لأجل تحقيق أهداف مشتركة في حدود فترة زمنية معينة، وسنعرض جملة من التعاريف، والتي من خلالها يمكن استيعاب المفاهيم العامة للشراكة كالأتي:[1]

- هي اتفاقية يلتزم بمقتضاها شخصان طبيعيان أو معنويان أو أكثر على المساهمة في مشروع مشترك بتقديم حصة من عمل أو مال بهدف اقتسام الربح الذي ينتج عنها أو بلوغ هدف اقتصادي ذي منفعة مشتركة كاحتكار السوق أو رفع مستوى المبيعات.[2]

- أنها نمط أو نموذج من العلاقات الاقتصادية الخاصة والمميزة القائمة بين المؤسسات والمبني على التعاون طويل المدى والذي يتعدى العلاقات التجارية والهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين.[3]

- الشراكة هي الطريقة المتبعة من طرف الدول في التعاون مع بعضها البعض للقيام بمشروع معين ذو اختصاص، وهذا بتوفير وتكثيف الجهود والكفاءات علاوة على الوسائل والإمكانيات المساعدة على تنفيذ المشروع أو النشاط مع تحمل جميع الأعباء والمخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء ، فهي شكل

---

[1] عبد القادر بوعزة، محمد بن مسعود، **الشراكة الاجنبية ودورها في نقل التكنولوجيا** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية بأدرار، يومي 22-23 أكتوبر 2007، ص2.

[2] عبد الرزاق بن حبيب، رحيمة حوالف، **الشراكة ودورها في جلب الاستثمارات الأجنبية،** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 21-22 ماي 2002، ص 4.

[3] عائشة شرفاوي، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الاقتصادية الحالية -حالة الجزائر -** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص102 .

من أشكال التعاون والتقارب بين الدول باختلاف جنسياتها قصد القيام بمشروع معين حيث يحفظ لكلا الطرفين مصلحتهما في ذلك.[1]

- أما على المستوى الكلي على أنها: تعاون دولتان أو أكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأس المال، العمل التنظيم) وقد يتخذ هذا التعاون المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، ولا يقتصر الأمر في الشراكة التي دعي إليها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية والاجتماعية والثقافية).[2]

الفرع الثاني: خصائص الشراكة

إن الشركة ماهية إلا وسيلة أو أداة لتنظيم علاقات مستقرة ما بين وحدتين أو أكثر، دول أو مجموعات إقليمية هذه العملية لها جملة من الخصائص نلخصها فيما يلي:[3]

- التقارب والتعاون المشترك، أي لا يجب الاتفاق حول حد أدنى من المرجعيات المشتركة، تسمح بالتفاهم والاعتراف بالمصلحة العليا للأطراف المتعاقدة.
- علاقة التكافؤ بين المتعاملين.
- خاصية الحركية لتحقيق الأهداف المشتركة.
- هي اتفاق طويل أو متوسط الأجل بين الطرفين، أحدهما وطني والآخر أجنبي، لممارسة نشاط معين داخل دولة البلد المستضيف.
- قد يكون الطرف الوطني شخصية معنوية أو خاصة.
- لا تقتصر الشراكة على تقديم حصص في رأس المال، بل يمكن أن تتم من خلال تقديم خبرة أو نقل تكنولوجي أو إدارة أو معرفة..... الخ.
- لابد أن يكون لكل طرف الحق في إدارة المشروع (إدارة مشتركة).
- التقارب والتعاون المشترك، على أساس الثقة وتقاسم المخاطر، بغية تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.

---

[1] أحلام سوداني، **التسيير الفعال للمديونية الخارجية في إطار الشراكة الأورومتوسطية –حالة الجزائر–**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة الجزائر، 2006، ص 71.

[2] جمال بوزكري، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013/2012، ص77.

[3] محمد تواتي، **أثر الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري –دراسة حالة الصناعة الصيدلانية –**، 1998–2008 مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، المركز الجامعي الوادي، 2009، ص 45 .

- التقاء أهداف المتعاملين والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق نوع من التعامل، والمعاملة المماثلة على مستوى مساهمات الشركاء و المتعاملين.
- تنسيق القرارات والممارسات المتعلقة بالنشاط والوظيفة المعنية بالتعاون.

بالإضافة إلى وجود بعض الخصائص الأخرى نذكر منها:[1]

- تعتبر الشراكة كعامل تنشيط ودفع الاستثمار الأجنبي لجلب استثمارات ذات طابع نقدي، عيني وحتى تكنولوجي.
- توفير رؤوس أموال ضخمة وتدفق رؤوس أموال أجنبية.
- الحد من البطالة عن طريق توفير مناصب عمل جديدة.
- الزيادة في فرص التصدير وتقليص الاستيراد، ودخول أسواق عالمية جديدة .

الفرع الثالث: أهداف الشراكة

إن انتهاج سياسة الشراكة لا يكون اختياريا عشوائيا، بل عادة ما يكون اختياريا مستهدفا وذلك من أجل بلوغ أهداف ومصالح ومن هذه الأهداف: [2]

✓ **الاختيار الأمثال لإمكانيات المؤسسة :** نظرا لأتساع مجال نشاطات المؤسسة الاقتصادية تسعى المؤسسة لتطوير كل من المنتوج والسوق التي تروج فيها منتوجاتها لذلك فهي تسطر أهداف تسعى للوصول إلى تحقيقها وهي:

-التزود بالتكنولوجيا والإمكانيات الجديدة.

-التعاون في إطار البحث والتطوير.

-التحالف الإستراتيجي، مما يسمح للمؤسسة بالدخول في نشاطات كبيرة ذات الخبرة و التقنية.

✓ **استغلال الفرص الجديدة للسوق :** تحاول المؤسسة جمع المعلومات الخاصة بالفرص التجارية والتكنولوجية التي تساعدها على تحقيق أهدافها وتطوير منتجاتها وضمان استقرارها في السوق.

---

[1] خالد كواش، **أثر أتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات أتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر، ص 4.

[2] عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص ص 4-5

✓ **السرعة والفعالية لكسب حصة في السوق وذلك عن طريق:**

-إنشاء شبكات إعادة البيع بقيمة إضافية للمؤسسات التي تقوم إما ببيع المنتوج كما هو أو إجراء عليه بعض التعديلات التي تزيد في قيمة حسب متطلبات السوق.

- إنشاء روابط عملية لضمان تحسين المنتوج والدخول إلى الأسواق الخارجية.

- تطوير الاستثمارات الإستراتجية خاصة مع الشركاء المحليين.

✓ **تحديد تكتل الأزمة:** إن الأزمات المتتالية بمختلف مجالاتها تؤثر بشكل أو بآخر على مستقبل المؤسسة وآفاق تطورها، فالتطور الدولي والعولمة ظاهرتان تؤثران على إستراتجية المؤسسة الاقتصادية علاوة على ضغوط المنافسة، وكما أنها في موقع إنفرادي ليس بإمكانها بلوغ أهدافها إلا باللجوء إلى نظام الشراكة حتى ولو كان لضمان مكانتها وسط المنافسين.

ج - ضمان السيطرة بواسطة التقليص من التكاليف: كما أن السعر يبقى دائما العامل الأساسي في قرارات البيع والشراء بين المؤسسة والمتعاملين معها، فإن السيطرة بواسطة عامل التكاليف يعد سلاحا هاما بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية، لذلك فإن الحصول على تكاليف ضعيفة يسمح للمؤسسة بالمنافسة والسيطرة على السوق.

بالإضافة إلى وجود بعض الأهداف الأخرى نذكر منها:[1]

1. **تحويل أو اقتناء حرفة جديدة:** تعبر الحرفة عن القدرة الكلية لمؤسسة ما على توسيع مستمر لتلبية احتياجات زبائنها والاستجابة للتطورات الحاصلة في المحيط، هذه القدرة تضم ترتيبات متجانسة لمجموعة من المهارات:

- مهارات التسويق الخارجي: اكتشاف احتياجات الزبائن، تجزئة السوق...الخ.
- مهارات الإنتاج والابتكار: تحسين الإنتاجية، التحكم في الجودة...الخ.
- مهارات التموين: التحكم في التكاليف المرتبطة بالتموين...الخ.
- مهارات في التسيير المالي: قياس ومراقبة مختلف الهوامش ومردودات المؤسسة...الخ.
- مهارات في الاتصالات الخارجية والداخلية: اختيار واستعمال عدة طرق الاتصال بالزبائن، تنمية المهارات...الخ.

2. **التعلم ونقل المعارف:** أهتم أصحاب نظرة "التعلم التنظيمي" بمسألة التعلم في المشاريع المشتركة، وحسب رأيهم فإن المؤسسة المشتركة هي أحسن وسيلة للحصول على المعارف الضمنية، وقد يتحول هيكل المؤسسة المشتركة

[1] عبد القادر بوعزة، محمد بن مسعود، **الشراكة ودورها في نقل التكنولوجيا مع الإشارة إلى قطاع المحروقات في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الاستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الاقتصادي حالة بعض الدول النامية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، يومي 22-23 أكتوبر 2007، ص ص 6-7.

إلى وعاء يتم فيه استقبال التأثيرات المتبادلة من الطرفين عن طريق الاحتكاك المباشر بين كل من الباعث والمستقبل، وتجدر الإشارة على أن هذا النوع من المعارف يوصف بصعوبة الانتقال عن طريق الوسائل الرسمية الكلاسيكية (كالتكوين، البحث والتطوير...الخ) ولهذا اعتبرت إستراتيجية الشراكة أحسن وسيلة لنقل المعارف.

3. **المشاركة في المخاطر:** يتم استخدام أسلوب الشراكة للتقليل من حدة مخاطر المنافسة أو على الأقل السيطرة النسبية والمحدودة على آثارها السلبية وتهديداتها.
4. **التقليل من حدة المنافسة:** ينتج عن اتفاقيات الشراكة نقل المعارف التكنولوجية والتجارية وغيرها، مما يضمن نوعا من الثقة المتبادلة بين الأطراف المتشاركة ويرفع من كفاءة وفعالية هذه العلاقة التي أدت إلى تحسين الوضعية التنافسية للكثير من المؤسسات، هذا النوع من العلاقة له تأثير كبير على العلاقات مع المتنافسين المباشرين وكثيرا ما يؤدي إلى الهروب والتقليل من المنافسة.

المطلب الثاني: أشكال الشراكة ودوافعها

تتنوع الشراكة بتنوع مجالات الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات والدوافع التي تقوم من أجلها

الفرع الأول: أشكال الشراكة

تتمثل أشكال الشراكة فيما يلي:

أولا: الشراكة الصناعية

تتجه بعض المؤسسات الاقتصادية إلى إنشاء جماعات متخصصة حول مشاريع تكنولوجية وصناعية متطورة، نظرا لضخامة التكاليف المخصصة للمشاريع الصناعية من جهة ومن جهة أخرى المخصصات التي تتطلبها إست عمال واستغلال التكنولوجيا العالية التطور حيث يبرز ما يعرف بالتعاون الفني، وهنا نلاحظ أن البلدان المضيفة تسعى للاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي في المجالات التي ترغب في الاستثمار فيها، وفي المقابل تسعى البلدان المصدرة للتكنولوجيا لاقتحام أسواق جديدة لتسويق وترويج منتجاتها.

ثانيا: الشراكة التجارية

بالنسبة لهذا النوع قد يكون وطني أو دولي ومع مؤسسات بأحجام مختلفة، فمثلا المؤسسات الصغيرة قد تلجأ إلى إبرام اتفاقية شراكة تجارية مع مؤسسة أكبر منها حتى تنمو وتتطور وتدخل إلى أسواق جديدة والتي لا يمكن أن تصل إليها لوحدها كاستعمال العلامة التجارية الخاصة بالمؤسسة الكبيرة لتسويق منتجاتها أو استخدام منافذ التوزيع الخاصة بالمؤسسات الأخرى.

ثالثا: الشراكة الخدمية

في إطار التنافس الحاد بين الشركات في البحث عن وسائل تمكنها من توطين رأسمال في قطاع الخدمات ونتيجة لتعدد الخدمات وتنوعها، برز هذا النوع من الشراكة بشدة، وتعددت العقود المبرمة في قطاع الخدمات حسب طبيعة ونوعية الخدمة، ومن أكثر أنواع هذه العقود انتشارا عقود التسيير والإدارة حيث يستفيد الشريك المحلي من خبرات الشريك الأجنبي، وهذا ما يسمح بتشغيل اليد العاملة واكتساب الخبرة في مجال الفندق والمطاعم وبالتالي المساهمة في إنعاش السياحة بهذه الدول.[1]

رابعا: الشراكة المالية

هي الشراكة التي تتخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار، وهو يختلف عن باقي كل نوع من خلال:

- وزن كل شريك.
- مدة أو عمر الشراكة.
- تطور المصالح لكل شريك.

خامسا: الشراكة التقنية

تتمثل الشراكة التقنية في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات، حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج.

الشكل يعني التخلص من حالة عدم توازن في السوق ويخص جانب التسويق بشكل كبير ونذكر منها اتفاقيات التوزيع، عقود الامتياز، عقود الإدارة.

سادسا: الشراكة في البحث والتطوير

تهدف هذه الشراكة عموما إلى تطوير المنتوجات وتحسينها مع التقليص من التكاليف الإنتاجية والدخول إلى أسواق جديدة، حيث تعطي للمؤسسة الأفضلية عن باقي المؤسسات المنافسة لها.

وغالبا ما يؤدى نشاط الخدمات العامة من قبل الإدارة العامة، بينما تستطيع المؤسسة الخاصة تأمين الخدمات العامة، شرط وجود نوع من الروابط على الأقل مباشرة نشاط الخدمة العامة من قبل الإدارة العامة، وتتنوع أشكال شراكة القطاع الخاص للإدارة العامة، ومن المستحيل الرجوع لنظرية واحدة كمعلم، حيث قد نجد شراكة الإدارة

[1] مبارك بلالطة، **أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف، 3-14 نوفمبر، 2006، ص 2.

العامة ومؤسسة خاصة في رأس المال، للإدارة العامة إمكانية تعيين مسيرين أو أعضاء لمجلس الإدارة من قبل مؤسسة خاصة، انتداب مؤسسات خاصة من طرف الإدارة العامة للقيام بالخدمات العامة.[1]

انطلاقا من نوعية العلاقات القائمة بين الشركات المبنية على الشراكة، تحدد نوعية الشراكة الإستراتيجية المرغوب فيها، وعليه سنتطرق إلى أشكال الشراكة الممكن إقامتها تبعا لنوعيتها و من بين الأشكال الأساسية للشراكة نجد ما يلي:[2]

– الشركات المشتركة ذات رأسمال:

تمثل الشركات المشتركة نموذج التعاون والمشاركة مع المشروعات الأخرى فهي تشكل نموذجا متقدما جدا للشركات المشتركة العقدية (contract joint venture) أين تنظم العلاقات عن طريق العقد ، إذ تتمتع بالإضافة إلى مساهمة كل طرف (شركة) في رأسمال (الملكية) بوسائل أخرى متفق عليها في نصوص العقد إبتداءا من المساهمة الفنية في عمليات الإنتاج إلى معرفة التكنولوجيا وعمليات التسويق وتقاسم الأعباء، يكمن هدف هذا النوع من التحالف في البحث عن تقاسم:

– الالتزامات المالية و المخاطر.

– التكنولوجيا وذلك بالتطور المشترك للمهارات وباقتناء مهارات الشريك.

– التآزر النفساني والاجتماعي لتسهيل الاندماج التجاري والسياسي في البلد المضيف.

والجدير بالذكر أن الشركات المشتركة لها قبول لدى بلدان أوروبا الشرقية والدول النامية، فهي تمثل أحد الأشكال السياسية لدمج رؤوس الأموال الأجنبية في الاقتصاد خصوصا إذا اعتبرنا هذا النوع من الشركات أصبح يستعمل كوسيلة لخوصصة المؤسسات والدخول في اقتصاد السوق، و هو ما يحدث في الجزائر والصين.

– الشراكة عن طريق الاندماج الجزئي والاقتناء:[3]

تعتبر هذه الحالة الأكثر شيوعا في المعاملات التجارية الدولية، ففي بعض الحالات تلجأ بعض الشركات وبالتحديد الأقسام أو الدوائر، بإبرام الشراكة عن طريق الاندماج الجزئي للوصول إلى الأسواق العالمية، وتلبية حاجيات وتنفيذ طلبات ثم الاتفاق بشأنها، وعليه تسعى جاهدة الجهة المكلفة بالشراكة بإبرام عقد الشراكة.

---

[1] وهيبة غربي، **الشراكة مع القطاع الخاص لتحسين خدمات الجماعات المحلية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2005، ص ص 72–73.

[2] محمد بن عزوز، **الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وآفاقها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر، 2001/2000، ص 19.

[3] محمد بن عزوز، **مرجع سابق**، ص21.

ولا تقتصر هذه الأخيرة في هذه الحالة على التسويق ودعم إمكانية اقتحام والنفاذ إلى الأسواق فحسب، بل تتعدى إلى تقديم مساعدات مالية لتشجيع البحث والتطوير على مستوى الشركة المستقلة لذلك، ويشمل التعاون كافة القطاعات الاقتصادية.

- الشراكة عن طريق نظم اقتسام الإنتاج:[1]

تطبق هذه النظم بصفة خاصة في مجالات الاكتشافات البترولية والمعدنية، حيث تحتاج هذه الاكتشافات إلى موارد مالية ضخمة وتكنولوجيا عالية، في حين تبقى نتائجها احتمالية، ومن ثم لا تقدر عليها الاقتصاديات النامية فيعهد بها إلى مشروع متعدد الجنسيات ذو قدرة ضخمة من حيث التمويل والمعرفة الفنية، فيقوم بالاستثمار والإنفاق على الإنتاج ويتحمل مسؤولية النجاح أو الفشل، كما يقوم أيضا بتطوير وتدريب العناصر المحلية من العمالة والمهندسين والإطارات، كما يقوم بعض الأحيان بتسويق الإنتاج كله أو جزء منه، ويتم اقتسام الناتج بعد اكتشافه وإنتاجه بنسبة معينة بين الملاك المحليين أو الدولة، وبين المشروع المتعدد الجنسيات الذي كلّف بالإنفاق والإنتاج عليه، و يمكن للسلطة المحلية استخدام نصيبها من المنتوج إما في الاستهلاك المحلي أو تصديره للخارج.

الفرع الثاني: دوافع الشراكة

أضحت الشراكة بين المؤسسات الاقتصادية ضرورة معاصرة للتغلب على المشكلات ولمواجهة التحديات التكنولوجية والمالية، إضافة لذلك تنحصر الدوافع والأسباب الحقيقية لاختيار هذا البديل الاستراتيجي في العناصر التالية :

1. ظهور وتنامي ظاهرة العولمة، والتي شملت المجالات المالية والتسويقية والإنتاجية والتكنولوجية كما شملت أسواق السلع والخدمات والعمالة، وقد أصبح مسئولو المؤسسات يتعاملون مع عالم تلاشت فيه الحدود الجغرافية والسياسية وسقطت الحواجز التجارية بين أسواقه بعد العمل باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.
2. تعاظم تكلفة التكنولوجيا وتعقدها، وبالتالي ارتفعت معها تكاليف البحث والتطوير، ولهذا تبحث المؤسسات –بما فيها الرائدة– عن إستراتيجية الشراكة في صيغتها الفنية، والتي تتيح لها نقلا أرخصا للتكنولوجيا بدلا من استثمار مبالغ ضخمة في تطوير تكنولوجيا معينة، دون ضمان كاف للنجاح.

[1] **المرجع نفسه**، ص23.

3. تناقص نسبي لفرص الاندماج والشراء أو الابتلاع، إما بسبب مشكلات في بورصات الأوراق المالية أو فرض قيود حكومية أو اعتبارات قانونية كدخول طرف ثالث معارض لعمليات الاندماج أو الشراء.[1]
4. ضئالة المبادلات التجارية: تسعى كثير من الدول إلى التخلص من نمط التجارة الخارجية المرتكز على نظام المبادلات الثنائية، واستبداله بأسلوب المبادلات الدولية المتعددة الأطراف.
5. انهيار النظم الاشتراكية وإفلاس الاقتصاديات القائمة على مبادئها، في مقابل توسيع الاقتصاديات القائمة على الليبرالية.[2]

المطلب الثالث: شروط نجاح الشراكة والمقومات المساعدة على إقامتها

حتى يستفيد الاقتصاد من فرص الشراكة لابد من الحرص على تحقيق مجموعة من الشروط والمقومات:

الفرع الأول: شروط نجاح الشراكة

إن الشراكة الناجحة هي التي تقوم على تبادل الكفاءات والخبرات وكل الإمكانيات والوسائل سواء المادية أو البشرية، المالية والتقنية مما يجنب المؤسسات المنافسة، كما يتطلب نجاحها احترام قواعد تعتبر أساسية لتجنب الإخفاقات ومن بين هذه القواعد نذكر مايلي:[3]

1 -التخطيط الاستراتيجي: الشراكة الأجنبية الإستراتيجية عبارة عن تنسيق كل الوسائل المتوفرة والموارد الضرورية للوصول الأهداف المسطرة ولإنجاح الشراكة يجب وضع التخطيط المنهجي الإستراتيجي السليم ودراسة القرارات قبل اتخاذها.

2 -المرونة والتنسيق في نقل التكنولوجيا: أي يجب على المؤسسة أن تتوفر على نوع من المرونة لموجهة بعض التغيرات.

3 -التوافق بين الثقافات: أي التطابق بين الثقافات في عقد الشراكة والمعرفة الجيدة لسلوك الشركاء فيما يخص أنماط التسيير وثقافة المؤسسة.

---

[1] سليمان بلعور، **أثر إستراتجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية حالة مجمع صيدال**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2004/2003، ص19.

[2] محمد فرحي، **المخاطر الاقتصادية للشراكة الأوروبية الجزائرية وشروط تخطيها**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات أتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13-14 نوفمبر، ص 3.

[3] أنفال نسيب، **دور الجوانب المالية والاقتصادية لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2015/2014، ص7.

4 -التوازن والتكامل: يقصد بالتوازن مراعاة التساوي والإنصاف في الرقابة واتخاذ القرارات وحق المشاركة وإبداء الرأي حتى وإن كان الشريك يساهم بالأقلية، أما التكامل فيكون في مختلف النشاطات والمنتجات والمناهج وغيرها.

الفرع الثاني: المقومات المساعدة على إقامة الشراكة

حتى يمكن إقامة شراكة ناجحة يجب توفر الأرضية المناسبة والمتمثلة في المقومات التالية:[1]

1 -**المناخ السياسي:**

يعتبر الاستقرار السياسي شرطا أساسيا وضروريا لإقامة الشراكة، ومن بين العوامل المؤثرة في المناخ السياسي نذكر:

- نظام الحكم المتبع من طرف الدولة المضيفة، كونه ديمقراطيا أو ديكتاتوريا.
- درجة الوعي السياسي في تقبل فكرة التعامل مع الشركات الأجنبية والمساهمة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2 -**المناخ الاجتماعي والثقافي:**

ويتمثل في مجموعة من العوامل المؤثرة على الشراكة وذلك من خلال:

- دور النقابة العمالية المنظمة لقوى العمل.
- السياسة التعليمية والتدريبية والحرفية المستخدمة.
- دور الوعي الصحي، ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.
- درجة الوعي والتقدم الاقتصادي، مثل درجة التفهم للدول المضيفة للشركات الأجنبية ودورها داخل الدول.

3 -**المناخ الاقتصادي:**

ويتمثل في الهياكل القاعدية مثل المنشآت الخاصة بالري وذلك للأ همية التي تكتسبها مسألة المياه، المطارات، الموانئ وشبكات الطرق، هذا بالإضافة إلى عناصر أخرى لا تقل أهمية في تأثيرها على المناخ الاقتصادي والمتمثلة في:

-مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة.

[1] رزيقة غراب ، نادية سجار، **محتوى الشراكة الأوروجزائرية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات أتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13-14 نوفمبر، ص 5.

-درجة المنافسة محليا، والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.

-مرونة السياسة المالية والنقدية وهو ما يؤثر في قرار الشريك الأجنبي، خاصة السياسة الضريبية وما تحتويه من إعفاءات وحوافز، وأيضا سياسة سعر الصرف المتبعة ومدى استقرارها.

-مدى جاذبية ووضوح قوانين الشراكة والاستثمار.

-مدى توفر سوق العمل القادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية بنجاح.

-درجة الحماية المتبعة داخل الدول من حيث درجة ضمان حقوق المستثمرين في تحويل رأس المال والأرباح.

المبحث الثاني: الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية

جعلت الجغرافيا السياسية منطقة حوض البحر المتوسط منطقة مهمة في حسابات الدول الكبرى في إستراتجياتها وعلاقاتها الدولية، وقد أدرك الإتحاد الأوروبي الموحد هذه الأهمية إلى تحقيق وحدته السياسية والاقتصادية فيما بين دولة من جهة وربط علاقاته مع الدول المتوسطية وخاصة دول المغرب العربي، ولما تمثله هذه الدول في منظومة النظام الإقليمي كبوابة دخول إلى عمق القارة الإفريقية من جهة أخرى.

المطلب الأول: المسار التاريخي ومفهوم الشراكة الأورومتوسطية

عملت الدول الأوروبية على تطوير أشكال التعاون مع الدول المتوسطية، بحيث وصل هذا التطور إلي إحلال اتفاقيات شراكة محل اتفاقيات التعاون القديمة المرتكزة أساسا على منح بعض الامتيازات التجارية وبعض أشكال الدعم المالي.

الفرع الأول: المسار التاريخي للشراكة الأورومتوسطية

وفي هذا الجانب يمكن تصنيف ثلاث مراحل مرت بها الاتفاقيات بين دول الإتحاد الأوروبي ودول المغرب العربي منذ استقلال دوله وهي كالتالي:

1- المرحلة الأولى: (1958-1974)

أثرت حقائق السياسة المتوسطية الفرنسية على مواقف الجماعة الأوروبية تجاه بلدان المغرب الثلاثة طوال الستينات، ولم تتم إلا بتوقيع اتفاقيات أنتساب مع تونس والمغرب في يومي 28-31 مارس 1969 على التوالي حيث بدأت المباحثات في الهيئة الأوروبية وأقطار المغرب العربي الثلاثة (الجزائر- تونس- المغرب) خلال عام 1963، وذلك بعد إعلان الجماعة الأوروبية للدول الإفريقية التي تربطها معها علاقة خاصة (الدول المستعمرة) لطلب التفاوض من أجل الانتساب، وبدأت الأقطار الثلاثة اهتمامها بهذا الإعلان انطلاقا من تشابه إلى حد كبير في المطالب، والتي كانت في مجملها تستهدف إنشاء منطقة تجار حرة مع الجماعة، وذلك لأهمية السوق الأوروبي لهذه البلدان، حيث كانت الجزائر آنذاك تصدر 85% من صادراتها لأوروبا، أما تونس فتصدر 60% والمغرب 58% من إجمالي صادراتها.[1]

[1] عديسة شهرة، **أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص 61.

وقد اتسمت سياسة الجماعة الأوروبية في بداية تلك الفترة بعقد عدد من اتفاقيات الانتساب مع تركيا عام 1963 واتفاقية تجارية مع إسرائيل تلتها اتفاقية معاملة تفصيلية عام 1963، واتفاقية تجارية مع لبنان تلتها اتفاقية معاملة تفصيلية عام 1965.[1]

2- المرحلة الثانية: (1972-1990)

حكمت علاقات الإتحاد الأوروبي مع جيرانه من دول جنوب وشرق المتوسط في هذه المرحلة ما عرف بالسياسة المتوسطية الشاملة والتي تبنتها المجموعة الأوروبية سنة 1972 بهدف المساهمة في تنمية حوض المتوسط من خلال زيادة التبادل التج اري، وفتح أسواق المجموعة الأوروبية لصادرات تلك الدول، والتعاون المالي داخل إطار مجموعة من الاتفاقيات الثنائية.

ركزت على عدد من الدول المتوسطية هي تونس والمغرب، اللتان وقعتا في أفريل 1976، كما وقعت الجزائر في نفس السنة بعد أن نشطت المفاوضات بينها وبين الجانب الأوروبي مرة أخرى في 17 جانفي عام 1976م ووقعت كل من مصر والأردن وسوريا، في جانفي 1977، ولبنان في ماي 1977.

وكانت المجموعة الأوروبية قد أبرمت اتفاقا تفضيليا مع إسرائيل سنة 1975 منحت بموجبه أفضلية جمركية، وحق المشاركة في القرارات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الخارجية للسوق الأوروبية المشتركة، وتم أيضا إبرام اتفاق تعاون أكثر اتساعا مع تركيا منحت من خلاله على امتيازات تفضيلية بدخولها للسوق الأوروبي بالإضافة إلى مساعدات مالية هامة، وهو ما جعل من الاتفاقيات السابقة مع الدول العربية المتوسطية جد محدودة.[2]

[1] يوسف مسعداوي، عمار بوزعرور، **الشراكة الأورومتوسطية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام 22-23 أفريل 2003، ص 10.

[2] عبد الجليل هويد ي، **إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص 51.

جدول رقم (1-1): الدول المتوسطية الموقعة على اتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

الدولة	اختتام المفاوضات	توقيع الاتفاقية	البدء بالتنفيذ
تونس	1995/6	1995/7	1998/3
المغرب	1995/11	1996/2	2000/3
فلسطين	1996/12	1997/2	1997/7
الأردن	1997/4	1997/11	2001/5
مصر	1996/6	2001/6	
لبنان	2002/1	2002/6	
الجزائر	2002/12	2002/4	2005/12
سوريا	الباحثات جارية		

المصدر: الطاهر هارون، عادل بلجبل، **المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA و PHARE لماذا الاختلاف؟**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 2.

3- المرحلة الثالثة: (1990-1995)

بداية من 1990 أعلنت المجموعة الأوروبية عن نيتها في سياسة متوسطية جديدة ترتكز اهتماماتها الأولية على دول المغرب العربي ثم الدول الأوروبية غير المتوسطية وإسرائيل ، وخلال سنة 1991 تم التوقيع على بروتوكولات اتفاق بين الدول المتوسطية والمجموعة الأوروبية ومنها الدول المغاربية حيث تم إدخال إضافات جديدة على الاتفاقيات السابقة من حيث رفع المساعدات المالية، إدخال محاور جديدة للتعاو ن، مثل البيئة ومساندة الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة من طرف صندوق النقد الدولي، وذلك بهدف المساهمة في تنمية دول حوض البحر الأبيض المتوسط ولقد تجسدت التوجهات الجديدة للسياسة الأوروبية في مجال الشراكة الأورومتوسطية من خلال مؤتمر برشلونة المنعقد في سنة 1995.[1]

[1] فتيحة بوحرود، دلال عظيمي، **تطبيق لإدارة الجودة الشاملة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورومغاربية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 3.

يبلغ عدد الدول المنخرطة في الشراكة الأورومتوسطية سنة ألفين وعشرة، 43 عضوا:

27 دولة: 15 دولة تمثل الإتحاد الأوروبي و12 دولة تمثل الدول المتوسطية الإفريقية والآسيوية[1].

جدول (1-2): المعونات المالية من خلال البروتوكولات المالية الأربعة المقدمة من الاتحاد الأوربي إلى الدول العربية لحوض المتوسط

البلد / الفترة		1981-1977	1987-1982	1991-1990	1996-1992
الجزائر	القروض	80	107	183	280
	المنح	44	44	56	70
مصر	القروض	93	150	249	310
	المنح	77	126	200	258
الأردن	القروض	18	37	63	80
	المنح	22	26	37	46
المغرب	القروض	56	90	151	220
	المنح	74	109	173	218
الأردن	القروض	18	37	63	80
	المنح	22	26	37	46
سوريا	القروض	34	64	110	115
	المنح	26	33	36	43
تونس	القروض	41	78	131	168
	المنح	54	61	93	116

الوحدة: (مليون وحدة نقدية أوربية)

المصدر: رزق الله العيد، **العلاقات التجارية بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2002/2001، ص 72.

[1] نذير بطاطاش ، **التعاون الأوروبي–الإفريقي بين الشراكة والتبعية : الجزائر نموذجا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، تخصص قانون تعاون دولي، جامعة أكلي محند ولحاج البويرة، 2010، ص17.

الفرع الثاني: مفهوم الشراكة الأورومتوسطية

إن كلمة الأورومتوسطية تتكون من جزئيين، فالجزء الأول "الأورو" يقصد به أوروبا أو الإتحاد الأوروبي خصوصا، أما الجزء الثاني "متوسطية" فهو يعكس حوض البحر الأبيض المتوسط، أي الشراكة الأورومتوسطية تجمع بين الإتحاد الأوروبي من شمال البحر المتوسط وبين بعض دول جنوب وشرق المتوسط، ونتيجة للأهمية الإستراتجية لحوض المتوسط وخاصة بالنسبة للإتحاد الأوروبي، حيث سعى هذا الأخير إلى ربط علاقات دول شرق وجنوب المتوسط والتي تجسدت في فكرة مشروع الشراكة الأورومتوسطي.[1]

أما من وجهة نظر أوروبية هي توسيع الدعم الأوروبي لدول تعاني من مشاكل عديدة وذلك من خلال دعوتهم للدخول في النظام الرأسمالي ومواكبة التقدم الهائل والسريع في شتى الميادين والاندماج في الاقتصاد العالمي وفقا لمنطق اللإنفتاح الاقتصادي والتجاري السائد في العالم اليوم، أي أنها نهج أوروبي للتعاون مع دول كانت كلها تقريبا وإلى أمد قريب ضمن دائرة النفوذ الأوروبي بأسواقها ومواردها الأولية.

أما دول الجنوب فتعني لهم الشراكة مع الإتحاد الأوروبي تلك الأداة الجوهرية لمواكبة التغيرات العالمية والتحولات الجديدة وهذا يتطلب منها إصلاحات وتغيرات جذرية في هياكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.[2]

المطلب الثاني: مسار برشلونة والمحاور الرئيسية لاتفاقية الشراكة الأورومتوسطية

تم التوقيع على اتفاقيات شراكة ثنائية بين دول الحوض المتوسط والإتحاد الأوروبي، من خلال مؤتمر برشلونة 1995 لتحقيق التكامل وتشجيع التعاون بين المنطقتين الأوروبية والمغاربية لتحقيق تنمية شاملة.

الفرع الأول: مسار برشلونة

على إثر المصادقة على الوثيقة التي وجهتها اللجنة الأوروبية من أجل المصادقة عليها في 1989/19/19 توجهت الجهود من أجل البحث عن صيغ ملائمة للتعاون الجديد، وهكذا انعقد في أفريل 1995 مؤتمرا في تركيا للتعاون الاقتصادي، تلاه بعد شهر مؤتمر آخر في 1995/05/14 بالمغرب عرف بمؤتمر مراكش للتعاون ألمغاربي الأوروبي، توجت هذه اللقاءات بندوة برشلونة في 27-1995/11/28 أثمرت عن ما عرف بإعلان برشلونة، تلتها ندوة ثانية في لافلتا بمالطا بتايخ 1997/04/14 وشتوتغارت في 1999/09/28 وأخرى في مارسيليا فرنسا في نوفمبر 2000، على إثرها تم إمضاء العديد من اتفاقيات الشراكة

[1] ليليا بن منصور، **الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي**، مذكر مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011، ص61.

[2] نصير العرباوي، **مستقبل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر،العدد السابع عشر سبتمبر 2013.

بين دول جنوب البحر المتوسط منفردة من جهة والإتحاد الأوروبي من جهة أخرى[1]، ومثل إطارا واسعا للعلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدول الخمس عشرة الأعضاء آنذاك في الإتحاد الأوروبي والشركاء الإثني عشر في جنوب وشرق المتوسط (الجزائر، قبرص، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، مالطا، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، تركيا).[2]

تعبر الشراكة الأورومتوسطية القاعدة الأولية لبناء إتحاد إقليمي جهوي ليصبح بالمستقبل تكتل اقتصادي قوي، وتميزت الشراكة بتنوع الاتفاقات إلى ثنائية بين الإتحاد الأوروبي وكل شريك على حدى، وتناقش هذه الاتفاقيات الثنائية المسائل الخاصة بكل دولة لاختلاف مقومات كل دولة عن غيرها من دول جنوب الأبيض المتوسط.[3]

وقد أرسى هذا اللقاء قواعد للتعامل بين الجانبين، وركز على ثلاثة محاور رئيسية وهي:

1- الشراكة السياسية والأمنية وإنشاء منطقة مشتركة للسلم والاستقرار.

2- الشراكة الاقتصادية والمالية، وتعني تشجيع منطقة مشتركة للرفاه بالتكوين التدريجي لمنطقة التجارة الحرة.

3- الشراكة في الشؤون الاجتماعية، الثقافية والإنسانية لتشجيع وفهم الثقافات والتبادل بين فئات المجتمع المدني.

وهذه الأهداف مشتركة بين ضفتي البحر المتوسط، كما تتضمن الشراكة الأبعاد الثنائية والجهوية، ففي البعد الثنائي نجد أن دول الإتحاد الأوروبي تتفاوض مع الشركاء جنوب وشرق المتوسط بطريقة فردية، أما البعد الأخر فيتضمن تشجيع التعاون الجهوي في دعم أهداف الشراكة.[4]

الفرع الثاني : المحاور الرئيسية لاتفاقية برشلونة

تتمثل المحاور الرئيسية لاتفاقية برشلونة فيما يلي:

---

[1] سكينة حملاوي، **واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورومتوسطية دول المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصاد، تخصص دولي جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012/2011، ص 121.

[2] فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين أتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية** ، مجلة الباحث، العدد 11، 2012 ص114.

[3] انصاف قسوري، **اليورو واتفاقية الشراكة الأورومتوسطية**، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة الجزائر، 2006/2005، ص50.

[4] صالح فلاحي، **الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأوروجزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس سطيف ، أيام 13-14 نوفمبر 2006 ص 3.

أولا: الشراكة في المجال السياسي والأمني

تهدف الشراكة إلى إنشاء منطقة مشتركة للسلام والاستقرار في المنطقة، وقد قررت في مؤتمر برشلونة إنشاء شامل وإجراء حوار سياسي منتظم لاستكمال الحوار الثنائي المنصوص عليه في اتفاقيات الشراكة يحدد عددا من الأهداف المشتركة في مجال الاستقرار الداخلي والخارجي.[1]

1. العمل وفقا لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية من خلال الحوار بين الطرفين.
2. الالتزامات بموجب القانون الدولي، ولا تلك الناشئة عن الصكوك الإقليمية والدولية.
3. تطوير سيادة القانون والديمقراطية في نضمها السياسية، في حين أن الاعتراف في هذا الإطار بحق كل منهم أن يختار بحرية وتطوير نظامها السياسي والاجتماعي والثقافي والاقتصادي والنظام القضائي.
4. احترام المساواة في السيادة والمساواة في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير، احترام السلامة الإقليمية، ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لشريك آخر والتسوية السلمية للمنازعات.
5. مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والمخدرات مكافحة هذه المشكلة من جميع جوانبها.
6. تعزيز الأمن الإقليمي والعمل على منع انتشار الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية من خلال الالتزام والامتثال للالتزامات الدولية والإقليمية لمنع الانتشار ومختلف تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

ثانيا: الشراكة في المجال الاقتصادي والمالي

تطرح عملية برشلونة شراكة اقتصادية تعمل على:

1- إنشاء منطقة للتجارة الحرة: تعرف على أنها تجمع اقتصادي بين مجموعة من الدول يتم بموجبها تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة الحواجز الجمركية والقيود ا لأخرى على التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفتها الجمركية إزاء دول خارج المنطقة وذلك بهدف تحقيق منافع اقتصادية تتمثل في تعظيم الإنتاج وحجم التجارة بين دول المنطقة.

تهدف دول الإتحاد الأوروبي أن يكون أتفاق برشلونة نواة لإنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة في العالم تضم حوالي 30-40 دولة يتراوح عدد سكانها ما بين 600-900 مليون نسمة بحلول عام 2010 أخذا بعين الاعتبار الالتزامات الأساسية للمنظمة التجارة العالمية.

[1] سكينة حملاوي، **مرجع سابق**، ص123.

ويتم التوصل إلى الشروط التفضيلية لمنطقة التجارة الحرة عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة في السلع المصنعة عبر مفاوضات ثنائية بين الإتحاد الأوروبي وأعضاء الشراكة وفقا لجداول زمنية محددة، وبالنسبة للتجارة في المنتجات الزراعية، يشير الإعلان إلى العمل على تحرير تجارة المنتجات الزراعية بقدر ما تسمح به السياسات الزراعية للإتحاد ووفقا اتفاقات التحرير المتبادل واسترشادا بقواعد الجات، كما يتضمن الاتفاق ضرورة تحرير تجارة الخدمات.[1]

ومن أجل العمل على إنجاح إقامة منطقة التجارة الحرة حددت مجموعة المجالات ذات الأولية نذكرها فيما يا يلي:

- الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية أو تحرير تدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات.
- اتخاذ إجراءات مناسبة فيما يتعلق بقواعد المنشأ والشهادات الخاصة وحماية حقوق الملكية الفكرية والملكية الصناعية.
- إتباع سياسة مبنية على قواعد اقتصاديات السوق، وتكامل الاقتصاد الوطني آخذا بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية.
- تحديث وتعديل البني الاقتصادية والاجتماعية مع إعطاء الأولية لتشجيع وتطوير القطاع الخاص والنهوض بقطاع الإنتاج وإقامة إطار إداري ملائم لإيصاد السوق إلى جانب العمل على تخفيف الآثار الاجتماعية السلبية المترتبة على هذا التعديل.[2]

2- زيادة حجم المساعدات المالية المقدمة من الاتحاد الأوروبي للشركاء المتوسطين : إن برنامج ميدا يعتبر الأداة المالية الأساسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية، حيث تم تخصيص مبلغ 3.435 مليار أورو من ميزانية الإتحاد (تم صرف مبلغ 890 مليون أورو فعلا فقط) مرفقة بمبلغ 4.672 مليار أورو في شكل قروض ممنوحة من طرف البنك الأوروبي للاستثمار وهذا للفترة الممتدة ما بين

[1] فيروز سلطاني ، **دور السياسات التجارية في تفعيل الاتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر واتفاق الشراكة الأورومتوسطية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012، ص ص 165-166.

[2] ابراهيم بوجلخة ، **دراسة تحليلية وتقييميه لاطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية -دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات-**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائ، 2002-2013، ص115.

(1995–1999)، وتم تخصيص ما يقارب 90% من القروض والمساعدات بشكل ثنائي و 10% الباقية تم توجيهها لتمويل مشاريع التعاون الجهوي.

تم تخصيص هذه الموارد من أجل المساهمة في التحول الاقتصادي، والهدف منه تحضير المتعاملين للقيام بالدخول في منطقة التبادل الحر وذلك بتحسين تنافسيتها، ودعم التنمية المستدامة وتخفيف عبء الانتقال الاقتصادي باعتماد إجراءات ملائمة بخصوص السياسة الاجتماعية، بالإضافة إلى دعم التعاون الجهوي والإقليمي ويتعلق الأمر بتطوير المبادلات على المستوى الجهوي.[1]

وأهم الدول التي استفادت من هذا البرنامج المالي هي الجزائر ومصر والأردن ولبنان وسوريا وتونس والسلطة الفلسطينية.

تشمل البرامج الممولة قطاعات التعاون في مجال البحث العلمي وعصرنة مختلف الإدارات العمومية بإضافة إلى تطوير الخدمات المالية والمصرفية ودعم الإصلاحات الاقتصادية، ووضع قيد التنفيذ الإطار القانوني والمؤسساتي الذي يسمح للدول المتوسطية بالانتقال إلى اقتصاد السوق.[2]

بالنسبة لمساعدات برنامج ميدا 2 مقدرة 5.0535 بمليار أورو، فقد خصصت منها 4.1491 مليار أورو بنسبة 82% لبرنامج التعاون الثنائي، و0.9044 مليار أورو بنسبة 18% موجهة لبرنامج التعاون الجهوي إلا انه تم دفع 3.1785 مليار أورو نسبة الدفع 62.9% منها 0.6271 مليار أورو بنسبة 69.3% لبرنامج التعاون الجهوي، و0.2551 مليار أورو بنسبة 61.5% لبرنامج التعاون الثنائي.[3]

أ. **تحديد مجالات التعاون الاقتصادي** : لقد ركز المؤتمر وبقرار من دول مجلس الإتحاد الأوروبي على تحديد مجالات التعاون الممكن قيامها بين دول الإتحاد الأوروبي ودول حوض البحر المتوسط الأخرى والتي أهمها:[4]

---

[1] هواري عبد القادر، **إستراتجيات الشراكة الإقليمية والتعاون الدولي لتطوير الطاقات المتجددة في الاقتصاديات العربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010، ص 29.

[2] رضوان سوامس، الهادي بوقلقول، **الأبعاد الاقتصادية لتجربة الشراكة العربية الأوروبية في ظل النظام العالمي الجديد**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 8–9 ماي 2004، ص100.

[3] وافية تيجاني، **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورومتوسطية حالة المؤسسات الصناعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، 2016/2015، ص 110.

[4] محمد لحسن علاوي، **اتفاقيات الشراكة الأوروعربية شراكة حقيقية أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية**، مجلة الواحات، العدد 16، ص ص 142–143.

– بناء تنمية اقتصادية معتمدة من الإمكانيات المحلية التي يتم تحويلها إلى استثمارات في مجالات مختلفة، كما يمكن فتح المجال للاستثمارات الأجنبية المباشرة، شريطة خلق مناخ مناسب لذلك بإزالة جميع العقبات التشريعية والاقتصادية وتسهيل نقل التكنولوجيا ورفع مستوى الإنتاج والتصدير.

– لبناء منطقة تجارة حرة أكد المشاركون على أهمية التعاون لتطوير التجارة بين المشاركين.

– مراعاة الجانب البيئي ضمن مراحل التنمية المختلفة.

– التعاون في المجال الزراعي وفق مناهج حديثة بالاعتماد على أحدث التقنيات وتنويع الإنتاج بما يقلل من العجز الغذائي.

– ركز المشاركون على خلق جو تفاوضي يتماشى والتطورات الاقتصادية العالمية والمبنية على اقتصاد السوق وبمساعدة تحديث الصناعة المتوسطة والصغيرة عن طريق النقل التكنولوجي من دول الشمال إلى دول الجنوب.

– التعاون على تحسين البنية التحتية من شبكات الطرق والمواصلات والاتصالات والإسراع من نشر أحدث التكنولوجيات في هذا المجال.

– تدعيم البحث العلمي والعمل على التعاون في مجال تدريب العاملين في مختلف المجالات العلمية.

– إعطاء أهمية لقطاع الطاقة والاعتراف له بالدور المحوري في الشراكة الأوروبية.

– تطوير وتنسيق لأساليب الإحصائية والعمل على تبادل البيانات والإحصاءات.

ثالثا :الشراكة في المجال الثقافي والاجتماعي

إن إدخال المجال الاجتماعي والثقافي في عملية الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية يعتبر أمرا ضروريا من أجل تشجيع التعاون والتبادل الثقافي والتعليمي ويتسم هذا البعد بالحركية والتنوع والاستقرار وييسر عدة قضايا من أهمها إشكالية تنقل الأشخاص في الفضاء الأورومتوسطي، ومسألة حقوق الإنسان وعلاقات الدول بالجمعيات غير الحكومية.

يقوم هذا المجال أيضا على التنمية الموارد البشرية وتطويرها مع ضرورة احترام الأديان والعادات والتقاليد لشعوب المنطقة وتشجيع الحوار بين الثقافات لتحقيق التقارب بين الشعوب، من خلال تنشيط العلاقات بين المنظمات غير حكومية ، والتعاون بين المجتمعات المدنية خاصة في قطاع الصحة، التعاون من أجل القضاء

على البطالة والاهتمام بالشباب بوضع برامج محلية ووطنية للتدريب المهني وإيجاد فرص شغل محلية، من أجل القضاء على الهجرة غير شرعية، بالإضافة إلى مقاومة الفساد والتعصب والتمييز العنصري والطائفي.[1]

المطلب الثالث: أهداف الشراكة الأورومتوسطية للدول المتوسطية الشريكة والدول الأوروبية

يتمثل الهدف المعلن من الشراكة الأورومتوسطية بشكل عام في جعل المنطقة المتوسطية فضاء للحوار والتبادل والتعاون من أجل تحقيق السلم والاستقرار والازدهار وترسيخ مبادئ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وتنمية المنطقة اقتصاديا واجتماعيا بشكل دائم، بمحاربة الفقر وإيجاد فرص أفضل للتقارب بين الثقافات، ويمكننا تلخيص أهداف كال الطرفين فيما يلي:

الفرع الأول: أهداف الشراكة من منظور الدول الأوروبية

تتمثل فما يلي:[2]

- توسيع منطقة نفوذ الدول الأوروبية لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط في جنوبه ودول شرق الأوسط.
- تحاول أوروبا فرض نفسها واستقلاليتها عن الولايات المتحدة الأمريكية التي انفردت وحدها بقيادة العالم وبمشروعها الشرق الأوسطي الذي لا يراعي المصالح الأوروبية، وكذا مبادرة (stuart.E.Eiznstadt) التي تم اقتراحها سنة 1998 (أي3 سنوات بعد مؤتمر برشلونة) المتضمنة للرؤية الأمريكية الجديدة للمنطقة المغاربية بدولها الثلاث (الجزائر، تونس، المغرب).
- التقليل أو الحد من معدلات الهجرة غير المرغوب فيها الزاحفة من دول الجنوب المتوسط، والحد من آثارها السلبية المنعكسة على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة في خلق بؤر التوتر والنزاعات الناتجة عن الفقر وسوء توزيع الثروة والخطر النووي والإرهاب....الخ، حيث زاد عدد المهاجرين خارج المجموعة إلى البلدان الأعضاء من 882 ألف سنة 1950 ليصل إلى 3.5 مليون سنة 1974، خاصة أن الحوض المتوسطي يعتبر المصدر الرئيسي لليد العاملة الأجنبية في دول المجموعة.
- الحاجة إلى اقتحام أسواق جديدة في دول جنوب وشرق المتوسط للاستفادة من مزايا حجم كبير.
- دعم تشجيع الإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان وحرية التعبير ودعم سبل التعاون بين دول الإتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط في مجالات البيئة، الطاقة والاستثمار.

---

[1] مريم زكري، **البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010، ص 53.

[2] جمال زكري، **مرجع سابق**، ص ص 103-104.

الفرع الثاني: أهداف الدول المتوسطية الشريكة

تتمثل فيما يلي:

- الحصول على المساعدات المالية والقروض الممنوحة من قبل الأوروبيين بغية تمويل المشاريع الإنمائية علاوة على جذب أكبر للرأسمال الأوروبي في شكل استثمارات مباشرة.
- انفتاح أكثر لأسواق دول الإتحاد الأوروبي أمام صادراتها الصناعية من جهة، وتخفيض الحواجز والعراقيل المفروضة على صادراتها الزراعية وهوما يمكنها من تحقيق مكاسب من خلال مبادلاتها التجارية مع دول الإتحاد.
- القضاء أو على الأقل التقليل من حدة المشاكل الاجتماعية التي تأتي البطالة على رأسها والتي تعاني منها شرائح واسعة من مجتمعات الضفة الجنوبية والشرقية للمتوسط.
- انتقال التكنولوجيا والمعارف الحديثة إليها والاستفادة من الخبرات الأوروبية وهذا في إطار فرص التعاون التي تطرحها الشراكة في ميادين مختلفة.[1]

ولأن الشراكة و كما رأينا لا يمكن أن تقوم إلا إذا كانت هناك مصالح مشتركة بين الطرفين فإن اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية لا تخلو من ذلك، تتمثل فيما يلي:[2]

- توفير إطار ملائم للحوار السياسي بين الأطراف بهدف تدعيم العلاقات فيما بينهما في جميع المجالات ذات الأهمية.
- تنمية وترقية المبادلات التجارية، و تحديد شروط التحرير التدريجي لعمليات تبادل السلع الخدمات ورؤوس الأموال.
- تشجيع الإندماج ألمغاربي عن طريق تنمية المبادلات والتعاون فيما بين الدول المغاربية وبين هذه الأخيرة والإتحاد الأوروبي.
- تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية، تسهيل تنقل الأشخاص خاصة فيما يتعلق بتسهيل وإسراع منح التأشيرة للأشخاص.

---

[1] نادية بلورغي ، **تداعيات أزمة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائ ر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد حيضر بسكرة، 2014/2013، ص 95.

[2] محمد تواتي، **مرجع سابق**، ص 14.

المبحث الثالث: الإطار العام للشراكة الأوروجزائرية

في ظل ظاهرة المنافسة العالمية واقتصاد السوق وتوسع الاستثمارات تلجأ الدول لإستراتيجيات التعاون فيما بينها، وقد سعى الإتحاد الأوروبي قبل سنوات لاتفاقية الشراكة مع دول حوض المتوسط بالنظر إلى أهميتها الإستراتيجية ومواردها الطبيعية المهمة والبعد الحضاري والذي تتمتع به الجزائر كغيرها من الدول المتوسطية وقعت على هذا الاتفاق.

المطلب الأول: العلاقات الأوروجزائرية من التعاون إلى الشراكة

لقد تطورت علاقة الجزائر بالاتحاد الأوروبي من علاقة اتفاقيات تعاون امتدت إلى إلى شراكة تخللها عدة أبعاد وأهداف لكلا الطرفين.

الفرع الأول: العلاقات الأوروجزائرية في إطار اتفاقية التعاون 1976

لم توقع الجزائر خلال الستينات اتفاقية الشراكة مع المجموعة الأوروبية على غرار ما فعل المغرب وتونس في سنة 1969، ذلك أن العلاقات بينها وبين المجموعة الأوروبية طبعتها خصوصية آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الاتفاقيات، حيث استطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمرت فيه في الحصول على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963، والموروثة عن الحقبة الاستعمارية مع إضافة الامتيازات المحصل عليها في اتفاقيات إيفيان سنة 1962 فيما يخص السوق الفرنسية، أين تم الاتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول المنتجات الطرفين غلى أسواقهما بكل حرية ووفق شروط تفضيلية.[1]

قامت الجزائر بإبرام اتفاق التعاون مع المجموعة الأوروبية في 01 جويلية 1976 على مدى عشرين سنة ذا طابع تجاري ومدعوما ببروتوكولات مالية تتجدد كل خمس سنوات ومقرونة بقروض يمنحها البنك الأوروبي للاستثمار[2]، وتمحورت أهداف هذا الاتفاقيات المبرمة حول نقطتين أساسيتين:

- **التعاون التجاري:** تتشابه كثيرا هذه الاتفاقيات الموقعة من قبل الجزائر مع تلك الموقعة من طرف تونس والمغرب، فهي تنصب على الصادرات من أصل زراعي من جهة والصادرات من المنتجات الصناعية والمواد

---

[1] براق محمد، ميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 5.

[2] مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، ص196.

الأولية من جهة ثانية، فتم بموجب هذه الاتفاقيات تخفيض الحقوق الجمركية بين 20% و100% لبعض المنتجات الزراعية.[1]

- **التعاون التقني والمالي:** يعود أتفاق التعاون الموقع بين الجزائر والمجموعة الأوروبية في 1976 والذي تم تكميله بأربع بروتوكولات مالية متتالية ممتدة على الفترة (1976-1996) ويقدر حجم الإعانات المالية المقدمة للجزائر من الإتحاد الأوروبي من خلال برتوكولات المالية الأربع التي استفادت منها الجزائر ما بين 1978 و 1996 ب 949 مليون يورو (309 مليون يورو من ميزانية المجموعة و 640 مليون يورو من البنك الاستثمار الأوروبي).[2]

جدول رقم (3): الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البوتوكولات المالية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي 1978-1996

البروتوكولات الموقعة	مبلغ البرتوكول	مساهمة البنك الأوروبي للاستثمار	
		قروض البنك	رأسمال المخاطرة
البرتوكول الأول: 78-81	95	70	19
البرتوكول الثاني: 82-86	139	107	16
البرتوكول الثالث: 87-91	224	187	04
البرتوكول الرابع :92-96	284	280	18
المجموع	742	640	57

الوحدة :مليون إيكو

المصدر: عبد المجيد قدي، **الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات**، مداخلة مقدمة في الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 8-9ماي 2004، ص51.

الفرع الثاني: مرحلة الشراكة (توقيع الاتفاقية)

بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996، من أجل إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وقد عرفت المفاوضات نوعا من التأخر بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك التدريجي للحقوق الجمركية من أجل حماية إنتاجها الوطني خاصة وإن الاقتصاد

[1] أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون التعاون الدولي ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011، ص 64.

[2] مداني لخض ، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص 201.

الجزائري محل إعادة هيكلة وإعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي فمنذ سنة 1997، عرفت المفاوضات مسيرة طويلة (12 جولة) للوصول إلى أتفاق بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، ولعل أهم الأسباب التي وقفت أمام تجسيد توقيع هذا الاتفاق هي:

- التنازلات بخصوص الجانب الفلاحي والحقوق الجمركية، حركة رؤوس الأموال والمنافسة.
- التركيز على الجانب الأمني بالقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة .
- طلب الحصول على مساعدات مالية لتحديث وعصرنة القطاع المالي والمصرفي.
- توسيع إطار التعاون الاقتصادي ليشمل جوانب الإنتاج ولا يقتصر على جانب التبادل فقط .
- ينبغي أن تكون إجراءات رفع الحماية على الصناعة (Deprotection) مدروسة وفق تواريخ مختلفة تأخذ بعين الاعتبار القطاعات الصناعية، وبدلالة الحصص المالية (المخصصات) التي يقدمها الإتحاد الأوروبي من أجل إعادة تأهيل الجهاز الإنتاجي الوطني.[1]

بعد استكمال الجولات تمكنا الطرفلن من تذليل أكبر العقبات، كما أفضت اللقاءات التي أجراها رئيس الحكومة أويحي مع ممثل الإتحاد الأوربي باروزو من تجاوز العديد من العقبات و التي فسحت المجال للتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي.

وفي 19 ديسمبر 2001 في بروكسل تم التوقيع الرسمي في 22-04-2002 عند افتتاح الندوة الأورومتوسطية المنعقدة بفالنسيا الإسبانية، بحضور وزير الخارجية عن الجانب الجزائري ووزراء خارجية بلدان الإتحاد الأوروبي، وكان هذا التوقيع بمثابة نقطة تحول في العلاقات بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.

صادق البرلمان الأوروبي في أكتوبر 2002 على أتفاق الشراكة على أن يدخل حيز التنفيذ في نهاية جوان 2004، لكن هذه الإجراءات استغرقت وقتا طويلا، نظرا للأمور البيروقراطية والإدارية التي تشوب الطرفين، وأخيرا دخل أتفاق الشراكة حيز التنفيذ في سبتمبر 2005.[2]

المطلب الثاني: مضمون وشروط نجاح اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

يسعى اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي الموقع في أفريل 2002، على إقامة منطقة تجارة حرة في حدود سنة 2017 وفق قواعد منظمة التجارة العالمية.

[1] عزيزة بن سمينة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الاقتصادي والتنمية المستقلة**، مجلة الباحث، العدد التاسع، 2011، ص 152.

[2] إنصاف قسوري، **مرجع سابق**، ص 105 .

الفرع الأول: مضمون الشراكة الأوروجزائرية

يسعى أتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي الناحية النظرية إلى فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية وفتح الأسواق الأوروبية أمام المنتجات الجزائرية وذلك بإقامة منطقة جمركية للتبادل الحر خلال فترة انتقالية لمدة 12 سنة كحد أقصى بدء من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ، وبالتسابق مع اتفاقيات الـ GATT 1994 والاتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة البضائع الملحقة بإنشاء المنظمة العالمية للتجارة.[1] تحوي اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على تسعة محاور وهي:

1. **الحوار السياسي والأمني:** ويتضمن المبادئ والقواعد العامة التي تحكم التعاون بين الطرفين في المجالين السياسي والأمني، وتسعى الاتفاقية التوصل من خلال الحوار المتواصل إلى مجموعة من الأهداف المشتركة وخاصة تلك المرتبطة بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية الإقليمية.[2]
2. **التنقل الحر للسلع:** يتم تجسيد هذا الأمر بشكل تدريجي وعلى مدى 12 سنة من بدء تنفيذ الاتفاقية، حيث خلال هذه الفترة يتم إلغاء جميع القيود الكمية على واردات كلا الطرفين، كما تلغى القيود والرسوم على الصادرات بمجرد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ وعدم استعمال أي إجراء مالي يؤدي للتمييز بين المنتجات المستوردة والمحلية، وتشمل حركة السلع نوعين من المنتجات هما المنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية حيث يكون التحرير كلي بالنسبة للأولى وتدريجي بالنسبة للثانية.[3]
3. **تجارة الخدمات:** اتفاق الشراكة ينص على أن أعضاء الإتحاد الأوروبي يؤكدون على التزاماتهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات (GATS) بمنح الجزائر معاملة (Traitement) الدولة الأولى بالرعاية وهذا فيما يخص جميع الخدمات التي تضمنها أتفاق الـ (GATS) بينما الجزائر سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها مع العلم أنه تم تحديد موعد بعد 5 سنوات من الآن لمعالجة هذا الجانب (تجارة الخدمات) وهذا بإعتبار أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة وهي الفترة التي يراها الطرفين كافية لانضمام الجزائر إلى المنظمة.[4]

---

[1] عبد الحميد زعباط، **الشراكة الأورومتوسطية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الجزائر، العدد الأول، ص 56.

[2] صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **اتفاق الشراكة الأوروجزائري الدوافع المحتوى الأهمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 2.

[3] قسوم ميساوي الوليد، **دراسة اقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص 97.

[4] محمد براق، سمير ميموني، **مرجع سابق**، ص 8.

4. **المدفوعات ورؤوس الأموال والتنافس** : في إطار الاتفاق العام حول هذه المجالات تم إقرار نقاط هامة نلخصها فيما يلي:[1]

- يضمن كلا من الإتحاد والجزائر منذ دخول هذه الاتفاقية حيز التطبيق تداول رؤوس الأموال المخصصة للاستثمار المباشر في الجزائر طبقا للتشريعات السارية المفعول كما تتشاور الأطراف وتتعاون للقيام بضبط الشروط الضرورية من أجل تسهيل تداول رؤوس الأموال بين الإتحاد والجزائر تدريجيا ووصولا إلى التحرر الكلي.
- تلغى المبادلات بين الجزائر ودول الإتحاد في حالة أتفاق بين المؤسسات بهدف منع أوتحريف التنافس وكذلك في حالة الاستغلال المفرط لموقف مسيطر من طرف مؤسسة أو عدة مؤسسات على كامل الإقليم أو جزء مهم من الإقليم سواء كان في الجزائر أو دول الإتحاد.
- تقوم الأطراف بالتعاون الإداري بهدف إنشاء تشريعات خاصة بمجال التنافس وتبادل المعلومات في الحدود المسموحة في السر المهني والسر العملي حسب الطرق المثبتة في الاتفاق.
- تطبيق دول الإتحاد والجزائر ودون ضرر العهود المأخوذة من المنظمة العالمية للتجارة.
- فيما يخص المؤسسات العمومية والمؤسسات التي منحت لها حقوق خاصة أو مانعة فلجنة الجمعية وابتدأ من السنة الخامسة للسير الفعلي للإتفاق لن تأخذ أي إجراءات تؤدي إلى اضطراب التبادل بين الإتحاد والجزائر في إطار معاكس لفائدة الأطراف وهذه التنظيمات ليست حاجز للتنفيذ الفعلي للأعمال الخاصة المحددة لهذه المؤسسات.
- تضمن للأطراف حماية مطابقة وحقيقية لحقوق الملكية الفكرية، والصناعية والتجارية وفقا لأعلى المعايير الدولية، بما في ذلك الفترات الحقيقية لتقدير مثل هذه الحقوق.

5. **التعاون الاقتصادي:** ركز على ضرورة تعميق التعاون قصد دعم التنمية الاقتصادية مع إيلاء العناية للنشاطات التي تعاني من مشاكل داخلية أو التي تكون نتيجة تحرير الاقتصاد الجزائري كما يهتم التعاون بالقطاعات التي تسهل التقارب بين الإقتصادين الجزائري والأوروبي ويكون التعاون في الواقع ممهدا لإقامة

[1] شعيب أنتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 122.

منطقة تبادل حر على مدى 12 سنة حتى 2010 بشكل يمكن في النهاية من إلغاء جميع القيود الجمركية وغير حكومية.[1]

6. **التعاون المالي:**

التعاون المالي الذي يقوم على مايلي:

- دعم الإصلاحات الهادفة إلى تحديث وعصرنة الاقتصاد بما فيها التنمية الريفية.
- إعادة تأهيل الهياكل الاقتصادية.
- ترقية الاستثمارات الخاصة والأنشطة المؤدية إلى خلق فرص العمل.
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار الناتجة عن وضع منطقة التبادل الحر على الاقتصاد الجزائري خاصة عن طريق إعادة تأهيل الاقتصاد.[2]

7. **الشراكة في المجال الثقافي والاجتماعي:** يعترف الطرفان (الجزائري والأوروبي) بأهمية التطور الاجتماعي الذي لا بد أن يتماشى مع التطور الاقتصادي، ويوليان الأولوية بصفة خاصة لاحترام الحقوق الاجتماعية الخاصة .

ومن بين الأعمال التي تلقى أولوية خاصة من الطرفين:[3]

- تحسين ظروف العيش وتوفير مناصب الشغل وتطوير التكوين لا سيما في المناطق المعنية بالهجرة.
- الاستثمار المثمر أو إنشاء مؤسسات بالجزائر من طرف عمال جزائريين مقيمين بصفة شرعية بالمجموعة.
- تحسين نظام الحماية الاجتماعية وقطاع الصحة.
- ترقية الحوار الاجتماعي.
- التخفيف من حدة الآثار السلبية الناتجة عن تعديل الهياكل الاجتماعية والاقتصادية.

8. **التعاون في مجالات العدل والداخلية وتدعيم دولة القانون:** ويشمل التعاون في مجال تنقل الأشخاص وفقا لتشريعيات كل دولة أوروبية الخاصة بسياسة الهجرة وكذا التعاون في مجال الوقاية ومراقبة الهجرة غير الشرعية

---

[1] عبد الحميد رولامي، **تطور طلب الإتحاد الأوروبي على الغاز الجزائري وآثاره على الشراكة الأوروجزائرية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص 114.

[2] جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقييمه لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائ، 2006/2005، ص 391.

[3] شوميسة تلجون ، **الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الاستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، تخصص قانون الأعمال، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2006، ص67.

والتعاون في المجال القانوني والقضائي سيما القضاء المدني المتعلق بالمساعدة الثنائية لمعالجة الخلافات والقضايا ذات الطابع المدني والتجاري أو العائلي.

هذا بالإضافة إلى التعاون في مجال القضاء الجنائي الخاص بتسليم المتهمين ومكافحة تبيض الأموال ومكافحة المخدرات والإرهاب والرشوة.[1]

9. **إجراءات تأسيسية عامة ونهائية:**

لتسهيل عمليات سير الاتفاق تم تأسيس مؤسستين هما:

- **مجلس شراكة:** يجتمع مرة في السنة، وذلك على مستوى الوزارة، ويقوم بدراسة جميع المشاكل ضمن الاتفاق إضافة إلى طرح مسائل أخرى ثنائية، أو حتى دولية ذات مصلحة موحدة . وتكون قرارات المجلس واجبة التنفيذ من قبل الطرفين الجزائري والأوروبي .
- **لجنة الشراكة :** وهي مختصة بإتباع سير الاتفاق حيث تقوم بوضع قرارات لتنظيم الاتفاق، إضافة إلى الصلاحيلات التي يقدمها لها مجلس الشراكة، وتتكون من ممثلي أعضاء مجلس الإتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية من جهة أخرى، وتجتمع بالتناوب إما بالجزائر أو بالإتحاد الأوروبي.[2]

[1] الوزناجي مهملي، **الآثار المتوقعة لاتفاق الشراكة على واردات المؤسسات الصناعية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 3.

[2] ياسمينة مرابطي، **العلاقات الاقتصادية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي وتطورها في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة دمشق سوريا، 2008، ص 208.

جدول رقم (1-4): البرنامج الاقتصادي للشراكة الأوروجزائرية للفترة (2001-2006)

السنة	القطاعات المعنية	المبالغ المرصودة
2001-1996	إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	68
	إعادة هيكلة المؤسسات الصناعية ودعم الخوصصة	38
	تطوير القطاع المصرفي	23.25
	إصلاح قطاع البريد والمواصلات	17
	إعادة تأهيل نظام التكوين المهني	60
	دعم قطاع الصيد البحري	15,6
	محاربة التلوث الصناعي	10,75
	عقلنة استغلال الطاقة	0,75
2003	برنامج تطوير وعصرنة القطاع الإداري	25
2004	تسيير النفايات الصلبة	05
2006-2005	إدارة الاقتصاد	20
	التسهيلات التجارية	05
	البرنامج المرافق لاتفاق الشراكة	10
	تدعيم برنامج التنمية الريفية	11
	تطوير قطاع النقل	20
	برنامج تسيير المياه	20
المجمـــــــوع		349,35

المصدر: محمد تواتي، **مرجع سابق**، ص 40.

من خلال الجدول نلاحظ أن الجانب الأكبر للشراكة الأوروجزائرية أعطى اهتماما أكبر لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعده القطاع الصناعي وذلك راجع لهشاشة هذا القطاع وقوة الطرف الأوروبي في هذا المجال، كما أن البرنامج مس مجالات آخرى ثقافية واجتماعية وحتى سياسية.

الفرع الثاني: شروط نجاح اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

إن إنشاء منطقة تبادل حر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يفترض توفر العديد من عناصر النجاح المهمة على جميع المستويات منها ضرورة تأهيل الاقتصاد كما ونوعا وبالخصوص بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد إكتسابها المردودية والنجاعة لتتمكن من منافسة المؤسسات الأجنبية في فترة زمنية لا تتعدى 12 سنة ومن شروط النجاح نجد:

- **دعم تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :** شرعت اللجنة الأوروبية في برنامج طموح في الجزائر يهدف إلى رفع وتطوير المؤسسات الصناعية الصغرى والمتوسطة يصبوا هذا البرنامج إلى رفع مستوى المنافسة وتجسيدها في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يسمح لها بالتأقلم ومتطلبات اقتصاد السوق وتسهيل الوصول إلى المعلومة والمتعاملين ورؤساء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- **تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة:** من أجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير ولتحفيز العرض على المدى المتوسط وخاصة في القطاعات التصديرية والسماح بتحويلات مهمة في التكنولوجيا.
- **تقوية وإصلاح النظام الضريبي:** لتعويض الإنخفاض في الدخل الجمركي في الواردات نتيجة لإزالة التعريفات الجمركية على السلع القادمة من الإتحاد الأوروبي.
- **تخفيف الدين الخارجي:** إذ أن وجود دين خارجي كبير يؤدي إلى تعقيد التصحيح الاقتصادي الكلي كما يقلل من احتمالات جذب المستثمرين، ويرجع هذا إلى أن خدمة الدين المرتفعة تفرض عبء ثقيلا على الموازنة وميزان المدفوعات.
- **الخوصصة وإصلاح القطاع العام:** لضمان سرعة الاستجابة في الإنتاج وقطاعات التجارة وفي الاقتصاد إلى أوضاع السوق مما يساهم في زيادة الكفاءة الاقتصادية العامة والمدخرات بالإضافة إلى توسيع المجال أمام القطاع الخاص في الاقتصاد.

- **زيادة التوجه نحو السوق:** مع تحرير أسواق عناصر الإنتاج والسلع المحلية لتسهيل نقل الموارد وسرعة الاستجابة إلى تغيرات الأسعار ويتضمن ذلك على وجه الخصوص تحديد القواعد التنظيمية المطبقة على الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الخدمات.[1]
- إعادة تأهيل مناخ الأعمال بما يؤدي إلى القضاء أو التخفيف على الأقل من عوائق الاستثمار كالبيروقراطية تأخر البنية التحتية، خاصة هياكل الاتصال، إصلاح بعض القوانين وجهاز العدالة ..الخ.
- إصلاح من المنظومة التكوينية وفق ماهو سائد في العالم، بتمكين الأفراد من على نفس المعارف التي يتلقاها الأفراد في دول الإتحاد الأوروبي، بما يساعدهم على التفاوض والتعامل مع زملائهم في البلدان الأخرى.
- تحسين منظومة الإعلام الاقتصادي برفع مصداقيتها وزيادة سيولتها وتنافسها بشكل لا يؤدي إلى إنتاج معلومات متناقضة من عند مختلف الجهات بخصوص نفس الموضوع.[2]

المطلب الثالث : دوافع وعراقيل الشراكة الأوروجزائرية

هناك دوافع لكلا الطرفين تمحورت تمحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة وكذلك أهم العراقيل التي واجهتها.

الفرع الأول: دوافع الشراكة الأوروجزائرية

الشراكة لم تكن وليدة الصدفة، لأنه سبقتها عدة حوارات ومفاوضات بين الطرفين للتمكن من الوصول إلى الاتفاق ولذلك كانت هناك دوافع لكل جانب، تمحورت المفاوضات من خلالها لتجسيد هذه الشراكة:

- بما أن الإتحاد الأوروبي يضم دولا كبيرة صناعية فإن الجزائر سوق جديدة مربحة لأوروبا تسمح بدفع قوة الطلب على المنتوجات الأوروبية.
- إن هذه الشراكة تفيد الجزائر في الحصول على التكنولوجيا الجديدة فهذا يتم إذا كان السياق الذي اخترعت فيه التكنولوجيا هو الذي استعملت فيه.

---

[1] حسين بورغدة، الطيب قصاص، **الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 6.

[2] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص55-56.

- إضافة إلى خلق تعاون اقتصادي مكثف وزيادة حجم الاستثمارات ويضاف إلى ذلك دافع آخر قوي هو التعاون من أجل الأمن وتبادل المعلومات.[1]
- الروابط التاريخية والقيم المشتركة والرغبة في تدعيمها على أساس علاقات تتسم بالاستمرارية وتبادلية المصالح والامتيازات .
- إقامة شراكة ترتكز على المبادرة الخاصة بما يخلق مناخا ملائم لتطور العلاقات الاقتصادية والتجارية ويشجع الاستثمار في الجزائر.
- تقريب مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي.[2]

الفرع الثاني: عراقيل الشراكة الأوروجزائرية

إن الجزائر في الوقت الراهن توجد في وضع يتسم بتأخر كبير في جميع الميادين تقريبا، يعتبر التقهقر في مستوى التنمية وغياب سوق جهوية بسبب صعوبة التكامل المغاربي ومشاكل اجتماعية مرتبطة بعمليات التعديل الهيكلي والظروف الأمنية من بين العوائق التي تعترض الجزائر وتزيد من صعوبة التعجيل تهيئة ظروف وفرص الشراكة.

ومن بين النقاط التي تجمل لنا عوائق الشراكة الأوروجزائرية ما يلي:

- على الجزائر بذل المزيد من الجهود للارتقاء وبصفة متميزة لمدة تزيد عن 08 سنوات حتى آفاق 2010 للارتقاء إلى مستوى الشراكة الحقيقية بين دول الإتحاد وأمريكا الشمالية.
- انعدام وضعف الهياكل القاعدية يعيق أهداف توسيع الآفاق الوطنية ضمن منظور الشراكة الاقتصادية وتقلص حجم تبادلات الجزائر والدول الأخرى في مجال السلع والخدمات ورؤوس الأموال.
- إمكانية تدهور استثمار الأجانب هي نتيجة لعدم الاستقرار السياسي أو الاقتصادي خاصة عندما تستطيع الحكومات حماية المستثمرين.[3]
- إن تحرير سعر الصرف بحلول سنة 2017، سيخلق مصاعب جمة للاقتصاد الجزائري الذي يهيمن عليه قطاع النفط والغاز.

---

[1] ليلى قطاف، **اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر ، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص 3.

[2] عبد المجيد زعباط ، **مرجع سابق**، ص 54 .

[3] فاروق تشام، **أهمية الشراكة العربية الأوروبية في تحسين مناخ الاستثمار**، مدخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس، أيام 8-9 ماي 2004، ص 81.

- كما أن الاتفاق يؤكد على خصخصة القطاع الحكومي بدء من السنة الخامسة من تطبيقه وهذا ليس بالأمر السهل.
- إن نجاح الشراكة المتكافئة بين الطرفين يعتمد أولا وقبل كل شيء على إنشاء مجموعة إقليمية اقتصادية كالإتحاد المغربي وتكون ذات حيوية ومندمجة في الاقتصاد العالمي عن طريق تطوير المنشآت الرابطة بين ضفتي البحر المتوسط.[1]

[1] غراب رزيقة، سجار نادية، **مرجع سابق**، ص 10.

خلاصة الفصل

سعى الإتحاد الأوروبي لتنظيم علاقاته وتطويرها مع دول جنوب وشرق البحر المتوسط تجسدت في فكرة إنشاء الشراكة الأورومتوسطية، والتي تأسست اثر انعقاد مؤتمر برشلونة، وفي هذا المؤتمر تم تجسيد أسس الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وشركائه في المجال السياسي والأمني، المجال الثقافي والاجتماعي، المجال الاقتصادي والمالي، والجزائر كغيرها من دول المتوسط وقعت على هذا الاتفاق مبدئيا في ديسمبر 2001 في بروكسل بعد سلسلة من الجولات إلى أن تم التوقيع رسميا على الاتفاق المتوسطي للشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي بمدينة فالنسيا في 22 أفريل 2002، ويتميز اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي بالشمولية وإرساء قواعد للعلاقات الدائمة بين الطرفين ودعم التعاون بينهما في العديد من الميادين الاقتصادية الاجتماعية والثقافية.

تمهيد

يعتبر كثير من الاقتصاديين أن تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكثيف سيرها من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول المتقدمة بشكل عام، والدول النامية بشكل خاص وذلك بإعتبارها منطلقا أساسيا ولزيادة الطاقة الإنتاجية، لذلك أولت دول كثيرة هذه المشاريع اهتماما متزايدا وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل وفقا للإمكانيات المتاحة.

نظرا لأهمية هذه المؤسسات أخذت معظم الدول النامية تركز الجهود عليها، حيث أصبحت تشجع إقامتها وخاصة بعد أن أثبتت قدرتها وكفاءتها في معالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه الاقتصاديات المختلفة وبدرجة أكبر من المؤسسات الكبيرة ويأتي الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبالإضافة إلى قدرتها الاستيعابية الكبيرة للأيدي العاملة، كما أنها تشكل ميدانا لتطوير المهارات الإدارية والفنية والإنتاجية والتسويقية، وتفتح مجالا واسعا أمام المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي، مما يخفف الضغط على القطاع العام في توفير فرص العمل.

وانطلاقا مما سبق فقد قسم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائصها وأهدافها.

المبحث الثالث: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومصادر تمويلها والمشاكل التي تواجهها.

المبحث الرابع: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتسم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالتعقيد وعدم الاتساق وهناك العديد المفاهيم التي تستخدم حاليا من قبل مختلف الدول والهيئات العامة في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تختلف باختلاف ظروف كل دولة إلا أنها عادة ما تشير إلى أعمال تمارس من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وفيما يلي بعض المفاهيم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

المطلب الأول: صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من الصعب الحصول علة تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات، لأنه لحد ذاته يعد إشكالية معقدة نظرا لاختلاف آراء الباحثين والاقتصاديين والذي يبرز فيما يلي:

أولا: اختلاف مستويات النمو

ويتمثل في التطور اللامتكافئ بين مختلف الدول واختلاف مستويات نموها، فالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية، ألمانيا أو اليابان أو أي بلد صناعي آخر تعتبر كبيرة في بلد نامي كالجزائر أو سوريا أو السنغال مثلا، كما إن شروط النمو الاقتصادي والاجتماعي تتباين من فترة لأخرى، فما يمكن أن نسميها بالمؤسسة الكبيرة الآن قد تصبح مؤسسة صغيرة أو متوسطة في فترة لاحقة، ويؤثر المستوى التكنولوجي الذي يحدد بدوره أحجام المؤسسات الاقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الاقتصادي.[2]

ثانيا: اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

يختلف النشاط الاقتصادي وتتنوع فروعه، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة بالتجزئة وتجارة بالجملة وأيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية وتجارة داخلية، والنشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستخراجية، الغذائية، التحويلية، الكيميائية، والتعدينية... الخ، وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه وذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال التجارة أو الصناعة الغذائية.[3]

ثالثا: اختلاف النشاط الاقتصادي

تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى ثلاثة قطاعات رئيسية:

---

[1] ثريا علي حسين الورفلي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 87.

[2] ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2004، ص 40.

[3] رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، دار إيتراك للنشر والتوزيع، مصر، 2007، ص ص 16-17.

قطاع أولي: يضم مجموعة المؤسسات التي تستخدم كعنصر أساسي أحد العوامل الطبيعية كالزراعة والصيد واستخراج الخامات.

قطاع ثان: يشمل المؤسسات التي تعمل في ميدان تحويل وإنتاج السلع.

قطاع ثالث: يمثل قطاع الخدمات، كالنقل والتوزيع والتأمين.

باختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي والهيكلة المالية للمؤسسات فعند المقارنة بين المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي وآخري تنتمي إلى القطاع التجاري، تتضح الاختلافات، فبينما تحتاج المؤسسة الصناعية إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات ..... الخ، فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك إلى العناصر المتداولة من مخزنات البضائع وغيرها، لأن نشاطها يرتكز على عناصر دورة الاستغلال فقط، أما على مستوى التنظيم الداخلي فإن طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرارات على عكس المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيمي بسيط، ولهذا يمكن اعتبار المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة بحكم حجم إستثمارتها وعدد عمالها وتعقد تنظيمها مؤسسة كبيرة في قطاع التجارة، بالإضافة إلى ذلك يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، فينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة أو التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى مؤسسات الصناعة الإستراتجية والصناعة التحويلية، وكل منهما يضم عدد من الفروع الصناعية، منها المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل، وتختلف كل مؤسسة حسب فروع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبها كل نشاط، فمؤسسة صغيرة أو متوسطة تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن مؤسسة أخرى في الصناعة الغذائية من حيث الحجم إذن من الصعب أمام تنوع النشاط الاقتصادي الوصول إلى مفهوم واحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

رابعا: العوامل التقنية

تتمثل في مستوى اندماج المؤسسات ذاتها، فحيثما تكون المؤسسات في بلد ما تكون أكثر اندماجا فإن عملية إنتاج كافة الأجزاء تتم في مصنع واحد، وبالتالي يتجه حجم المؤسسات نحو الكبر بينما عندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة وموزعة إلى عدد كبير من المؤسسات، يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.[2]

---

[1] أحمد بوزيدي، **إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة ش. ذ. م. م للخدمات العامة والتجارة DOUDAH**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2009/2008، ص 34.

[2] كمال دمدوم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج**، مجلة الدراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد الثاني، 2000، ص 185.

المطلب الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحدد معايير التعريف على العموم باختلاف درجة تطور كل دولة فهي تختلف من دولة ذات تقنيات عالية إلى دولة ذات تقنيات متوسطة ودول ذات تقنيات تقليدية ويمكن تقسيم هذه المعايير إلى معيارين أساسيين في تحديد المفهوم.

أولا: المعايير الكمية

من أهم المعايير التي تعتمد في تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

1. معيار رأس المال:

يعتبر معيار رأس المال من المعايير الأساسية التي تستخدم في تمييز حجم المشروع نظرا لأنه يمثل عنصرا هاما في تحديد الطاقة الإنتاجية ويختلف هذا المعيار من دولة لأخرى، فعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي حددت لجنة المال والاستثمار المنبثقة عن لجنة تنشيط الحركة الاقتصادية في الكويت مفهوم المشروع الصغير بأنه المشروع الذي لا يتجاوز رأسماله 600 ألف دولار تقريبا، وعلى مستوى مجموعة من الدول الآسيوية شملت الفلبين،الهند، كوريا وباكستان فإن مدى رأس مال المشروع الصغير قد يتراوح ما بين 35 إلى 200 ألف دولار، وكنموذج للدول المتقدمة فإنه يقدر بخوالي 700 ألف دولار.

2. معيار حجم الموجودات الثابتة:

إن قيمة تتراوح ما بين (50000–500000 دولار) يمكن اعتبارها معيارا لتعريف المؤسسة الصغيرة، ولكن فقط في المؤسسات المكثفة للعمل، كذلك يمكن تحديد قيمة تتراوح ما بين (10000– 2500000 دولار) في بعض القطاعات التي توظف تكنولوجيا أكثر تقدما (المطابع مثلا).[1]

3. معيار العمالة:

يعتبر من أكثر المعايير استخداما نظرا لسهولة الحصول على البيانات الخاصة بحجم العمالة إضافة إلى كون عدد العمال محددا لحجم الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وقد صنف مؤسسات الأعمال من حيث الحجم إلى:

- من واحد إلى تسعة عمال هي مؤسسات أعمال أسرية أو حرفية.
- من عشرة إلى تسعة وأربعين عاملا هي مؤسسات أعمال صغيرة.
- من خمسين إلى مئة عامل هي مؤسسات أعمال متوسطة.
- أكثر من مئة عامل هي مؤسسات أعمال كبيرة إلا أن مثل هذا المعيار يواجه انتقادات من حيث أن تشغيل

[1] نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار مجد بيروت لبنان، الطبعة الأولى،2007، ص 30.

– عدد معين من العمال في المؤسسة لا يعتبر المحدد الوحيد لاعتباره صغيرا أو متوسطا أو كبيرا.[1]

ثانيا: المعايير النوعية

إن المعايير الكمية لا تكفي وحدها لتحديد وضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نظرا لاختلاف أهميتها النسبية، واختلاف درجات النمو والمستوى التكنولوجي ولأجل التوضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وباقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير النوعية والتي من أهمها:[2]

1. معيار الإدارة و التنظيم:

يستند هذا المعيار إلى أن المشروعات الصغيرة و المتوسطة لها ما يميزها عن المشروعات كبيرة الحجم، من حيث مستوى تنظيم المشروع وإدارته، فمن حيث التنظيم يتميز ببساطة التنظيم المستخدم، وغالبا ما ينقص الأصول العلمية لتنظيم عملياته، أما من حيث الإدارة فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة غالبا ما تدار من قبل صاحب المشروع، فالمالك هو المدير في أغلب الحالات، فهو يتولى إدارة فعاليات المشروع من حيث الإنتاج والتسويق والتمويل والنواحي الفنية، وبالتالي تتوقف قدرة هذه المشروعات على النجاح والمساهمة في الاقتصاد الوطني على كفاءة القائمين بإدارتها.[3]

2. الملكية:

يرتبط انخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامة وتشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأشكال معينة لملكيتها، وغالبا ما تكون الملكية فردية أو عائلية أو مؤسسات الأشخاص، وتساعد هذه الأنماط على استقطاب وإبراز الخبرات والمهارات التنظيمية والإدارية في البيئة المحلية وتنميتها.[4]

3. طبيعة الصناعة:

يتوقف حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الطبيعة الفنية للصناعة، أي مدى استخدام الآلات في العملية الإنتاجية، إلا إنه يظهر نقص في هذا المعيار، فهناك صناعات تحتاج إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات قليلة نسبيا من رأس المال كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، في حين تحتاج

[1] إلهام فخري طميلة، **التسويق في المشاريع الصغيرة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 23.

[2] يوسف قريشي ، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص 19.

[3] هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي في الإسلام**، دار النفائس للنشر و التوزيع، عمان، 2008، صفحة 29.

[4] فايزة جمعة، صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة**، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 70.

بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل ووحدات كبيرة نسبيا من رأس المال وهو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.[1]

4. الحصة السوقية:

إن الحصة السوقية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون محدودة لصغر حجمها ومحدودية حجم الإنتاج وضآلة رأس المال.

5. درجة الانتشار(محلية النشاط):

يرى البعض أن التفرقة بين المؤسسات يتوقف على درجة الانتشار، وطبقا لهذا فإن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسات التي تتصف بكثرتها وتواجدها في مختلف قطاعات النشاط تقريبا مع عدم تنظيمها، كما أنها في مركز ضعيف من الناحية المؤسسية وبالتالي فإن معظمها تكون ذات نشاط محلي أو جهوي، وتكون معروفة بشكل كبير في المنطقة التي تعمل بها لتلبية احتياجات عملائها وهذا ما يؤدي إلى تثمين الموارد المحلية واستغلالها بشكل أمثل والتقليل من مشكلة البطالة.[2]

المطلب الثالث: مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أظهرت بعض الدراسات التي اجريت على المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة أن هناك ما يجاوز خمسين (50) من التعريفات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن العديد من الدول ليس لها تعريف رسمي لهذا النوع من المؤسسات، حيث يرتبط تعريف كل دولة بدرجة النمو الاقتصادي ويكون التعريف المعتمد إما بنص قانوني مثل الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية واليابان أو تعريفا إداريا مثل ألمانيا الغربية سابقا وهناك بعض التعاريف متفق عليها مقدمة من طرف بعض المنظمات الدولية.[3]

- هي كل عمل تجاري يستخدم من 1 إلى 5 أشخاص، وتتسم ببساطة أنشطتها إلى حد يسمح بإدارتها مباشرة على أساس العلاقة بين شخص وشخص آخر.
- المؤسسة الصغيرة: هي كل عمل تجاري يستخدم بين 6 إلى 50 شخص، حيث يكون لهذا العمل غالبا عدد من خطوط النشاط ومن المتصور أن يكون له أكثر من موقع مادي واحد.

---

[1] بوزاهر صونية، **دور الانترنت في العملية التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص 5.

[2] موسي سهام، **تفعيل المواقع الإلكترونية لتحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة قديلة لتعبئة المياه المعدنية الطبيعية بسكرة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007، ص ص 4-5 .

[3] إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل، عمان، 2006، ص397.

– المؤسسة المتوسطة: وتعرف على أنها تلك المؤسسة التي تستخدم ما بين 51 إلى 250 عامل، ويكاد مؤكدا أن تعمل هذه المؤسسة في أكثر من موقع.[1]

التعريف البريطاني:[2]

لقد عرف قانون الشركات البريطاني الذي صدر سنة 1985 المؤسسة الصغيرة والمتوسطة هي تلك المؤسسة التي تفي بشرطين أو أكثر من الشروط التالية:

- حجم تداول سنوي لا يزيد عن 8 مليون جنيه إسترليني.
- حجم رأس مال لا يزيد عن 3.8 مليون جنيه إسترليني .
- عدد العمال والموظفين لا يزيد عن 250 موظف .

وبما أن هذه المحددات الثلاث قاصرة على شمل كل ما هو صغير أو متوسط، حيث إن ما هو صغير في الصناعات الخدمية قد لا يكون كذلك في مجال السياحة أو مجال الصناعات التحويلية.

التعريف الأوروبي:[3]

أثبتت مختلف الدراسات اختلاف المعايير المستخدمة في تصنيف المؤسسات حتى في البلدان الأوروبية، وهنا تكمن صعوبة توحيد تعريف هذا النوع من المؤسسات في أوروبا، الأمر الذي دفع دول الإتحاد سنة 1992 إلى تكوين مجمع خاص بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة، وتوصلت هذه اللجنة الأوروبية في النهاية إلى الاعتراف بعدم قدرتها على وضع تعريف محدد ووحيد لكل الدول الأوروبي، لكنها حاولت من جهة أخرى دعم الدراسات التي من شأنها إيجاد معايير متقاربة لجمع الرؤية وأقر المجمع الأوروبي بعدم وجود أي تعريف علمي موحد، حتى تلك التي تستخدم معايير مادية كعدد العمال مثلا، فحسب المجمع يمكن تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما يلي:

- المؤسسات المصغرة (الفتية) يتراوح عدد عمالها بين 1 إلى 9.
- المؤسسات الصغيرة من 10 إلى 99 عاملا.
- المؤسسات المتوسطة من 100 إلى 499 عاملا.

---

[1] محمد نجيب دبا بش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي، 2013، ص 4.

[2] هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد،عمان،2012، ص20.

[3] يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008/2007، ص 62.

تعريف الولايات المتحدة الأمريكية:[1]

تعتمد الولايات المتحدة الأمريكية في تعريفها للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على كل من معيار عدد العمال ورقم الأعمال، ويتم تغيير هذه المعايير حسب الأهداف المراد تحقيقها من خلال مختلف البرامج الموجهة لمساعدة ودعم هذه المؤسسات، كما تتغير حسب القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، فمن خلال برنامج منح القروض للمؤسسات المتوسطة والصغيرة.

تعريف كندا:[2]

لا يستخدم مصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفدرالية الكندية، إذ نجد مصطلحا سائد هو الأعمال الصغيرة Small business كعبارة كاملة. والتعريف الحكومي الرسمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو كل مشروع يقل عدده عن 500 عامل في القطاع الصناعي و50 عامل لمؤسسة الخدمات والتجارة.

تعرف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[3]

- المؤسسة الصغيرة هي التي يعمل بها من 15 إلى 19 فردا.
- المؤسسة المتوسطة هي التي يعمل بها من 20 إلى 99 فردا.
- المؤسسة الكبيرة هي التي يعمل بها أكثر من 99 فردا.

التعريف الياباني:[4]

حيث كانت أول خطوة لتشجيع تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان هي وضع تعريف واضح ومحدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فقد نص القانون الأساسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Enterprise basic law small and medium) والذي يعتبر بمثابة دستور للمؤسسات الصغيرة، حيث يشدد هذا القانون على ضرورة القضاء على كافة العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة ومحاولة تذليلها. وعرف القانون الذي عدل في الثالث من ديسمبر من عام 1999م المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الشكل التالي:

---

[1] حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010 /2011، ص 9.

[2] نزغي فاطمة الزهراء، **آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحليل أثر برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010/2009، ص 118.

[3] طيب لحيلح، **دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 163.

[4] جاسر عبد الرزاق المسور، **المنشآت الصغيرة الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 4.

الجدول (2-1): معايير تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان

القطاع	عدد العاملين	رأس المال (مليون ين)
الصناعات والقطاعات الأخرى	300 عامل أو أقل	300 أو أقل
مبيعات الجملة	100 عامل أو أقل	100 أو أقل
مبيعات التجزئة	50 عامل أو أقل	50 أو أقل
الخدمات	100 عامل أو أقل	50 أو أقل

المصدر: أحمد الصديق جبريل، **دور بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 497.

إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا

في دراسة حديثة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قام بها إتحاد بلدان جنوب شرق آسيا أستخدم كل من بروتش وهيمينز التصنيف الآتي المعترف به بصورة عامة في هذه البلدان، والذي يأخذ مؤشر العمالة كمعيار أساسي[1]:

- من 1إلى 10 عمال ..... مؤسسات عائلية وحرفية .
- من 10 إلى 49 عامل ..... مؤسسات صغيرة .
- من 49 إلى 99 عامل ..... مؤسسات متوسطة.
- أكثر من 100 عامل ..... مؤسسة كبيرة.

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

تشكل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عنصرا فعالا في عملية التنمية على الرغم من غياب إستراتجية واضحة وسياسات حكومية محددة وجادة لتنمية هذه المؤسسات، وعلى كل فهناك الكثير من المحاولات (الإجراءات) التي اتخذت لصالح هذا القطاع.

من أجل ضبط تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووضع إطار تشريعي ينظمها عمدت السلطات العمومية في الجزائر إلى وضع قانون خاص بها، وهو القانون رقم 1-18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] عقبة نصيرة، فعالية **التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص 13.

في إطار هذا القانون تم إعتبار ثلاثة معايير هي: عدد العمال، رقم الأعمال وحجم الميزانية، وهي ذات المعايير التي اعتمادها الإتحاد الأوروبي في أبريل 1996، ويمكن تلخيص تعريف المشرع الجزائري في الجدول التالي[1]:

الجدول (2-2): تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري

نوع المؤسسة / المواصفات	المتوسطة	الصغيرة	الصغيرة جدا
عدد العمال	250 – 50	49 – 10	9 – 1
رقم الأعمال دينار جزائري رأس المال	400 مليون دينار جزائري	400 مليون دينار جزائري	أقل من 40 مليون دينار جزائري
الحصيلة السنوية	200-(1) مليار دينار جزائري	200 مليون دينار جزائري	20 مليون دينار جزائري

المصدر: المادة 8 من القانون رقم 17-02، **الجريدة الرسمية** ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 الصادرة في 10 يناير 2017، ص 6.
المادة 9، من **نفس القانون.**
المادة 10، **من نفس القانون**.

تعريف مصر:

أخذت مصر بمعيار العمالة كأساس لتعريف قطاع الصناعات الحرفية الصغيرة حيث تعرف هذه الصناعات بأنها الصناعات الحرفية والصغيرة التي تمارس داخل مؤسسات صغيرة يعمل بكل منها 9 مشتغلين فأقل وتقوم بنشاط من الأنشطة الصناعية المختلفة لحسابها أو تقدمها كخدمة صناعية للغير وهي تابعة للقطاع الخاص ويغلب عليها الطابع الفردي ولا يمسك أغلبها دفاتر أو حسابات منتظمة[2].

[1] رحيم حسين، دريس يحي، **أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 576.

[2] محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة**، دار مجموعة النيل عربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003، ص 18.

جدول رقم (2-3): معايير تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر

قطاعات النشاط	العمال	الأصول الثابتة بحد أقصى (جنيه)	المبيعات بحد أقصى (جنيه)
الصناعات والإنشاءات			
متناهية الصغر	4 – 1	250000	100000
الصغيرة	45 – 5	5000000	10000000
المتوسطة	90 – 0	10000000	20000000
الخدمات والتجارة			
متناهية الصغر	4 – 1	25000	100000
الصغيرة	9 – 5	500000	1000000
المتوسطة	99 – 0	2000000	4000000

المصدر: يحي عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة دراسة حالة ولاية تيارت** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2011-2012، ص 57.

المبحث الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائصها وأهدافها

تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا فعالا في المجالات لما لها من أهمية وخصائص تميزها كما وكذلك الأهداف التي تنوي الوصول إليها هذه المؤسسات.

المطلب الأول: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية واجتماعية حيث يتشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 90% من مجموع المؤسسات في العالم وتبلغ نسبة مشاركتها في إنتاج السلع والخدمات أكثر من 80% وهو ما يعكس أهميتها الكبيرة في الاقتصاد وتتمثل هذه الأهمية في عنصرين هما الأهمية الاقتصادية والاجتماعية .

أولا: الأهمية الاقتصادية

تنبع الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من الأدوار الاقتصادية التي تقوم على مختلف المستويات وهي:

- الإسهام في زيادة حجم وقيمة الصادرات الصناعية:

تؤكد التجارب الدولية نجاح هذا المنهج، ففي ألمانيا تمثل صادرات المؤسسة الصناعية الصغيرة والمتوسطة حوالي 66% من مجموع الصادرات الصناعية، ففي إيطاليا تصل هذه النسبة إلى نحو 47% وتصل

في اليابان إلى حوالي 30% هذا بالإضافة إلى إنتاج سلع وسيطة بنسبة 20% من صادرات الصناعات الكبرى، وفي فرنسا تصل النسبة إلى 27%، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتصل نسبة أصحاب المؤسسات الصغيرة بين مجموع عدد المصدرين حوالي 96%، وقاموا بتصدير حوالي 30% من مجموع الصادرات الأمريكية.

- **الإسهام في تحقيق التكامل الاقتصادي مع الصناعات الكبرى:**

حيث تؤدي هذه المؤسسات دورا ملحوظا في مجال تنويع هيكل الصناعة، فهي تقوم بإنتاج السلع التي تحتاجها الأسواق المحلية فضلا عن المكونات والإجراءات التي تحتاجها الصناعات الكبيرة وتقوم بدور الصناعات المغذية لها، وعلى سبيل المثال تتعامل شركة جنرال موتورز مع أكثر من 30000 مورد من الصناعات الصغيرة، وتتعامل شركة رينو الفرنسية مع أكثر من 50000 مورد من هذه الصناعات.
وهي بذلك تستهلك جانبا مهما من إنتاج المصانع الكبيرة، ففي اليابان وتوفر الصناعات الصغيرة والمتوسطة 72% من احتياجات صناعة الآلات، و 79% من احتياجات صناعة الأجهزة الكهربائية، وتعتمد شركة متسوبيشي على 20000 من الصناعات المغذية لها، ويعد التشابك القطاعي بين فروع الإنتاج لهذه المؤسسات الكبيرة أحد معايير التقدم الاقتصادي.

- **قدرتها على معالجة العديد من الإختلالات الاقتصادية:** إذ تتميز المؤسسات الصناعية الصغرى والصغيرة والمتوسطة بقدرتها على علاج الإختلالات الاقتصادية أهمها:

أ. الاختلال بين الادخار والاستثمار: حيث تعاني الدول النامية من انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، وبالتالي فإن هذه المؤسسات تعمل على علاج ذلك نظرا لانخفاض حجم رأس المال اللازم لإقامتها بالمقرنة مع المؤسسات الكبيرة، حيث يمكن بالمدخرات المالية القليلة لدى أفراد الأسرة إنشاء مثل هذه المشروعات.

ب. معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات: إذ تتسم هذه المؤسسات في علاج إختلالات ميزان المدفوعات بدرجات متفاوتة في دول العالم من خلال تصنيع السلع محليا بدلا من الاستيراد، وتصدير السلع الصناعية المنتجة من قبلها، إلا أن دور هذه المؤسسات في الدول النامية في علاج اختلال ميزان المدفوعات يرجع بدرجة أساسية إلى الإحلال محل الاستيراد وليس التصدير، حيث تعاني هذه المؤسسات من ضعف قدرتها على التسويق والمنافسة الدولية.[1]

- **توفير مناصب العمل:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إتاحة فرص عمل كثيرة في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم ولاسيما الدول النامية منها مشكلة البطالة وتتمثل أهم الأسباب التي جعلت

[1] أحمد عارف العساف وآخرون، **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 44-45.

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر استقطابا لليد العاملة في مشروعات كثيفة العمالة، حيث تتميز بصغر رأس المال المتاح مما يجعلها تعتمد على استخدام فنون إنتاجية كثيفة العمل، هذا فضلا عن نقص الخبرة الإدارية والتنظيمية والمهارة الفنية لدى مستخدميها مما يجعلها تتجنب زيادة الكثافة الرأسمالية، كما أنها تقبل توظيف الأشخاص الذين لم يتلقوا التكوين والتدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة، حيث أن أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشغلون الأقارب والأصدقاء دون اشتراط مؤهلات إدارية وعلمية معينة.

- **تنمية المناطق الريفية :** مقارنة بالمؤسسات الكبيرة تتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمرونة أكبر في إختيار أماكن توطنها لأنها تحتاج إلى قدر ضئيل من خدمات البنية التحتية وبالتالي إمكانية إقامتها في المناطق الريفية وهذا ما يساعد على توفير فرص عمل لسكان هذه المناطق وتحسين مستوى معيشتهم والتقليل من الهجرة إلى المناطق الحضرية.[1]

ثانيا: الأهمية الاجتماعية

إلى جانب الأهمية والدور الاقتصادي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة فهي تلعب دورا هاما على مستوى الصعيد الاجتماعي و يمكن إبراز بعضا من هذه الأهمية في النقاط التالية:

- **تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع** : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحكم قربها من المستهلكين تسعى جاهدة إلى العمل على اكتشاف احتياجاتهم مبكرا، والتعرف على طلباتهم بشكل تام، وبالتالي تقديم السلع والخدمات كما أن وجود علاقة بين المنتج والمستهلك يعطي درجة كبيرة من الولاء لهذه المؤسسة أو تلك، وهذا ما نلاحظه بنفس الدرجة في المؤسسات.
- **تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيا:** وذلك بين مختلف المناطق وتقليص أوجه التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الريف والمدن، مساهمتها في إعادة التوزيع السكاني، خلق مجتمعات إنتاجية جديدة في المناطق النائية.[2]
- **إشباع رغبات واحتياجات الأفراد :** تعتبر مؤسسات الصغيرة والمتوسطة الملجأ لتعبير الأفراد عن آرائهم وأفكارهم وخبراتهم وتطبيقها في هذه المؤسسات، فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد وتحقيق الإشباع النفسي وتحقيق السلطة والقوة.[3]

---

[1] جمال بلخياط، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 635.

[2] محمد رشدي سلطاني، **إدارة الإستراتجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة**، دار جليس الزمان، عمان ،2013، ص ص66-67.

[3] رابح خوني، رقية حساني، **مرجع سابق**، ص 54.

- **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في رفع مستوى الدخل ومعيشة الأفراد:** الجزائر كغيرها من دول العالم الثالث تعاني من الفقر والحرمان وانخفاض مستوى معيشة الأفراد، ويرجع ذلك إلى طبيعة المرحلة الانتقالية التي يعيشها الاقتصاد الوطني من وضعه السابق، فمازالت بقايا النظام السابق مسيطرة على الوضع، غير أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل جدة على تحقيق التوافق في توزيع الأجور والمرتبات فالعامل يأخذ ما يستحقه ليس بالأكثر ولا بالأقل وهذا ما يرفع من مستوى معيشته.[1]

المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها:

- **سهولة التأسيس:** تستمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر السهولة في إنشائها من انخفاض مستلزمات رأس المال المطلوب لإنشائها نسبيا، حيث أنها تستند في الأساس إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية في أنواع متعددة من النشاط الاقتصادي، وهذا ما يتناسب والبلدان النامية، نتيجة لنقص المدخرات فيها بسبب ضعف الدخل.
- **سهولة وبساطة التنظيم:** تظهر هذه الخاصية أكثر في المؤسسات المتوسطة أين نكون أمام عدد أكبر من العمال (مقارنة مع المؤسسات الصغيرة والمصغرة)، وذلك من خلال توزيع الاختصاصات بين أقسام المشروع والتحديد الدقيق للمسؤوليات، وتوضيح المهام، التوفيق بين المركزية لأغراض التخطيط والرقابة، وبين اللامركزية لأغراض سرعة التنفيذ.
- **مركز التدريب الذاتي :** تتسم هذه المؤسسات بقلة التكاليف اللازمة للتدريب لاعتمادها أساسا على أسلوب التدريب أثناء العمل، بمعنى أنها تعتبر مركزا ذاتيا للتدريب والتكوين لمالكيها والعاملين فيها، وذلك جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات والمعرفة، وهو الشئ الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة وإعداد أجيال من المدربين للعمل في المؤسسات الكبيرة مستقبلا، لذا فإن هذا النوع من المؤسسات يعد المكان المناسب لتنمية المواهب والإبداعات والابتكارات وإتقان وتنظيم المشاريع الصناعية وإداراتها.[2]
- **القدرة على التكييف مع المتغيرات المستحدثة :** يؤدي انخفاض تكاليف الفنون الإنتاجية وبساطتها ومرونة الإدارة والتشغيل إلى تسهيل عملية تكييف مؤسسات الأعمال الصغيرة مع متغيرات التحديث والنمو

[1] دليلة مسدوي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي دراسة حالة ولاية بومرداس** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أمحمد بوقرة بومرداس، 2008-2009، ص 55.

[2] عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمة المستدامة**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص37.

والتطور، وبصفة خاصة فيما يتعلق بتلبية رغبات وأذواق المستهلكين، بعكس المؤسسات الكبيرة التي يصعب عليها تغيير خطط وبرامج وخطوط إنتاجها.

وتتمثل قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التكييف مع المتغيرات في الآتي:

- ✓ القدرة على تغيير تركيبة القوى العاملة أوسياسات الإنتاج أو التسويق أو التغلب على التقلبات أو الدورات الاقتصادية أو غيرها.
- ✓ زيادة القدرة على التجديد والابتكار خصوصا في فنون تمييز السلع والتعبئة والتغليف بسرعة حسب حساسيات ورغبات السوق وبمعدل قد يتفوق على نظيره في المؤسسات الكبيرة أحيانا.
- ✓ سهولة وحرية الدخول والخروج من السوق لانخفاض نسبة الأصول الثابتة إلى الأصول الكلية في أغلب الأحيان، وارتفاع نسبة رأس المال إلى مجموع الحصوم وحقوق أصحاب المؤسسة وبالتالي سهولة اتخاذ قرار الدخول أو الخروج.

- **غلبة الطابع المحلي:** تشبع هذه المؤسسات حاجات كل من المستهلك النهائي والمستهلك الوسيط المحلي ويحكمها في ذلك ما يلي:

- ✓ تواجه هذه المؤسسات في الغالب سوقا محدودة إذ تلبي رغبات عدد محدود ومميز من المستهلكين بما يسمح بتغطية سريعة للسوق والتعرف على عادات الشراء وأنماط الاستهلاك.
- ✓ تمتلك هذه المؤسسات القدرة على إشباع حاجات العديد من المشترين من مناطق بعيدة عن السوق من خلال الاتصالات المباشرة والنشطة لصاحب رأس المال وأيضا من خلال الأسعار المنافسة مقرنة مع نظرائه من كبار المنتجين.
- ✓ تقدم هذه المؤسسات سلعا وخدمات لأصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة في صورة أحجام وعبوات صغيرة لإشباع حاجاتهم الأساسية بأسعار رخيصة، كما تتبع نظام البيع الآجل بأمان نسبي نظرا لقدرتها على

- ✓ معرفة ظروف العملاء وإمكاناتهم المادية نتيجة الاتصالات المباشرة الدائمة معهم.[1]

- **جودة الإنتاج:** بالنظر لاعتماد المؤسسات الصغيرة على مجالات عمل متخصصة ومحددة فإن إنتاجها يتسم في الغالب بالدقة والجودة لأن الدقة والجودة هما قرينة التخصص وتركيز العمل، ذلك لأن العمل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتمد على المهارة الحرفية وتصميم الإنتاج وفقا لأذواق المستهلكين وتبدلاتها

[1] ليث عبد الله القهيري، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد، عمان، 2012، ص ص 20-21.

في المدى القصير، يساعد على ذلك وجود حوافز على العمل والابتكار والتجديد والاستعداد للتضحية وتحمل المخاطر والرغبة في الإنجاز وتحقيق الاسم التجاري مع الشهرة مما يؤدي إلى زيادة الربحية نتيجة زيادة حجم الأعمال والمبيعات، وأيضا يساعد الاتصال الشخصي بالزبائن والعملاء على دقة وسرعة التعرف على الاحتياجات وتبدلانها.

- **قصر فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر :** تتميز هذه المؤسسات بارتفاع معدل دوران البضاعة والمبيعات وأرقام الأعمال مما يمكنها من التغلب على طول فترة الاسترداد لرأس المال المستثمر فيها ويقلل من مخاطر الاستثمار الفردي فيها ومع ذلك فإن فرص التوسع والتجديد في تلك المؤسسات تكون ضعيفة وذلك لأن انخفاض حجم الربح المتحقق فيها يؤدي إلى ضعف قدرتها على تجنيب جزء من الأرباح يستخدم لإضافة استثمارات جديدة للمؤسسة، أو يخصص لإعادة بناء أو تجديد المؤسسة، ويعد ذلك عيبا جوهريا في آلية النمو للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخصوصا أنها تعتمد على التمويل الخاص والذاتي لمالكيها وتفتقد القدرة على الاقتراض بدرجة ملموسة كما أنها لا تعتمد على التمويل العام أو الحكومي.[1]

- **استقلالية الإدارة ومرونتها:**

تتركز إدارة معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شخص مالكها أو مالكيها لذلك فهي تتسم بالمرونة والاهتمام الشخصي من قبل أصحابها لتحقيق أفضل نجاح ويترتب على ذلك:

- بساطة التنظيم المستخدم وسهولة التزود بالاستشارات والخبرات الجديدة.
- انخفاض التكاليف الإدارية والتسويقية والتكلفة الثابتة (كالإيجار والإستهلاكات) وكذلك انخفاض الأجور المدفوعة للعاملين، فهي تؤدي تلقائيا إلى ميزة البيع بأسعار أقل نسبيا، وبالتالي إغراق السوق بكميات كبيرة من السلع والخدمات من خلال سهولة الاتصال بالعملاء.
- إتباع المؤسسة لخطط واضحة وسياسات مرنة وإجراءات عمل مبسطة وتتميز هذه المؤسسة بارتفاع مستوى العلاقات الشخصية في النشاط الإداري اليومي سواء داخل المؤسسة من خلال التقارب أو الاحتكاك المباشر بين أصحاب هذه المؤسسات والعاملين بها ويكون لهذا التقارب أثر مباشر في زيادة إنتاجية العامل.[2]

---

[1] **نفس المرجع**، ص22.

[2] آمنة بلحاج، **واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص الإدارة الإستراتجية والذكاء الاقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015/2014، ص 60.

المطلب الثالث: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك العديد من الأهداف التي ترمي لها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يذكر منها ما يلي:[1]

- التخفيف من مخاطر التقلبات الاقتصادية بتوويع مصادر الدخل.
- المساهمة في توطين الأنشطة الاقتصادية في المناطق المنعزلة لترقية وتثمين الثروة المحلية.
- استحداث روح المبادرة الفردية في التخلي عن المشروعات القديمة والبدء بأنشطة لم تكن موجودة من قبل.
- استغلال الطاقات الإنتاجية والبشرية والإمكانات المحلية في بناء استثمارات تجر بالنفع على المجتمع.
- خلق فرص عمل جديدة لخريجي المعاهد والجامعات وإدماج الفئات التي تم تسريحهم من العمل.
- تجسيد الأفكار الجديدة التي تتطلب إمكانات مالية وفنية معتبرة.
- استحداث فرص عمل جديدة بصورة مباشرة وهذا لمستحدثي المؤسسات، أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين، ومن خلال الاستحداث لغرض العمل يمكن أن تحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
- إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء الإفلاس لبعض المؤسسات العمومية، أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة.
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير هامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى من أجل إعادة تركيز طاقتها على النشاط الأصلي.[2]

---

[1] فتيحة ونوغي، **الأساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003، ص 5.

[2] محمد يعقوبي، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية عرض بعض التجارب**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص45.

المبحث الثالث: أشكال ومصادر التمويل والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن تنوع مجالات وأنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات تصنيفات عديدة وفق معايير.

المطلب الأول: أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك عدة معايير يتم على أساسها تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وهي:

الفرع الأول: التصنيف حسب الشكل القانوني

تصنف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس الشكل القانوني كما يلي:

أولا: الشركة الفردية

هي مؤسسة أو عمل مملوك من قبل شخص واحد ويمثل هذا النوع الشكل السائد من بين شركات الأشخاص أو الأفراد في أغلب الدول، إن هذه الشركة الفردية أو المشروع الفردي يكون فيه المالك مسؤول بشكل مطلق عن الديون ويتحمل المخاطر والالتزامات ويحصل لوحده على الأرباح والشركة الفردية تحمل في العادة اسم المالك أو أي اسم آخر يتم اختياره ويسجل العنوان الشخصي للمالك كعنوان للشركة الفردية التي يفترض أن تسجل في السجل التجاري حيث تدون قيمة رأس المال ونوع النشاط الذي يتم مزاولته.[1]

ثانيا: الشركات

تعرف الشركة بأنها عبارة عن المؤسسة التي تعود ملكيتها إلى شخصين أكثر يلتزم كل منهم بتقديم حصة من مال أو من عمل لاقتسام ما قد ينشأ عن هذه المؤسسة من أرباح أو خسارة.

وتنقسم الشركات بشكل عام إلى قسمين رئيسين هما:

- شركات الأشخاص: كشركات التضامن وشركات التوصية البسيطة وشركات ذات المسؤولية المحدودة.
- شركات الأموال: كشركات التوصية بالأسهم والشركات المساهمة.[2]

1- شركة الأشخاص:

وتتمثل في:

أ. **شركة التضامن:** وتظهر هذه الشركات باتفاق شريكين أو أكثر على تكوين مؤسسة صغيرة تمارس عملا معينا لغرض تحقيق أهداف معينة، والخاصية الأساسية التي تميز هذا النوع من الشراكة هي الثقة التامة بين

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة وإستراتجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، 2008، الطبعة الأولى ص139.

[2] عمر صخري، **اقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 27.

الشركاء، ويحدد عقد المشاركة التزامات كل شريك يتعلق بحصصهم برأس المال، ومسؤوليات الإدارة ومن الناحية القانونية.

ويعتبر كل شريك ممثلا للمشروع، له حق التوقيع نيابة عن المشروع، حتى وإن نص عقد المشاركة على غير ذلك، فإن حق التوقيع ملزم للشركاء الآخرين، وتتميز شركات التضامن ببساطة إجراءات التشكيل وقدرة أكبر على تجميع الأموال والسرعة في اتخاذ القرار، إلا أن مساوئها المسؤولية غير المحددة للشركاء والمسؤولية التضامنية حيث أن كل شريك مسؤول قانونيا عن ديون المشروع.

ب. **شركة التوصية البسيطة:** وهذا النوع من المؤسسات يتكون بنفس الطريقة السابقة حيث يشترط اتفاق شريكين على الأقل لتكوين المؤسسة، ويحدد عقد المشاركة نسبة مساهمة كل شريك في رأس المال وحقوق كل شريك في الإدارة.[1]

ت. **شركة المحاصة:** هي شركة تجارية تنعقد بين شخصين أو أكثر ويدير أعمالها ويمارسها شريك ظاهر يتعامل مع الغير، ولا يعتبر الشريك غير الظاهر في شركة المحاصة تاجرا إلا إذا مارس العمل التجاري بنفسه وتكون الشراكة في هذا النوع من الشركات مقتصرة على العلاقة الخاصة بين الشركاء على أنه يجوز إثبات الشركة بين الشركاء بجميع طرق الإثبات، كما أن شركة المحاصة لا تتمتع بالشخصية الاعتبارية ولا تخضع لأحكام وإجراءات التسجيل والترخيص.

مخاصمة الشركة: في حالة وقوع مخاصمة فإنه ليس للغير حق الرجوع إلا على الشريك الذي تعامل معه في شركة المحاصة فإذا أقر أحد الشركاء فيها بوجود الشراكة أو صدر عنه ما يدل للغير على وجودها بين الشركاء جاز اعتبارها شركة قائمة فعلا، وأصبح الشركاء فيها مسؤولين تجاه ذلك الغير بالتضامن.

حقوق وواجبات الشركاء: تحدد القوانين حقوق الشركاء في شركة المحاصة والتزاماتهم من خلال إبرام عقد يحدد حقوق الشركاء في الشركة، والالتزامات المترتبة عليهم اتجاه الشركة واتجاه بعضهم، بما في ذلك كيفية توزيع الأرباح والخسائر بينهم.[2]

2- شركات الأموال:

وتتمثل في:

[1] ماجدة العطية، **إدارة المشروغات الصغيرة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص ص 37-38.

[2] مزهر شعباني وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014، الطبعة الثانية، ص 84.

أ. **شركة المساهمة:** تعتبر الشركة المساهمة أحد الأشكال المألوفة في عالم الأعمال، وبصفة عامة فإن معظم الشركات كبيرة الحجم هذا الشكل، وعادة فإن الشكل المساهم يحقق نسبة عالية من مبيعات الصناعات المختلفة على مستوى الدولة.

وتتمتع الشركة المساهمة بشخصية اعتبارية لها جميع الحقوق القانونية التي تتمتع بها الشخصية الطبيعية أي أنها تستطيع القيام بممارسة نشاط الأعمال وامتلاك الأصول وبيع وشراء المنتجات واقتراض الأموال كما يمكن أن تقاضى أو تقوم بمقاضاة أطراف آخري.[1]

ب. **شركة التوصية بالأسهم:** تمثل شكلا آخر من أشكال المؤسسات الصغيرة، ولعلى من أبرز ميزات هذا النوع أنه يتيح إمكانية توفير رأس مال معقول، يمكن المؤسسة من ممارسة أعمالها بشكل مريح .

التأسيس والتسجيل: تتألف شركة التوصية بالأسهم من فئتين من الشركاء هما:

الشركاء المتضامنون: ويجب أن لا يقل عددهم عن إثنين، ويكونون مسؤولين في أموالهم الخاصة عن ديون الشركة والالتزامات المترتبة عليهم.

الشركاء المساهمون: ويجب أن لا يقل عددهم عن ثلاثة، ويسأل كل شريك منهم بمقدار مساهمته عن ديون الشركة والتزاماتها.

رأس المال: يقسم رأس مال شركة التوصية بالأسهم إلى أسهم متساوية القيمة قابلة للتداول، وتختلف قيمة رأس المال باختلاف الدول، كما تشترط بعض القوانين أن لا يزيد رأس مال الشركة الذي يطرح للاكتتاب على مثلي مجموع ما ساهم به الشركاء المتضامنون في الشركة.

إدارة الشركة: عند تأسيس شركة التوصية بالأسهم يتولى إدارتها شريك متضامن أو أكثر، ويحدد نظام الشركة عددهم وصلاحياتهم وواجباتهم، وتسري على سلطتهم ومسؤولياتهم وعزلهم الأحكام التي تطبق على الشركاء المفوضين في شركة التضامن وفي حال شغور منصب مدير شركة التوصية بالأسهم لأي سبب من الأسباب يتولى الشركاء المتضامنون تعيين مدير للشركة من بينهم فإن تعذر ذلك وجب على مجلس (وهو مجلس مكون من ثلاثة أعضاء على الأقل يتولى الشركاء المساهمون انتخابهم من بينهم سنويا لمدة سنة واحدة وفقا للإجراءات المنصوص عليها في نظام الشركة) تعيين مدير مؤقت للشركة لإدارة أعمالها، على أن تدعى الهيئة العامة خلال ثلاثين يوما من تاريخ تعيين المدير المؤقت للشركة من الشركاء المتضامنين.[2]

[1] محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص48.

[2] مزهر شعباني وآخرون، **مرجع سابق**، ص ص 90-91.

ت. **الشركات ذات المسؤولية المحدودة :** إن هذه الشركة هي شكل خاص من الأعمال، لكونها تجمع بعض خصائص شركات الأفراد وكذلك الشركات المساهمة العامة.

لذلك فإنها نوع هجين بين الشركات فيما يخص شخصية الشركة، فهي شركة أفراد فهم شركاء يتفقون فيما بينهم على إقامة الشركة وتكون أسمائهم مسجلة قانونا ولكن الملكية تكون على شكل أسهم يمكن تداولها والتصرف بها دون الحاجة لحل الشركة وإعادة تأسيسها.

وقد تحدد بعض الدول بقانون عدد الشركاء بما لا يقل عن إثنين ولا يزيد عن خمسون شخص، كذلك قد يتم تحديد رأس مال هذه الشركات بمبالغ معينة كما هو الحال في الأردن أو يتم تحديد نوع النشاط فلا يسمح بإقامة شركات ذات المسؤولية المحدودة في قطاع البنوك مثلا.[1]

ثالثا: التعاونيات

تعد الجمعيات التعاونية من المشاريع الاختيارية التي تؤمن من قبل مجموعة من العناصر البشرية بهدف تأمين احتياجات الأعضاء من الخدمات والسلع الضرورية بأقل تكلفة ممكنة.

رابعا: المؤسسات العامة

هي المؤسسات التابعة للقطاع العام حيث تمتاز بإمكانات مالية ومادية كبيرة وتستفيد من مجموعة من التسهيلات والإعفاءات المختلفة، وكذلك تحتوي على جهاز رقابة يتمثل في الوصايا.[2]

خامسا: المؤسسات الخاصة

هي المؤسسات التي تخضع للقانون الخاص، ويندرج منها صنفين أساسين وهما المؤسسات الفردية والشراكة.[3]

الفرع الثاني: تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل

ترتب وحدات الإنتاج على أساس أسلوب تنظيم العمل، بحيث نفرق بين نوعين من المؤسسات. [4]

---

[1] طاهر محسن منصور الغالبي، **مرجع سابق**، ص 148.

[2] شوقي ناجي جواد، عامر نصر المنصور، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار حامد للنشر، عمان،2000، ص32.

[3] جهاد عبد الله عفانه، قاسم موسى أبو عبيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2004، ص28.

[4] قارة إبتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر دراسة حالة ولاية مستغانم**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص تسويق دولي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص9.

أولا: المؤسسات غير المصنعة

تجمع المؤسسات غير المصنعية بين نظام الإنتاج العائلي والنظام الحرفي، إذ يعتبر الإنتاج العائلي الموجه للاستهلاك الذاتي أقدم شكل من حيث تنظيم العمل، ومع ذلك يبقي يحتفظ بأهميته حتى في الاقتصاديات الحديثة.

ثانيا: المؤسسات المصنعة

يتميز عن صنف المؤسسات غير المصنعية من حيث تقسيم العمل وتعقيد العمليات الإنتاجية واستخدام الأساليب الحديثة في التسيير وأيضا من حيث طبيعة السلع المنتجة واتساع أسواقها.

يتوسط المؤسسات غير المصنعة والمؤسسات المصنعة نظام المؤسسات المنزلية أو الورشات المتفرقة، الذي يعتبر مرحلة سابقة تمهيدية نحو نظام المصنع، ومع ذلك يحتل مكانة كبيرة في اقتصاد البلدان النامية، وحتى في بعض البلدان المصنعة.

الفرع الثالث: تصنيف المؤسسات حسب طبيعة المنتجات

تأخذ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة شكلين متميزين حسب هذا المعيار الذي يهتم بما تتخصص في إنتاجه هذه المؤسسات.[1]

أ. مؤسسات إنتاج السلع الاستهلاكية:

تعمل هذه المؤسسات في نشاط السلع الاستهلاكية المتمثلة في المنتوجات الغذائية، الجلود والأحذية النسيج، تحويل المنتوجات الفلاحية، الورق، منتجات الخشب ومشتقاته وغيرها من المنتوجات الاستهلاكية.

ب. مؤسسات إنتاج السلع الوسيطة:

يعتبر هذا النوع من الصناعات التي تمارسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خاصة في الدول المتطورة، تتركز أعمالها في مجال الصناعات الوسيطية والتحويلية المتمثلة في تحويل المعادن والصناعات البلاستيكية وكذا صناعة مواد البناء والمحاجر.

ت. مؤسسات إنتاج سلع التجهيز:

إن صناعة سلع التجهيز تتطلب تكنولوجيا مركبة، ويد عاملة مؤهلة، ورأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة، وهذا ما يجعل مجال تدخل هذا النوع من المؤسسات ضعيف، حيث أنه يشمل بعض الفروع البسيطة فقط، وهذا خاصة في البلدان الصناعية، أما في البلدان النامية فتتكفل هذه المؤسسات بتصليح وتركيب الآلات

[1] بن دحو يوسف، **غياب الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ولاية تلمسان**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإبداع والمقاولاتية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015-2016، ص 29.

والمعدات، خاصة وسائل التنقل (السيارات، العربات والمعدات والأدوات الفلاحية وغيرها) فهي تمارس عملية تركيبية أو تجميعية انطلاقا من استيراد أجزاء للمنتوج النهائي(قطع غيار) وإنتاج بعضها، ثم القيام بعملية المنتوج النهائي.[1]

المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتحصل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كغيرها من المؤسسات على مواردها المالية بالطرق التالية:

1- التمويل الذاتي: تعتبر إشكالية التمويل من الإشكاليات ذات الأهمية الكبيرة بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها وغالبا ما تبدأ نشاطها باعتمادها على مواردها الذاتية أو الخاصة، حيث تحتاج إلى رأس المال التأسيسي وكذا جزء من رأس المال العامل وإلى بعض الأموال من أجل الانطلاق، وهكذا تقوم المؤسسة أولا بتحديد وتحليل مواردها الخاصة بعناية قبل السعي للتمويل الخارجي، ويعتبر التمويل الذاتي من أهم المصادر التمويل الداخلية التي تلعب دورا هاما في تنمية المؤسسة وتطويرها من حيث أنه يضمن زيادة الأصول الاقتصادية دون اللجوء إلى مصادر خارجية للحصول على الموارد المالية لاقتنائها، وبالتالي تحمل أعباء مالية مباشرة كالفوائد ودفع أقساط الديون، وهذا ما من شأنه أن يزيد من القدرة الافتراضية للمؤسسة ويشارك بصفة مباشرة في العملية التوسعية لها من خلال استحداث استثمارات جديدة.[2]

2- العائلة والأصدقاء: يلجأ الأفراد دائما إلى عون عائلي أو من أقرب الأصدقاء من أجل تغطية مصاريف التأسيس أو مصاريف التشغيل إذا عجز صاحب المشروع من توفير كل المستحقات المالية للإقلاع أو يطمح في توسيع المشروع أو افتقاره للمبادئ والمتطلبات المعمول بها في البنوك.

إن نمط التمويل العائلي مختلف باختلاف مبدأ التمويل، حيث قد تكون هبة مالية من الأب مثلا أو قرض حسن من العائلة والأصدقاء (بدون فوائد وضمانات عينية) أو قروض يتحمل صاحب المشروع فوائد رمزية منخفضة نسبيا على فوائد المصارف التجارية.

كما أن التمويل العائلي مختلف من حيث الشروط، فقد يأخذ هذا التمويل منحنى آخر، بحيث يكون نمط تساهمي بين أفراد العائلة، ويحصل جميع المساهمين على عوائد متفق عليها في إطار المؤسسة العائلية.

إن هذا النموذج للتمويل غالبا ما نجده شائعا في الدول النامية عند النشأة وفي حالة التوسع، ويؤثر المحيط العائلي وسمعة طالب التمويل على قدرته للوصول لهذا النوع من التحويلات المالية العائلية كما أن

---

[1] غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييميه لبرنامج ميدا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007، ص 13.

[2] قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فينانيب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 79.

الكثير من المقبلين على الاستثمار في المشروعات المصغرة ينحدرون من أسر فقيرة ومن المرجح أن يكون أهلهم وأصدقائهم ينتمون لنفس الطبقة ولا يكفي ما يقدمونه من أموال للمشروع.[1]

3- مصادر من المؤسسات والزبائن: وهي مجموعة مصادر وتحويلات بين المؤسسات في شكل علاقات المورد والزبون.

- قروض المورد: يعد تمويل المورد كتمويل مباشر لنشاط الاستغلال ويستخدم عادة في المؤسسات الصغيرة لتمويل نشاطاتها بتوريد المواد والسلع الوسيطة من موردون بفترة السماح، وأخذ هذا الصنف من التمويل تطورا مذهلا في البلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، والإختلاف هو أنه يصنف من المصادر غير الرسمية في ظل غياب أي ضمانات أو خصم تجاري.

  ساهم هذا المصدر ظهور العديد من النشاطات التجارية لضعف الموارد التمويلية لدى أغلب الزبائن (كالشركات أو حتى الأفراد) ويلاحظ أيضا حاليا الاعتماد على البيع بالآجال بهدف تصريف المخزون المتراكم والحصول على حصص جديدة في السوق.

- تسبيقات الزبائن: تلجأ المؤسسة الصغيرة وخصوصا الحرفية إلى مصدر مسبق وهو التمويل الكلي أو الجزئي لسلعة أو خدمة للزبون في صفقة دون الحصول عليها في اللحظة وهذه الحالة متطورة في البلدان النامية، وتعد من أساليب التمويل للمؤسسات الحرفية، وكل المؤسسات التي تعمل وفق الطلبيات، إذ يحصل صاحب المؤسسة على قسط محدد أو أقساط غير محددة من مجموع الصفقة، ومن خلالها يتم شراء مواد أولية واستئجار العمالة.[2]

4- التمويل من السوق غير الرسمي: يأتي سوق الإقراض غير الرسمي من حيث الأهمية في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في المرتبة الثانية وربما الأولى أحيانا وتنشأ الحاجة إلى هذا السوق بسبب عدم كفاية الموارد الذاتية أو المستمدة من الأقارب أو الأصدقاء في ظروف معينة، ويلجأ أصحاب المؤسسات الصناعية الصغيرة إلى السوق خاصة عندما تنخفض السيولة النقدية لديهم أو عند استهداف التوسع في حجم النشاط الإنتاجي.

5- التمويل الرسمي (البنوك التجارية): تعد البنوك والمؤسسات المالية أهم المصادر الخارجية استعمالا لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتدعى بالمصدر الخارجي العادي وأثبتت النظرية المالية أهميتها في تمويل المشاريع في مختلف مراحل تطورها كما تعد من أهم مصادر التمويل في الاقتصاديات المتطورة وهي فعالة لكافة المشاريع.

---

[1] سمير سحنون، **فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر دراسة حالة تونس المغرب الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2005/2004، ص ص 45- 46.

[2] سمير سحنون، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في اقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012، ص 40.

غير أن البنك العالمي لاحظ في دراسة حول مساهمة البنوك لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وجود عقبات خانقة وأكد من خلال النتائج النهائية مساهمة البنوك تعادل 8% فقط، وأصدر بهذا الصدد توصيات في إسهام البنك أكثر في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتخفيض سياسته التشددية.[1]

6- مؤسسات تمويل رأس مال المخاطر: هي عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على تقديم النقد فحسب كما هو الحال في التمويل المصرفي بل تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة والتوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال، حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات.

في هذه التقنية يتحمل المخاطر (المستثمر) كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول ومن أجل التخفيف من حدة المخاطر فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحها.

يضاف إلى ذلك كله أن دور شركات رأس المال المخاطر لا يقتصر على تمويل مرحلة الإنشاء فحسب بل يمتد أيضا إلى مرحلة التجديد، وكذا تمويل التوسع والنمو وهو ما يقتضي تقديم مخطط تنمية من طرف المؤسسة.[2]

7- الائتمان التجاري: وهي عبارة عن التسهيلات الائتمانية التجارية التي يقدمها الموردون لعملائهم عند الشراء وتتمثل في سداد قيمة مشترياتهم وفقا لشروط يحددها المورد أو الدائن، وغالبا ما تكون هذه التسهيلات مضمونة اعتمادا على سمعة العميل ومركزه الائتماني ويظهر بند الموردين أو الدائنين بميزانية المؤسسة قيمة المدفوعات المستحقة على المؤسسة ممثلة في شكل البضاعة التي تم شراؤها ولم يتم سداد قيمتها حتى نهاية السنة المالية للمؤسسة.[3]

8- صيغ تمويل الإسلامية

تتمثل صيغ التمويل الإسلامية في:

---

[1] شهرازاد برجي، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011، ص ص 95-97.

[2] السعيد بريبش، **رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة SOFINANCE**، مجلة الباحث، العدد الخامس، 2007، ص 7.

[3] فضيلة زواوي، **تمويل المؤسسة الاقتصادية وفق الميكانيزمات الجديدة في الجزائر دراسة حالة مؤسسة سونلغاز**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، أمحمد بوقرة بومرداس، 2009/2008، ص 33.

أولا: المضاربة

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي حالة التمويل بالمضاربة يصبح البنك الممول وصاحب المؤسسة الصغيرة والمتوسطة شريكان، بحيث يقدم البنك ماله وصاحب المشروع عمله وخبرته، ويكفأ صاحب المشروع على عمله بأن يحصل على نصيب من الأرباح (إن تحققت) وفق نسب محددة مسبقا.

إلا أن هذا النموذج للمضاربة له سلبيات بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمثل في عدم التأكد من الربح علاوة على أن معظم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يمسكون الدفاتر المحاسبية ولا يملكون حسابات واضحة، مما يعيق عملية توزيع الأرباح بين الأطراف في هذه الحالة.[1]

ثانيا: المرابحة والبيع الآجل

ومن خلالهما يمكن لمؤسسات التمويل توفير احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة إما من الأصول الثابتة (تمويل رأسمالي) أو من مستلزمات الإنتاج والتشغيل مثل المواد الخام (تمويل رأس المال العامل) فمن خلال المرابحة تقوم مؤسسة التمويل بتمويل احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من السلع مقابل هامش ربح يضاف إلى الثمن الذي اشتريت به من السوق، وتقوم المشروعات الصغيرة والمتوسطة بسداد ماهو مستحق عليها خلال فترة زمنية مناسب، ومن خلال البيع الآجل تقوم مؤسسة التمويل بتمويل احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من السلع بثمن متفق عليه يدفع مؤجلا.

وتبدو أهمية تملك مؤسسة التمويل للسلعة المراد بيعها، وكذلك تحمل مخاطرها وقبضها وتسليمها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حتى لايتحول بيع المرابحة أو البيع الآجل في تطبيقه العملي إلى قرض بفائدة، وبذلك توفر هذه الأساليب التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة احتياجاتها سواء الثابتة أو المنقولة، مما ينمي الاقتصاد العربي الذي هو في حاجة لمروجي استثمار وصانعي مشاريع.[2]

ثالثا: السلم

السلم في تعريف الفقهاء هو بيع اجل بعاجل بمعنى أنه معاملة مالية يتم بموجبها تعجيل دفع الثمن وتقديمه نقدا إلى البائع الذي يلتزم بتسليم بضاعة معينة مضبوطة بصفات محددة في أجل معلوم فالأجل هو السلعة المبيعة الموصوفة في الذمة والعاجل هو الثمن ويحقق بيع السلم مصلحة كلا الطرفين.

البائع : وهو المسلم إليه يحصل عاجلا على ما يريده من مال مقابل التزامه بالوفاء بالمسلم فيه أجلا فهو يستفيد من ذلك بتغطية حاجياته الحالية.

---

[1] عبد الرحمان يسري، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 1996، ص81.

[2] أشرف محمد دوابة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 340.

المشتري: وهو هنا البنك الممول يحصل على السلعة التي يريد المتاجرة بها في الوقت الذي يريد فتنشغل بها ذمة البائع الذي يجب عليه الوفاء بما التزم به كما أن البنك يستفيد من رخص السعر إذ أن بيع السلم أرخص من بيع الحاضر غالبا فيأمن بذلك تقلب الأسعار ويستطيع أن يبيع سلما موازيا على بضاعة من نفس النوع الذي اشتراها بالسلم الأول دون ربط مباشر بين العقدين كما يستطيع أن ينتظر حتى يتسلم المبيع فيبيعه حينئذ بثمن حال أو مؤجل.[1]

رابعا: المشاركة

وفيها تقوم مؤسسة التمويل بتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال التمويل الجزئي لرأس مال المشروع، على أن يقوم المشروع المتوسط أو الصغير بتمويل الجزء الآخر، ويكون من حق المشروع شراء حصة مؤسسة التمويل على أساس برنامج زمنى، وأن يحل محلها في الملكية، إلى أن تتخارج المؤسسة المالية، وتؤول الملكية كاملة للمشروع.

ويتم الاتفاق في عقد المشاركة على حصة كل منهما في رأس المال، وأجل المشاركة، وكيفية سداد حصة المشروع المتخارج، وأسلوب الإدارة والتصفية، وتوزيع الربح والخسارة، ويكون الربح بحسب مايتفقا عليه بينما الخسارة تكون وفقا لنسب رأس المال، وهذا يدفع بالمشروع إلى الحرص على تحقيق أرباح حتى يتمكن من التخارج، وبالتالي سرعة انتقال الملكية، وبخاصة إذا تضمن عقد المشاركة وعدا من مؤسسة التمويل ببيع حصتها كاملة للمشروع إذا قام بسداد حصته، ويكون المشروع أمينا على مافي يده من مال، ومن حق مؤسسة التمويل أن تحصل على ضمانات ضد التقصير أو الإهمال، ولا يضمن المشروع لمؤسسة التمويل ما قدمه من مال، فالمشاركة قائمة على الغنم والغرم.

وتبدو أهمية تطبيق المشاركة في الجانب العملي بصورة حقيقية، فيجب ألا تتحول إلى عملية تمويل بفائدة تحت مسمى المشاركة، لذا فإنه من الضروري أن توجد إدارة فعلية للمشاركة، وأن يتم السداد الفعلي لحصة أطرافها في رأس المال، مع تحملهم الربح والخسارة، وأن يكون لمؤسسة التمويل حقها الكامل في الإدارة، أو تفويضها المشروع الصغير أو المتوسط في ذلك، مع المراقبة ومتابعة الأداء بصفة مستمرة.[2]

[1] زهية موساوي، خالدي خديجة، **التمويل الإسلامي للمشاريع الاقتصادية فرص وتحديات**، مجلة الباحث، العدد الرابع، 2006، ص 52.

[2] أشرف محمد دوابة، **مرجع سابق**، ص339.

المطلب الثالث: المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن التطرق لبعض المشاكل التي تعيق سير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال النقاط التالية:

- **مشكلة التمويل:** يشكل التمويل عنصرا أساسيا في تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة، لذلك تعد مشكلة التمويل من أهم المشكلات التي تواجه هذه المؤسسات، وتحتاج تلك المؤسسات إلى نوعين من التمويل، الأول يتعلق بتمويل اقتناء الأصول الثابتة اللازمة لمباشرة أو توسعة العمليات الإنتاجية، كالأراضي والمباني والآلات والمعدات، والثاني يتعلق بتمويل رأس المال الذي يستخدم للإيفاء بمتطلبات التكوين السلعي والاحتياجات النقدية للتشغيل، وبإمكان المؤسسات أن تحصل على التمويل المطلوب من مصادر داخلية مثل الأرباح والفوائد على الاستثمارات والإيجارات، أو من مصادر خارجية كالقروض المقدمة من البنوك التجارية والمتخصصة والمؤسسات المالية الأخرى مثل بنوك التنمية، مؤسسات ضمان القروض، المنظمات غير حكومية المحلية والأجنبية، صناديق التنمية الاجتماعية والاقتصادية.[1]

ونجد سبب صعوبة الحصول على الخدمات التمويلية المناسبة يعود لانصراف معظم البنوك عن التعامل مع هذا القطاع الحيوي.[2]

- **المشاكل المتعلقة بالتكنولوجيا :** لعل من أبرز خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اغلب الدول النامية هو إتباعها أسلوب تكنولوجي تقليدي حجر عثرة أمام تلك المؤسسات ويحول بينها وبين الدخول إلى أسواق واسعة الأمر الذي يعرضها للمنافسة القاتلة وحرمانها من الدخول إلى أسواق جديدة، فنقل التكنولوجيا والاستفادة من التطور الحاصل في مجال التكنولوجيا يعد من أهم المجالات التي تزداد أهميتها بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ومن بين المشاكل التي تواجهها تلك المؤسسات في مجال التكنولوجيا نجد مشكلة التجديد والابتكار والتي تتطلب وجود متخصصين ذوي مؤهلات فنية عالية في مجال البحث والتطوير.[3]

- **المشاكل التسويقية:** تعانى المؤسسة الصغيرة من مشكلات وصعوبات تسويقية في السوقين المحلى والخارجي بسبب المنافسة القوية التي تتعرّض لها من جانب المشروعات الكبيرة وشركات التجارة الخارجية التي تستورد منتجات مماثلة ويضاف إلى هذه الصعوبات تفضيل الجهات الحكومية وبعض فئات المجتمع التعامل مع

---

[1] كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، **الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها**، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015، ص38.

[2] أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار نشر للثقافة، الإسكندرية، مصر، ص 124.

[3] نعيمة برودي، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكييف مع المستجدات العالمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 120.

الشركات الكبيرة لاعتبارات الجودة والسعر ولضمان انتظام التوريد بالكميات المطلوبة وفى المواعيد المقرّرة وتفاديا للمشكلات الإدارية والمالية الناتجة عن التعامل مع عدد كبير من المؤسسات الصغيرة، فضلا عن ظاهرة عدم الثقة بالإنتاج الوطني مقارنة إلى المنتجات الأجنبية المنافسة.

كما تواجه المؤسسات الصغيرة مسالة محدودية الأسواق المحلية ومشكلة ضعف القوة الشرائية للمستهلكين الناتجة عن انخفاض مستويات الدخول مما يؤدى بالتالي إلى ضعف إيرادات البيع بسبب صغر الكميات المطلوبة واضطرار المؤسسة للبيع بأسعار رخيصة نسبيًا.[1]

- **عدم توافر الموارد البشرية ذات الكفاءة العالية:**
  - ✓ ضعف مستوى التدريب المهني وعدم توافقه مع احتياجات المؤسسات الصغيرة.
  - ✓ ضعف الوعي والمهارات لدى أصحاب هذه المؤسسات.
  - ✓ عدم توافر الإطارات المدربة في مؤسسات دعم هذه المشاريع.
- **عدم توافر المعطيات الخاصة بـ:**
  - ✓ الأسواق الداخلية من حيث الحجم والقدرة الشرائية.
  - ✓ سوق العمل واحتياجاته.
  - ✓ فرص الاستثمار وحجم الطلب في قطاعات معينة.
  - ✓ الأسواق الخارجية: الأسعار، الطلب على السلع، الإجراءات التنظيمية والتشريعية.
  - ✓ عدم مطابقة وملاءمة الإجراءات القانونية والتشريعية مع ما ينتظر هذه المؤسسات وما هي مطالبة به في تحريك عجلة التنمية، وعدم وجود برامج لتأهيل الشباب لدخول سوق العمل والخوض في مغامرة إنشاء مؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]
- **صعوبات جبائية :** من حيث اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي، الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل، كما أن الحوافز الضريبية المقدمة لتشجيع التنمية الصناعية، والتي تتضمن الإعفاء الضريبي لفترات عادة ما تكون معقدة، وتخدم المؤسسات الكبيرة.
- **المشكلات الإدارية:** تصطدم كافة الجهود المتعلقة بالحركية الاستثمارية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة كبيرة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة، التي تتطلب عددا من التراخيص

[1] مجمد فرحي، سلمى صالحي، **المشاكل والتحديات الرئيسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص743.

[2] محمد يعقوبي، **مرجع سابق**، ص50 .

والموافقات والعديد من الوثائق والجهات التي يتطلب الاتصال بها، فعلى سبيل المثال (حالة الجزائر مثلا) يستدعي الحصول على سجل تجاري وقتا طويلا وتقديم أكثر من 18 وثيقة، والمدة اللازمة للقيام بالإجراءات الإدارية لإقامة مشروع تزيد عن ثلاثة أشهر، والمدة المتوسطة لانطلاق المشروع في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات حسب معطيات الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، وبالتالي تؤكد نتيجة ما توصل إليه المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بأن المشاكل البيروقراطية تشكل أهم حاجز تتحطم عليه إرادة المستثمر في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية.[1]

[1] محمد بن زهية، **التسيير الأمثل للمخزون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة– تكنولوجيا المعلومات والاتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008، ص 12.

المبحث الرابع: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم الأسباب التي تستدعي تبني برنامج إعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة المتوسطة إبرام اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوربي وما يستتبع ذلك من تأسيس منطقة التبادل الحر والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة OMC كل هذا سيعرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر إلى منافسة شديدة مما يستدعي تبني برنامج إعادة تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي هذا الإطار بادرت الدولة باتخاذ سلسلة من الإجراءات، قصد تطوير هذه المؤسسات وجعلها تتكيف مع الأوضاع الجديدة.[1]

المطلب الأول: تعريف التأهيل

هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات والتدابير تهدف إلى تحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق إن التأهيل يحوي مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي، تقني، تسييري يهدف إلى الوصول بالمؤسسة إلى المستوى الذي تكون عليه المؤسسات المنافسة الوطنية منها والأجنبية، أي جعلها تتمتع بقدرة تنافسية من خلال المنتجات الجيدة التي تستجيب للنوعية وتحقيق الأرباح.[2]

عرفت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDU سنة 1995 التأهيل بأنه عبارة عن مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات، كما يعرف أيضا على انه عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موضع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي أي أن يصيح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي.

تعتبر عملية التأهيل بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى آخر يتميز بالكفاءة والمرودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي و لكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.[3]

وعليه فإن برنامج التأهيل عملية متواصلة تهدف إلى تحضير المؤسسات ومحيطها وفق متطلبات انفتاح السوق، وتندرج ضمن هذا البرنامج إجراءات ترمي إلى رفع بعض العراقيل التي تشوه مناخ الأعمال وتزيد من

---

[1] فوزي فتات، عبد النور قمار عمراني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار إستراتيجي للتنمية الاقتصادية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17– 18أفريل 2006، ص 792.

[2] رتيبة عروب، كريمة ربحي، **تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17–18 أفريل 2006، ص 724.

[3] محمد خميسي بن رجم ، الشريف بوفاس، **إنشاء وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** – تجربة ولاية سوق أهراس– ، مداخلة مقدمة ضمن الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية وآليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، أيام 05/04/03 ماي 2011.

تنافسية المؤسسات من حيث التكاليف والنوعية، الابتكار، المتابعة والتحكم في تطور التقنيات والأسواق.[1]

لقد قامت الجزائر بتجسيد مجموعة من البرامج في إطار سياسة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن هذه البرامج ما وجه للمؤسسات الصناعية بصفة خاصة، إضافة إلى برنامج آخر يتم بالتعاون بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاتحاد الأوروبي وهو ما يعرف ببرنامج ميدا، كما تم تصميم برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

المطلب الثاني: أهداف البرنامج

إن برنامج التأهيل لا يتعلق فقط بالجانب الخاص بالمؤسسة الذي يتمثل في الإدارة وتسيير الموارد بل يتعداه ويمكن تجسيد أهداف هذا البرنامج من خلال المستويات التالية:

الشكل (2-1): أهداف برنامج التأهيل

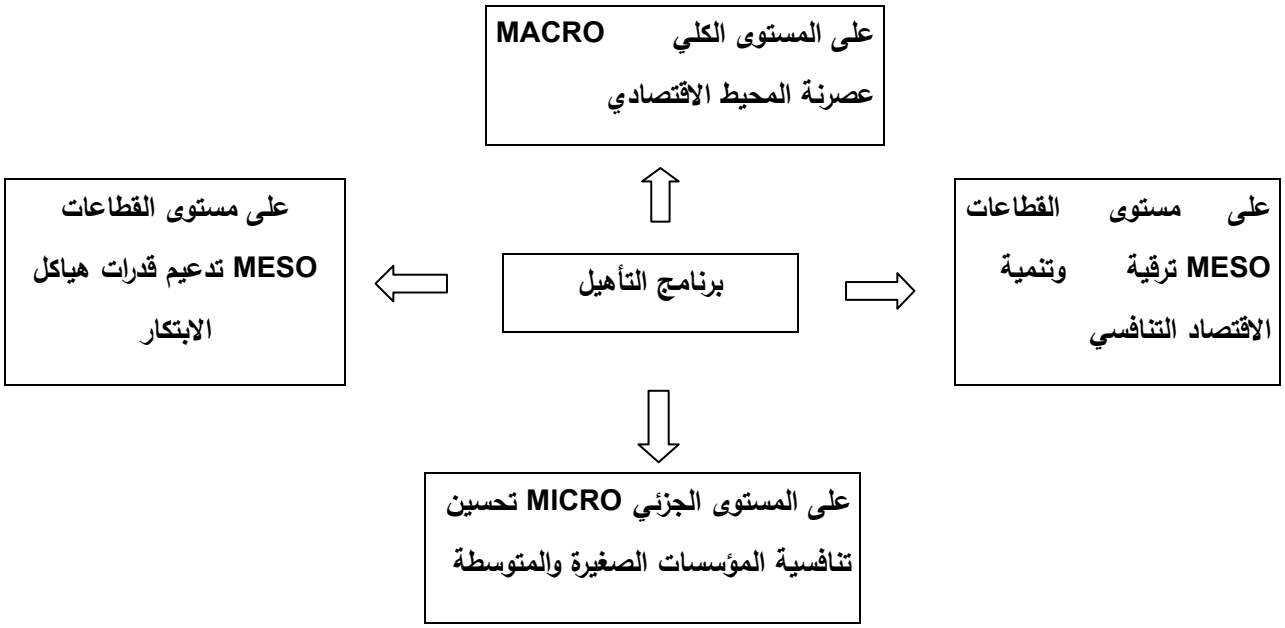

المصدر: معطى الله خير الدين، كواحلة يمينة، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص764.

[1] خير الدين معطى الله، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يوم 17-18 أفريل 2006 ، ص726.

[2] سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II**، مجلة الباحث، العدد 9، 2011، ص 143.

أولا: على المستوى الكلي

تتضمن ما يلي:[1]

- إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرامج الدعم والحث على رفع مستوى التأهيل، آخذا بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية والدولية.
- وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية والقيام بإجراءات على المستوى القطاعي والجزئي.
- إعداد برنامج التأهيل للمؤسسات الاقتصادية ومحيطها.
- إعداد برنامج تحسسي وإعلامي لسياسة التأهيل تستهدف المتعاملين الاقتصاديين.

ثانيا: على المستوى القطاعي[2]

إن نجاح أي برنامج للتأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشاركة في تنفيذه، ومن أهم الأطراف نذكر جمعيات أرباب العمل، الهيئات العمومية، معاهد ومراكز الموارد التكنولوجية والتجارية، هيئات التكوين المتخصص، البنوك والمؤسسات المالية... الخ، (وبهذا فالبرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكانياتها، وتأكيد مدى كفاءتها في دعم عملية تأهيل المؤسسة وترقيتها، ومن هنا يتضح أن هدف برنامج التأهيل في هذا المستوى، هو تدعيم إمكانيات الهيئات المساعدة للمؤسسة ومحيطها بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات.

ثالثا: على مستوى الجزئي

يعتبر برنامج تأهيل المؤسسات الجزائرية نظام تحفيزي وترقوي لتنافسية المؤسسة، الذى يجب أن ندرك الفرق بين هذا البرنامج والسياسة العامة لترقية الاستثمارات أو الحفاظ أو إنقاذ المؤسسات المتواجدة في وضعيات حرجة، في نظر المؤسسة بعد برنامج التأهيل مسار تحسين دائم لقدراتها التنافسية يدرج سيرورة تطور نمو وتنبؤ لمختلف الفرص المتاحة في السوق ومحاولة تقليص نقاط الضعف لديها.

---

[1] علي لزعر، ناصر بوعزيز، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان 2009، ص 41.

[2] مريم قطوش، **برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة عين الكبيرةSANIAK** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2009-2010، ص 19.

يجب أن نشير أيضا أن برنامج التأهيل برنامج اختياري من طرف المؤسسة وليس إجباري، ولكن يكمن دور الدولة في الاستجابة لطلب المؤسسات الراغبة في الانضمام لهذا البرنامج ولكن يجب أن تتوفر فيها الشروط اللازمة لذلك.[1]

المطلب الثالث: الشروط والإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من أهم الشروط والإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نجد:

الفرع الأول: الشروط المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]

إن التأهيل برنامج محفز على تحسين تنافسية المؤسسة وليس برنامج ترقية الاستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير وتوقع وتحليل جوانب الضعف في المؤسسة، حيث تلعب الدولة دور الداعم للمؤسسات تستجيب للمعايير قبول التأهيل، إلا أن هذا البرنامج لم يعرف تقدما ملحوظا، فمن بين 1000 مؤسسة كان مقرر تأهيلها سنة 1998 مؤسسة لم يتم تأهيل سوى مؤسسات من القطاعين العام والخاص، في شهر مارس 2003 وحسب وزير الصناعة وإعادة الهيكلة توجد حوالي 199 مؤسسة أودعت ملفات طلب التأهيل، منها 140 مؤسسة فقط تستوفي شروط التأهيل التي حددتها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة كما يلي:

- أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات.
- أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد للخدمات المرتبطة بالصناعة.
- أن تكون المؤسسة تشغل أزيد من 30 عامل وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أزيد من 10 عمال.

الفرع الثاني: الإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال سياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري في إطار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، يترتب عنه العديد من الآثار والانعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين الإيرادات المتوقعة والخسائر المحتملة من أجل تبني السياسات الكفاءة لتأهيل الاقتصاد الوطني وتعظيم مكاسبه عن طريق رفع فعالية وكفاءة المؤسسة الاقتصادية حيث أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر لا يمكن لها أن تقف أمام الواقع الاقتصادي الأورومتوسطي والعالمي مما جعل الوزارة الوصية تبذل جهود متواصلة على المستوى المحلي والخارجي.

---

[1] فاروق تشام، كمال تشام، **دور وأهمية التأهيل في رفع القدرة التنافسية للمؤسسات دراسة مقارنة الجزائر –تونس –المغرب**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17–18 أفريل2006، ص 66.

[2] علي لزعر، ناصر بوعزيز ، **مرجع سابق**، ص 39.

أولا: على المستوى المحلي

أ- تأهيل المحيط القانوني: تحتاج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خاصة وأنها تعيش مراحل حياتها الأولى إلى حضانة قانونية تشريعية خاصة بها تضمن حقوقها وتؤمن لها المناخ المناسب الذي يشجعها على توسيع فرص الاستثمار، ومواكبة تحديات الشراكة الأورومتوسطية والآثار السلبية الناتجة عن إقامة منطقة التجارة الحرة والتفكيك الجمركي التدريجي الذي تشهده السوق الجزائرية، لأنه بالرغم من القوانين العديدة التي صدرتها الحكومة سابقا إلا أن معظمها بقيت غير قادرة على جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر تكيفا مع قواعد اقتصاد السوق وحماية حقوقها بشكل يضمن بقاءها وقدرتها على ممارسة نشاطها، لأنها تجاهلت خصائص هذه المؤسسات وضعف قدراتها المالية، التنظيمية والتسييرية التي تؤهلها للمنافسة إلى أن تم إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي تظمنه المرسوم التنفيذي 01-18 الذي أعتبر كأول أداة جاءت لتوفير الدعائم القانونية لتفعيل هذا القطاع، حيث وجهت كل أهدافه لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

لذا فإن الدولة مطالبة بتوفير الغطا ء التشريعي والقانوني الملائم الذي يحمي حقوق هذه المؤسسات ويوفر لها دعائم قوية تؤمن لها النمو السليم في ظل تغير الظروف المحيطة بالنشاط الاقتصادي، وذلك من خلال سن القوانين التي تعزز مهام الدولة في مجال التقييس والقوانين المتعلقة بالمناطق الصناعية ومناطق النشاط وضبط العقار الصناعي والنهوض بالمراكز التقنية وهياكل التكوين، القوانين التي تضمن التمويل والتأمين الكافي لنشاط هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على التنفيذ الفعلي لها حتى لا تبق هذه القوانين مجرد حبر على ورق.[1]

ب- تأهيل العنصر البشري: باعتباره عنصرا أساسيا في عملية التغيير من خلال الرسكلة والتكوين، ولهذا خصصت الوزارة المعنية مبالغ مالية ضخمة قصد تحسين أعوان المستشارين للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتطوير فرع الاستشارة الذي يشكل أحد العناصر الجوهرية لتأهيل المؤسسات الجزائرية من الناحية التنظيمية وتتعلق هذه العملية التي شرع في تنفيذها منذ شهر أفريل 1992 بتكوين 90 مكونا بألمانيا والذين يتولون بدورهم تأطير ما يقارب 2500 عونا مستثمرا في الجزائر، كما تم رصد عشرة ملايين دولار كندي قصد تكوين

[1] ذهبية لطرش، **استراتجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتع ظيم مكاسب الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006، ص 1.

مسيرين في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك بالاستفادة من الخبرة الكندية حيث تم تجسيد 72 عملية منها 62 عملية خصت مسيري المؤسسات العمومية التي لها علاقة مباشرة مع القطاع المالي والاقتصادي.[1]

ت- تأهيل المؤسسات المالية والمصرفية: تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذا الإطار من تكييف النظام المالي والمصرفي وتفعيله عن طريق لا مركزية القرار في منح القروض وتشجيع فتح بنوك خاصة التي جاء بها قانون النقد والقرض، كما أن آخر الإجراءات المتخذة لصالح تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وذلك في جانفي 2004 إنشاء صندوقين جديدين هما:

- صندوق ضمان القروض لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره (30) مليار دينار جزائري.
- صندوق ضمان أخطار الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأسمال قدره (3.5) مليار دج.

من شأن إنشاء هذين الصندوقين أن يجعل البنوك في وضعية تسمح لها بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستجابة لمتطلباتها.

ث- تأهيل المحيط الإداري: إن تأهيل المحيط الإداري يتطلب تأهيل كل الهيئات الإدارية ذات الطابع الاقتصادي المتصلة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تبسيط الإجراءات وتخفيف الطرق التي تعرقل أحيانا بعض التطبيقات الميدانية.

ج- تأهيل المحيط الاقتصادي: تنص المادة 12 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على إنشاء مشاتل -حاضنات أعمال- وهي مؤسسة قائمة بذاتها لها كيانها القانوني تعمل على توفير جملة من الخدمات والتسهيلات للمستثمرين الصغار الذين يبادرون بإقامة مؤسسات صغيرة ومرافقتهم من أجل تجاوز أعباء مرحلة الانطلاق لضمان ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: على المستوى الخارجي

تسعى الجزائر في السنوات الأخيرة لتطوير علاقاتها مع الشركاء الأجانب قصد تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعتبر الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي أكبر مساهمين في تحقيق هذا الهدف، خاصة إذا علمنا أن 70% من المبادلات الفرنسية مع الجزائر تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأن حوالي 3400 مؤسسة فرنسية تحقق 50% من رقم أعمالها في الجزائر.[2]

---

[1] أحمد بوشنافة، أحمد بوسهمين، **متطلبات تأهيل و تفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 803.

[2] معطى الله خير الدين، كواحلة يمينة، **مرجع سابق**، ص ص 764-765.

ثالثا:إجراءات أخرى لتأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

بالإضافة إلى ما سبق فإن عمليات التأهيل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم على تحسين القدرة التنافسية لها خاصة في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها البلاد، و لتمكين مؤسسات القطاع من مواكبة التطورات الحاصلة، فإنه لابد من الأخذ بعين الاعتبار عوامل التأهيل الآتية:

– تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات بحسب الأولوية، عن طريق إعداد برامج كفيلة بالتعرف عن قرب على خصوصيات كل ولاية وكل فرع نشاط وسبل دعم المؤسسات بواسطة تثمين الإمكانيات المحلية المتوفرة.

– تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق إنجاز عمليات ترمي إلى إيجاد تنسيق ذكي بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها القريب.

– المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة فيما يتعلق بترقية المؤهلات قصد تحسين المستوى في الجوانب التنظيمية وأجهزة التسيير، وينتظر مع هذا البرنامج تنمية سوسيو–اقتصادية مستدامة على المستوى المحلي والجهوي، وإنشاء قيم مضافة جديدة، وتطوير الصادرات خارج المحروقات، والتقليل من حدة الاقتصاد غير الرسمي.[1]

المطلب الرابع: تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تقييم برامج التأهيل يتطلب الوقوف على مجموعة من المعايير، تحصرها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE فيما يلي:

–المبرر: يعتمد هذا المعيار على السبب الذي وضع من أجله البرنامج وهو موضوع البرنامج.

–الإضافة: ما الجديد الذي يضيفه البرنامج لموضوعه.

–المشكلة المعالجة: كيف سيتعامل البرنامج مع المشكلة التي يعاني فيها المبرر من عجز أو مشكل.

–الأفضلية: فعالية البرنامج مقارنة بالبرامج الموجودة أو السابقة.

–الفعالية النظامية: هي الكيفية التي يتفاعل بها البرنامج بشكل إيجابي أو سلبي مع مختلف الأنشطة الحكومية.

–الفعالية الخاصة: مردودية البرنامج بخصوص تحقيق الأهداف المسطرة من خلاله.

–فعالية التكيف أي مدى توافقه مع احتياجات الموضوع الموجه إليه ومع متطلبات المحيط.

[1] عثمان بوزيان، **قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**: متطلبات التكيف وآليات التأهيل، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، يومي 18-17 أفريل2006 ، ص 776.

وقد تم تقييم برامج دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر غير أن هذا التقييم اقتصر بشكل كبير على الإحصائيات متعلقة بعدد وشكل والأطراف التي شملتها التدخلات، ولم تتعدى إلى أثر هذه التدخلات على نشاط الأطراف التي شملها بشكل دقيق، إذ توقفت عند التعرف على درجة الإشباع لدى المؤسسات المستفيدة، وهو ما يبقي أثر هذه البرامج غير واضح خاصة على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]

[1] لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2012 / 2013، ص 243.

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق يتضح لنا أنه لا يوجد تحديد دقيق وموحد لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك للتباين الحاصل في النمو الاقتصادي لذلك فقد تعددت المصطلحات والمعايير المحددة لهذه المؤسسات وتنوعت من بلد إلى آخر.

وقد دفع هذا الاهتمام المتزايد بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى جملة من الأسباب التي جعلت هذه المؤسسات تحتل مكانة مرموقة في النشاط الاقتصادي سواء من حيث مساهمتها في الناتج المحلي أو من حيث قدرتها على خلق مناصب العمل أو من حيث مساهمتها في تنمية الصادرات أو في التنمية المحلية ودعم تنمية الإبداع والبحث والتطوير وهذا نظرا لما تتميز به هذه المؤسسات من ميزات في التنظيم والتسيير وفي مجال التمويل.

كما أتضح أن برنامج التأهيل هو مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدول قصد تحسين مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة في إطار الاقتصاد التنافسي وهذا الإجراء يسمح للدول النامية الوصول إلى مستوى عالمي.

تمهيد

يحظى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر على غرار باقي دول العالم, باهتمام الدولة على عدة أصعدة على مر المخططات التنموية التي تبنتها الجزائر منذ الاستقلال، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا القطاع في بناء التنمية الاقتصادية الشاملة.

مر هذا القطاع بعدة مراحل في تطور ه، تزامنت مع تحول الفكر الاقتصادي عن تفضيل الوحدات الاقتصادية الكبيرة ، إدراكا لأهمية الوحدات الصغيرة والمتوسطة والدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاديات الوطنية أمام هذه الأهمية التي اكتسبتها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدى كافة الاقتصاديات في العالم، كان لابد من تقديم كل سبل الدعم واعتماد ما أمكن من آليات لدعم و ترقية هذا النوع من المؤسسات، وتمكينها من إزالة كافة المشاكل والتحديات التي تحول دون استمرارها و تحقيق غاياتها المنشودة.

الجزائر وعلى غرار مختلف الدول في العالم تبنت العديد من التدابير والتشريعات التي من شأنها ترقية وتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة، فنجدها سارعت في بداية الأمر إلى إنشاء وزارة خاصة بهذا النوع من المؤسسات وإصدار قانون توجيهي خاص بها، بالإضافة إلى استحداث العديد من الهيئات ومؤسسات الدعم إلى جانب إبرام العديد من اتفاقيات التعاون المحلية والإقليمية والتي تهدف جميعا إلى ترقية وتطوير هذه المؤسسات.

سنتطرق في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الثالث: البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يعتبر التسارع الملحوظ لنشأة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المحيط الاقتصادي الوطني، ناتج عن الديناميكية الاقتصادية الجديدة واهتمام الدولة بهذا القطاع، فالتحول الذي عرفته السياسة الاقتصادية مع نهاية الثمانينات إلى يومنا هذا، أعطى مجالا ودعما لنموها وترقيتها في الجزائ.

المطلب الأول: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ظهرت في الجزائر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مباشرة بعد الاستقلال، بحيث كان تأسيس المؤسسة على أساس التجارة بالدرجة الأولى ثم بالدرجة الثانية على أساس الزراعة، وأصحاب المؤسسة هم مالكي الأموال، وتطور هذا النوع من المؤسسات منذ الاستقلال بثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: 1962-1982

حيث عرفت هذه المرحلة تنظيما ركز على تحديد توسع وتطور المؤسسة الصغيرة والمتوسطة الخاصة مع الإشارة إلى إقامة عدد معتبر من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاضعة للقانون العام خاصة على مستوى الجماعات المحلية.

فبعد الاستقلال ورثت الجزائر هيكلا اقتصاديا مختلا مكونا أساسا من وحدات صغيرة مختصة في الصناعات الإستخراجية والتحويلية للمواد الخام الموجهة للتصدير، وفي ظل تبني خيار الصناعات المصنعة فقد استحوذت المؤسسات الكبرى على معظم المشاريع الاستثمارية والتي كانت تهتم أساسا بالصناعات الثقيلة مثل: صناعة الحديد والصلب، صناعة الميكانيك، الصناعة البتروكيمياوية، صناعة الطاقة والمحروقات.

أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة فقد اختصت في الصناعات التحويلية لبعض المواد خاصة منها الاستهلاكية وحظيت هذه الصناعات بأهمية ومكانة ثانوية، إذ انحصر دورها على تلبية بعض احتياجات الصناعات الكبرى.

باعتماد الدولة الجزائرية إيديولوجية التنمية القائمة على مبادئ الاشتراكية والتي تعتمد على القطاع العام بصفة أساسية فقد تم تهميش القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي واعتمدت الدولة الدولة على الاستثمارات العمومية لبناء قاعدة صناعية ولم يكن للقطاع الخاص دورا بارزا رغم كل التطورات التي شهدتها التشريعات الخاصة بالاستثمار خاصة قانون 1966.[1]

[1] عاشور كتوش، أحمد طرشي، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 1039.

المرحلة الثانية: 1982–1988

خلال هذه الفترة وحسب الأهداف المسطرة والمخططة فإن هناك إدارة للتأطير وتوجيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واتضحت هذه الوضعية والتي ترجمت في إطار صدور قانون التنظيم الجديد، والمتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني قانون (1982/08/21) الذي منح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعض الإجراءات منها:

– حق التحويل الضروري للحصول على التجهيزات وفي بعض الحالات المواد الأولية.

– القبول المحدد للترخيصات الشاملة للاستيراد.

–في عام 1983م تم إنشاء ديوان للتوجيه لمتابعة الاستثمار الخاص، وكان تحت وصاية التخطيط والتهيئة العمرانية في نفس الوقت، وكان من مهامه الأساسية في نفس الوقت.

–توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية، وتأمين تكاملها مع القطاع العمومي.

– تأمين تكامل أحسن للاستثمار الخاص في سيرورة التخطيط.

من قانون الاستثمارات لسنة 1988 اعترفت بأن القطاع الخاص ولأول مرة بعد الاستقلال بأنه بدوره في تجسيد أهداف التنمية الوطنية.

إن استثمار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة قد استمر في التوجه أساسا نحو فروع الأنشطة من الواردات ومن السلع الاستهلاكية النهائية.

ومن ناحية آخرى عرفت المناولة تطورا ضعيفا كان من المفروض أن تكون مجالات لنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فخلال الفترة الممتدة من (1963–1988) لم تعرف أي ترابط أو التحام للقطاعات العمومية والخاصة والذي يسمح لها بتنمية علاقة الشراكة في مجالات المناولة.[1]

المرحلة الثالثة: ما بعد 1988

تميزت بتبين بعض التشريعات والتنظيمات المتعلقة بالاستثمارات الخاصة التي بدأت من 1988 قانون 88–25 جويلية 1988 الذي حرر سقف الاستثمارات الخاصة للمستثمرين بالاستثمار في مجالات متعددة وفي سنة 1990 ظهر قانون القرض والنقد 90–10–1990 والذي أعطى حرية الاستثمار الأجنبي كما سمح للقطاع

[1] عبد اللاوي مفيد، وآخرون، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 2013/06/05، ص ص 2–3.

الخاص تخلق مؤسسات مختلطة وتشجيع كل أشكال مساهمة رأس المال الأجنبي وكما سمح القانون لقطاع المصرفي بإنشاء بنوك أجنبية داخل البلاد.

كما جاء القانون لتعزيز الحرية الاقتصادية وترقية الاستثمار وتميز بما يلي:

- الحق في الاستثمار بحرية.
- المساواة بين المتعاملين الخواص والأجانب.
- إنشاء وكالة ترقية ودعم الاستثمار APSI.[1]

المطلب الثاني: الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نظرا لحداثة قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالجزائر، فهو يعاني من عدة مشاكل وعراقيل تعيق تنميتها وتهدد بقائها، وجب الأخذ بعين الاعتبار هذه المشاكل ومحاولة تخفيفها أو القضاء عليها وتمثلت هذه المشاكل والصعوبات في:

- **الائتمان (صعوبة التمويل):** أغلب هذه المؤسسات تتم بتمويل حكومي عن طريق الاقتراض البنكي، غير أن البنوك تشترط الضمانات مقابل ذلك وأصحاب هذه المؤسسات هم في الطور الأول لا يملكون ذلك كما أن انعدام أغلبهم للخبرة و التجربة في هذا الميدان تجعل تقييم البنوك لتعثر هذه المؤسسات أمر قائم. [2]
- **معوقات إدارية و تنظيمية و قلة الكفاءات:** إن نقص خبرة المدير المالك للمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة إلى جانب محدودية مستواه التعليمي تجعل عمله لا يستند إلى خطة واضحة، ويزداد الأمر تعقدا عندما يميل المالك إلى التدخل في الأعمال التنفيذية، عدم التحديد الجيد للمسؤوليات داخل المؤسسة، عدم اعتماد التخصص، وهي عوامل تؤثر سلبا على إنتاجية المؤسسة وعلى تنوع إنتاجها وقدرتها على مواجهة المنافسة. [3]
- **مشكلة العقار الصناعي:** من المشاكل التي يعاني منها المستثمر في الجزائر الحصول على قطعة أرض لإقامة مشروعه و لهذا غالب ما يلجا المستثمر إلى تحويل مسكنه إلى ورشة عمل أو مصنع صغير، كما أن عدم استطاعته الحصول على عقد ملكية العقار يحول دون حصوله على القروض اللازمة من البنوك.[4]

---

[1] سليمان يحياوي، **تنمية الكفاءات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة مؤسسة مطاحن عزوز بسيدي بلعباس**، مذكرة مقدمة ضمن لنيل شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2007 /2008، ص 154.

[2] شبايكي سعدان، **معوقات تنمية وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى** الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التمنية، أيام 8-9 أفريل 2002، الأغواط، ص ص 1-2.

[3] ايت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، الشلف، ص 276.

[4] ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، يومي 18-19 ماي 2011، بومرداس، ص 564.

- **مشاكل العمالة والتسويق:** من أكبر المشاكل خطورة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو نقص اليد العاملة المؤهلة وهو ما يطلق عليه بالكوادر، حيث تلجأ هذه الفئة للعمل في المؤسسات الكبيرة لارتفاع أجورها والمزايا والفرص الكبرى للترقية، كما تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عوائق تسويقية في السوق الداخلي والخارجي لزيادة حدة المنافسة من طرق المؤسسات الكبرى، ولميل الحكومات وبعض فئات المجتمع للتعامل مع المؤسسات الكبرى لأنها ذات شهرة أكبر وتكون في الغالب ذات جودة أحسن وسعر أقل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[1]
- **مشاكل نقص المعلومات:** يتمثل هذا المشكل في نقص المعلومات عن الأسواق الموارد والسلع ومستلزمات الإنتاج وكذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديرها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية، كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل وغيرها.[2]
- **تكلفة التكوين:** يتميز العمال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتعدد الاختصاصات عكس المؤسسات الكبيرة ومبرر ذلك حجمها الصغير وكذلك لكي تتكيف مع تغيرات المحيط التنافسي ونادرا ما نجد مؤسسات صغيرة تتبع مخططات تكوين تنمي معارف عمالها وهذا نظرا للتكلفة المرتفعة لعمليات التكوين وهروبها يفسر أن الكثير منها يعمل تحت نطاق منعدم أو شبه منعدم عن الخارج.[3]

المطلب الثالث: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

بغرض الوقوف على وضعية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري، سيتم الاعتماد على تلك الإحصائيات المقدمة من طرف الهيئات الرسمية، خاصة وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، حيث وسيتم التطرق إلى تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوزيعها حسب قطاعات النشاط ومن حيث المناطق الجغرافية.

أولا: تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2010- 2015)

تبين أنا أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في تطور مستمر في الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة إذ سجل أعلى معدل سنة 2015 بمقدار 934037 مؤسسة هذا يعني أن القطاع الخاص

[1] شوقي جباري، **الابتكار أداة فعالة لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، يومي 18-19 ماي 2011، بومرداس، ص ص 389-399.

[2] عبد القادر بابا، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 153.

[3] فريدة كورتل وآخرون ، **تقييم أداء الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، يومي 18-19 ماي 2011، بومرداس، ص ص 375-376.

حظي باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية، ويمكن تفسير هذا التطور بالدعم المادي والمعنوي الذي توليه الدولة وكذا اهتمامها بالدور الذي تلعبه في تنمية المؤسسات بهدف تدعيم الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات لمواكبة التطور الذي تفرضه العولمة.

جدول (3-1): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعية المؤسسة خلال الفترة (2010-2015)

نوعية المؤسسة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
مؤسسات خاصة	618515	658737	711275	747387	851511	934037
مؤسسات عمومية	557	599	557	547	542	532
المجموع	619072	659336	711832	747934	852053	934569

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية

Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME des années :2010 , 2011, 2012, 2013, 2014, 2015.**

نلاحظ من خلال الجدول تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خلال الفترة (2010-2015) حيث تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العمومية نسبة ضئيلة من المحيط العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فلقد سجلت أكبر تطور لها في سنة 2011 ب 599 مؤسسة لينخفض سنة 2012 إلى 557 مؤسسة بدأ يتراجع وبنسب مختلفة ويعود هذا إلى التغير في البنية الهيكلية للقطاع العام وإعادة تنظيمه حيث يتم في معظم الحالات حل هذه المؤسسات أو تحويلها أو دمجها.

ثانيا: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب قطاعات النشاط

المؤسسات التابعة للقطاع الخاص تشكل النسبة الكبيرة من تشكيلة المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة في الجزائر، بنسبة تفوق 90%، يرتكز نشاط المؤسسات الصغيرة ا ولمتوسطة على 05 قطاعات رئيسية نوضحها من خلال الجدول التالي:

جدول (3-2): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2008-2015)

قطاع النشاط	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة	3599	3642	3806	4006	4277	4458	5038	5625
المناجم	1660	1755	1870	1956	2052	2217	2439	2639
البناء والأشغال العمومية	111978	122238	129762	135752	142222	147005	159775	168557
الصناعة	56568	58803	61228	63890	67517	70840	78108	83701
الخدمات	147582	159444	172653	186157	204049	217444	251629	277379
المجموع	321387	345902	369319	391761	420117	441964	496989	537901

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية

Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME des années : 2009,2011, 2013, 2015**

بين لنا الجدول بأن نشاط البناء والأشغال العمومية يحتل الصدارة خلال السنوات الأخيرة، وهذا راجع للمشاريع الكبيرة التي شهدها هذا القطاع من بينها الطريق السيار شرق- غرب والذي ساعدها على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة متخصصة في هذا المجال وكذلك بناء المساكن، ثم يليه قطاع الخدمات ثم قطاع الصناعة وأخيرا قطاع الزراعة، ولا بد من التنسيق بين هذه القطاعات بهدف دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

ثالثا: تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات (التوزيع الجغرافي) لسنة 2015

في البداية إن معرفة التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يساعد الدولة على رسم سياستها وإستراتجيتها الخاصة بهذا القطاع حسب احتياجات الولايات التي تنتشر فيها هذه المؤسسات في الجدول التالي:

الجدول (3-3): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات لسنة 2015

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (2015)	نسبة التركيز %
الشمال	373337	69
الهضاب العليا	118039	22
الجنوب	46525	9
المجموع	537901	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المراجع التالية

Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PMEannee 2015.**

يمكن توضيح التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات من خلال الشكل التالي:

الشكل (3-1): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات لسنة 2015

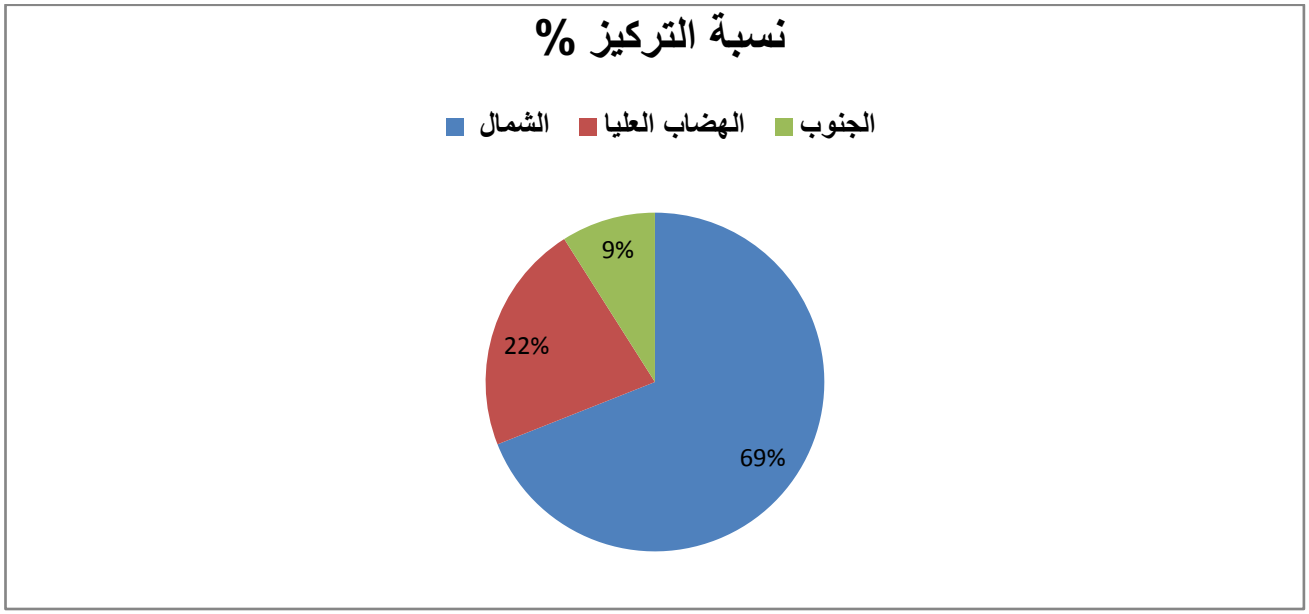

المصدر: مستخرج EXEL بالاعتماد على معطيات الجدول رقم (3-3)

عرفت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطور سنوي يختلف حسب الجهات، فمن خلال التوزيع الموضح في الشكل نلاحظ عدم وجود توازن في تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف الجهات، مما قد يمثل خطر كبير على تحقيق التنمية الجهوية باعتبار التوازن الجهوي أحد أهم مؤشرات التنمية إذ يعبر على تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية.[1]

حيث نلاحظ أن التمركز الكبير للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يقع في الشمال بنسبة 69% خلال سنة 2015 ثم يليه جهة الهضاب العليا بنسبة 22% ثم الجنوب بنسبة 9% .

ثالثا: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل (2013-2015)

لقد أدى تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال سنة 2015 على خلق مناصب شغل جديدة بمعدل معتبر، وخصوصا أن أهداف إنشاء مثل هذا النوع من المؤسسات تخفيض نسب البطالة والذي يعتبر أحد انشغالات الحكومة حاليا، والجدول الموالي يوضح تطور مناصب الشغل المصرح بها لسنة 2015

[1] أنفال نسيب، **مرجع سابق**، ص 225.

جدول (3-4): تطور مناصب الشغل المصرح بها لسنة 2015

نوعية المؤسسة	2013		2014		2015		نسبة التطور 2014	نسبة التطور 2015
	عدد الأجراء	%	عدد الأجراء	%	عدد الأجراء	%		
مؤسسات خاصة	1953636	97.59	2110665	97.84	2327293	98.16	8.04	10.29
مؤسسات عامة	48256	2.41	46567	2.16	43727	1.84	-3.50	-6.10
المجموع	2001892	100	2157232	100	2371020	100	4.54	4.19

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات التالية

Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME des annees ,2014, 2015.**

من خلال الجدول يمكن قراءة مدى مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في زيادة التشغيل في الجزائر، حيث يظهر جليا تطور إجمالي عدد العمال وإنتقل إلى 2371020 في سنة 2015.

كما يبين الجدول المساهمة الفعالة للقطاع الخاص في خلق مناصب الشغل، حيث بلغ عدد العمال في القطاع الخاص بلغ في سنة 2015 إلى 2327293 عاملا في سنة 2015 عاملا على عكس القطاع العام الذي سجل خلال الفترة (2013–2015) انخفاضا واضحا يرجع في المقام الأول إلى الخوصصة التي يمليها قانون اقتصاد السوق.

المبحث الثاني: البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعتبر البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم برامج التأهيل الوطنية التي عرفتها الجزائر.

المطلب الأول: مفهوم وأهداف ومحتوى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبح برنامج التأهيل يحظى بكل الرعاية والاهتمام من طرف الدول لما له من أهداف ومحتويات.

الفرع الأول: مفهوم البرنامج

شرعت الجزائر في عملية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتطبيق برنامج أعد خصيصا لذلك من طرف الوزارة المكلفة بالقطاع، وفقا للمادة 18 من القانون التوجيهي المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنص على أنه في إطار تأهيل المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، الوزارة المكلفة لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تقوم بإعداد برامج تأهيل مناسبة بغية تحسين تنافسية المؤسسات، وهذا بهدف ترقية المنتوج الوطني ليتوافق مع المعايير الدولية يتمثل البرنامج في مجموعة من إجراءات الدعم المباشر إلى المؤسسات وإجراءات دعم المحيط المباشر لها لمعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها سواء تلك النابعة من داخلها نتيجة لضعف تسيير وظائف المؤسسة لقلة الكفاءات أو تلك الناتجة عن المحيط والتي تتمثل في العراقيل الإدارية، المالية، الجبائية، الخداماتية.... الخ.[1]

يهدف هذا البرنامج إلى تأهيل 20000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خلال فترة خمس سنوات (2009-2014) ويمكن لكل مؤسسة صغيرة ومتوسطة التي تحتوي على05 مستخدمين دائمين أو أكثر يعطي الأولوية لقطاعات الصناعة والبناء والصيد البحري والسياحة والفندقة والخدمات والنقل مع التركيز على تأهيل الموارد البشرية وترقية نظم التسيير بالمؤسسة والتشجيع على الابتكار ودعم الاستثمار المادي المنتج.

وتبلغ التكلفة الإجمالية للبرنامج والتي تتحملها الدولة، تصل إلى 385736000000 حيث تبلغ التكلفة المتوسطة لكل مؤسسة والمدعمة من طرف الدولة 19287000دج ويتم التمويل من ميزانية الدولة، وذلك من خلال إنشاء صندوق التخصيص الخاص رقم 124-302 المعنون الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

---

[1] بوعلي هشام، **الشراكة الأورومتوسطية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008/2007، ص 204.

[2] بالراقي تيجاني، **تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييميه** مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013، ص 82.

الفرع الثاني: أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تتمثل أهداف البرنامج في ما يلي:

أولا: الأهداف العامة

لقد تم إعداد البرنامج الوطني لت أهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية قصد مواجهة متطلبات تحرير المبادلات وحركة السلع والخدمات بين الإتحاد الأوروبي والجزائر وتتمثل الأهداف العامة لهذا البرنامج في جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا وفي الأسواق وكذا تحسين تنافسيتها على مستوى الأسعار، الجودة، الإبداع.

ولتحقيق هذه الأهداف يجب على المؤسسات التكيف مع التغيرات ومواكبة الطرق والسياسات التنظيمية خاصة فيما يتعلق بتسيير الجودة والتكاليف وتأهيل الموارد البشرية والحصول على التقنيات الجديدة والمعرفة التقنية.

ثانيا: الأهداف الخاصة

تتمثل الأهداف الخاصة للبرنامج الوطني للتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النقاط التالية:

- وضع مخطط أعمال لتطوير تنافسية المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة.
- إعداد وتنفيذ سياسة وطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحسين تنافسيتها.
- التفاوض حول مخططات ومصادر تمويل البرامج.
- تحضير وتنفيذ ومتابعة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وضع بنك للمعلومات يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تحسين وتطوير تنافسيتها.[1]

الفرع الثالث: محتوى البرنامج [2]

يتمثل محتوى هذا البرنامج في:

أولا: المساعدات

- القيام بتشخيص إستراتيجي شامل للمؤسسة والذي يسمح بالتعرف على نقاط القوة والضعف الداخلية، وعلى الفرص والمخاطر الناجمة عن المحيط.

[1] بوالبردعة نهلة، **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص التنظيم الاقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2011-2012، ص ص 31-32.

[2] بن يعقوب الطاهر، **آثار اتفاق الشراكة الأوروجزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 13-14 نوفمبر 2006، ص 13.

- إعداد خطة فاعلة لجميع العمليات التي يجب على المؤسسة القيام بها عند تأهيلها، والتي يتم ترجمتها على أهداف إستراتيجية بالنسبة للمؤسسة.
- دعم المؤسسة ومساعدتها على إعداد وتقديم مخطط تمويلها إلى البنك ومساعدتها على الحصول على القروض.

ثانيا: أشكال المساعدات الممنوحة

تقديم الخبرات والكفاءات الإدارية في جميع مجالات نشاط المؤسسة وأهمها:[1]

- إدارة الأعمال.
- التسويق.
- الإنتاج والمسائل التقنية.
- الإدارة المالية.

ثالثا: تكوين إطارات المؤسسة من ناحيتين

- تكوين خارج المؤسسة بتنظيم ملتقيات.
- تكوين داخل المؤسسة بفضل دورات تدريبية مبرمجة.

رابعا: القطاعات الصناعية المعنية بالبرنامج

يهتم البرنامج بالقطاع الصناعي الخاص، كما يهتم بقطاع الخدمات المرتبطة مباشرة بالقطاع الصناعي وأهم القطاعات المعنية:

- الصناعات الميكانيكية والحديدية.
- مواد البناء.
- الصناعات الغذائية.
- الكهرباء والصناعات الإلكترونية.
- الصناعات الكيميائية.
- قطاع النسيج وصناعة الملابس.
- قطاع الجلود وصناعة الأحذية.
- قطاع الخشب وصناعة الأثاث.

[1] بن يعقوب الطاهر، **مرجع سابق**، ص 13.

المطلب الثاني: المؤسسات المعنية بالبرنامج وشروط تنفيذ البرنامج والأجهزة

إن برنامج التأهيل وضع في برنامجه المؤسسات المستهدفة وشروط اللازمة لتنفيذ البرنامج وكذا الأجهزة المساعدة في عملية التأهيل.

الفرع الأول: المؤسسات المعنية بالبرنامج

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المستهدفة من قبل البرنامج تتمثل في

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[1]

كل المؤسسات الخاصة والتي تعمل في القطاع الصناعي وفي قطاع الخدمات التي لها علاقة مباشرة بالصناعة ويستثنى منها قطاع الزراعة والتجارة والخدمات ونذكر منها النشاطات التالية (الميكانيك والتعدين مواد البناء، الصناعة الغذائية، الكهرباء والإلكترونيك، الكيمياء، النسيج، الجلد والأحذية، الخشب والأثاث، الصيانة الصناعية، مخبر الرقابة، التجارب والخبرات، الصيدلة).

ثانيا: الهيئات المالية والمشرفين الماليين الخواص

تتمثل هذه الهيئات في البنوك والهيئات المالية والمشرفين الخواص الذين يهدفون إلى خلق وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة، وباستخدام أدوات جديدة مثل قرض الإيجار (leasing) رأسمال المخاطرة(Capital–risque) عقد تحويل الفاتورة (Factoring) .... الخ، أو كل أداة خيارية للقرض البنكي الموجه إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: الهيئات وأجهزة الدعم للمؤسسة

يدمج هذا البرنامج كل الوحدات العمومية أو الخاصة التي لها القدرة على الترقية والتأطير والمساندة تحت الأشكال التالية:

- أجهزة الدعم التقني والتكنولوجي.
- الإدارات المركزية لخدمة المؤسسات.
- غرف التجارة والصناعة.
- بورصة المناولة والشراكة.
- جمعيات أرباب العمل.
- مراكز ومعاهد التكوين.
- ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات الاقتصادية.

[1] قشيدة صورية، **مرجع سابق**، ص 156.

الفرع الثاني: شروط تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن عملية التأهيل التي جاء بها البرنامج تخص المؤسسات التي تمتلك إمكانيات تساعد على النمو وإكتساب حصة في الأسواق المحلية أو الإقليمية، أي أن عملية التأهيل لا تمنح لكل أنواع المؤسسات الناشئة وإنما فقط للمؤسسات التي تتوافر على مقومات النجاح في المستقبل إذا تم مساعدتها وتأهيلها، وذلك عند استيفائها الشروط التالية:[1]

- أن تكون مؤسسة جزائرية وتنشط منذ سنتين.
- أن تنتمي إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أن تتميز المؤسسات بوضع مالي متوازن.
- المؤسسات التي لها قدرة على تصدير منتجاتها وخدماتها.
- المؤسسات التي تمتلك قدرات تنموية أو لها معايير التنمية التكنولوجية.
- المؤسسات القادرة على خلق مناصب عمل دائمة.

الفرع الثالث: أجهزة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تجدر الإشارة إلى أنه وبالتشاور مع أرباب العمل والجمعيات المهنية تم الاتفاق على إنشاء آليات مثل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تم تدعيم هذه الإجراءات بإنشاء الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا من أجل تسهيل عملية الاستثمار، ومن ناحية أخرى يعتبر دخول الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وانفتاح السوق الجزائرية على المنافسة الدولية محفزا على إنشاء الصندوق الخاص بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك قصد تحسين مستوى الإنتاجية والرفع من التنافسية في ظل تزايد حدة المنافسة الدولية ونوضح ذلك فيما يلي:[2]

أولا: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

باعتبار مشكل الضمان هو العقبة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك التجارية، أنشئ صندوق ضمان القروض الاستثمارية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مارس 2004 بعد مرور 10 سنوات على إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، حيث تقرر إنشائه بموجب المرسوم رقم 373–02 المؤرخ في 11 نوفمبر2002 برأسمال 1.1 مليار دج مكتتب كليًا من الخزينة.

---

[1] قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، أيام 17–18 أفريل 2006، ص 1055.

[2] عبد الكريم سهام، **مرجع سابق**، ص 92.

يعتبر هذا الصندوق وسيلة دعم، حيث يقدم الضمان للمشاريع المربحة التي ليس لها ضمانات، ويقدم ضمانات إضافية للمشاريع التي ليس لها ضمانات كافية، لأن هدف الصندوق هو مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وليس البنوك عن طريق تمويل المشاريع بالانطلاق والتوسيع ذات المخاطر الكبيرة وليس تخفيض المخاطر للبنك، وذلك على شكل ضمان قرض طويل الأجل لتغطية جزء من الخسارة التي تتحملها البنوك والمؤسسات المالية، على أن يغطي الضمان 80% من قيمة القرض المحصل عليه، علمًا أن الضمان الأدنى لمنح القروض هو 4 مليون دج بينما الضمان الأقصى لمنح القروض هو 25 مليون دج.

قدم الصندوق إلى غاية 30 ديسمبر 2005 حوالي 72 ضمان، 12 في إطار برنامج ميدا، قيمة الضمانات 1.4مليار دج، والتي سمحت بخلق 2692 منصب شغل، وحصة الأسد ترجع للقطاعات التالية:

- صناعة المواد الغذائية 16 ضمان من الصندوق.
- معدات البناء 11 ضمان من الصندوق.
- بيوتكنولوجيا 5 ضمانات من الصندوق.

هذه الضمانات تخص بالدرجة الأولى المناطق الوسطى من الوطن، ثم مناطق الشرق، وبدرجة أقل مناطق الغرب، بينما الجنوب فحصته ضعيفة بضمان واحد فقط موجه لولاية الوادي.

كما وقع الصندوق عدة اتفاقيات في بدايتها مع البنوك، وهي بنك التنمية المحلية، بنك البركة، البنك الوطني الجزائري، البنك الجزائري للتنمية الريفية، و Housing Bank ثم اتفاقية مع الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية، وأخيرًا اتفاقية بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واللجنة الأوروبية بمبلغ 20 مليون أورو.[1]

[1] بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، يومي 17-18 أفريل2006، ص 356.

جدول (3-5): توزيع مشاريع FGAR حسب قطاع النشاط (2004-2014)

قطاع النشاط	المشاريع	%	مبلغ الضمان	%	مناصب الشغل	%
الصناعة	648	52	21362107657	61	30820	61
البناء	374	28	7855770277	22	13512	27
الزراعة	12	1	322242062	1	536	1
الخدمات	248	19	5742549767	16	5606	11
المجموع	1318	100	35282699763	100	50474	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات التالية

Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME annee 2014.**

من خلال الجدول نلاحظ أن القطاع الصناعي له الحصة الأكبر بنسبة 52% وبـ 61% من الأموال التي صرفها الصندوق ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية الذي استفاد من 374 مشروع من إجمالي المشاريع المقدرة ب 1318 في حين تبقى القطاعات الأخرى الزراعة والخدمات تحقق نسب متدنية.

1. المؤسسات المؤهلة للاستفادة من الصندوق:[1]

يمكن لجميع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق، باستثناء بعض المؤسسات التي سنذكرها فيما بعد، حيث أن الأولوية موجهة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستثمر في مشاريع تستجيب لمجموعة من المعايير نذكر منها:

- إنتاج سلع وخدمات لا يتم إنتاجها في الجزائر.
- تحقق قيمة مضافة معتبرة.
- تساهم في تقليص الواردات، أو في تنمية وزيادة الصادرات .
- تسمح باستعمال الموارد الطبيعية المتاحة بالجزائر، مع تشجيع تحويل المواد الأولية المحلية.
- تحتاج إلى حجم تمويل يتناسب مع عدد مناصب الشغل المستحدثة.
- تستخدم أيدي عاملة من الشباب ذوي الكفاءات، والمتخرجة من مراكز التكوين والتمهين أو الجامعات والمعاهد المتخصصة، كما تسمح بتطوير وإبراز الكفاءات الجديدة.
- تساهم في عملية الابتكار والتطوير.

[1] محمد زيدان، دريس رشيد، **الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006، ص 541.

2. المؤسسات غير المؤهلة للاستفادة من الصندوق:

لا يمكن لبعض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من ضمانات الصندوق والتي نذكرها فيما يلي:

- المؤسسات التي استفادت سابقا من التسهيلات البنكية والتي عجزت لأسباب تسييرية عن الوفاء بالتزاماتها.
- المؤسسات التي لا تستجيب للشروط المنصوص عليها في القانون 01-08 المؤرخ في 2001/12/12 والمتعلق بتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وشروط تأسيسها.
- البنوك والمؤسسات المالية.
- شركات التأمين.
- المؤسسات التي يتم تداول أسهمها في سوق القيم المنقولة.
- شركة التصدير والاستيراد (تستثنى منها المؤسسات الإنتاجية).

3. كيفية تغطية القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:[1]

يغطى الصندوق نسبة معينة من القروض الممنوحة من طرف البنوك والمؤسسات المالية وفقا ما يلي:

- حسب كل ملف يودع لدى الصندوق، ويتم فيه طلب الضمان قرض عن طريق شهادة ضمان يصدرها الصندوق توجه إلى بنك المقرض.
- حدد المبلغ الأدنى للضمان لكل مؤسسة بـ 4 ملايين دينار، في حين حدد المبلغ الأقصى للضمان بـ 07 ملايين دينار.
- مدة ضمان القروض حدد بـ07 سنوات على أقصى تقدير.

ثانيا: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI

أنشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر من خلال الأمر التشريعي رقم 01-03 بتاريخ أوت 2001 المتعلق بتنمية الاستثمار والنظام المطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية المندرجة في إطار الأنشطة الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات، فضلاً عن الاستثمارات التي تُنجز في إطار منح الامتيازات أو الرخص.[2]

---

[1] بريش عبد القادر ، غراية زهير ، **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج ميدا 1-2 دراسة قياسية لقروض بنك الاستثمار الأوروبي وعلاقتها بتحقيق التنمية في الجزائر**، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الثانية جول المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر فرص وتحديات، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 05/04/03 ماي 2011، ص 5.

[2] مرغاد لخصر، **آليات إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ضوء الفكر المقاولاتي**، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام05/04/03 ماي 2011، ص 4.

مهام الوكالة: بما يأتي

- جمع ومعالجة ونشر المعلومة المرتبطة بالمؤسسة والاستثمار لفائدة المستثمرين.
- مساعدة ومرافقة المستثمرين في كل مراحل المشروع بما فيها ما بعد الإنجاز.
- تسجيل الاستثمارات ومتابعة تقدم المشاريع وإعداد إحصائيات الإنجاز وتحليلها.
- تسهيل بالتعاون مع الإدارات المعنية الترتيبات للمستثمرين وتبسيط إجراءات وشكليات إنشاء المؤسسات وشروط استغلالها وإنجاز المشاريع. وتساهم بهذا الصدد في تحسين مناخ الاستثمار في كل جوانبه.
- ترقية الشراكة والفرص الجزائرية للاستثمار عبر الإقليم الوطني وفي الخارج.[1]

كما أنها تستند إلى مصالح مركزية مختصة بعمليات التوثيق، وقاعدة بيانات معلوماتية، وترافق إنشاء الوكالة، مع إيجاد مجموعةٍ من الهيئات المكملة لأنشطتها والمسهلة لتأدية مهامها، هذه الهيئات تتمثل في:

المجلس الوطني للاستثمار:

يرأسه رئيس الحكومة، مكلف باقتراح إستراتيجية وأولويات الاستثمار وتحديد الامتيازات وأشكال دعم الاستثمارات وتشجيع إنشاء وتنمية المؤسسات والأدوات المالية المتعلقة بتمويل الاستثمارات، ويقوم هذا الجهاز بالمهام التالية:

- إبداء موافقته الإلزامية فيما يخص الاتفاقيات التي تبرمها الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار لحساب الدولة والمستثمر.
- تحديد المزايا التي تستفيد منها الاستثمارات التي يمنحها التشريع الجديد ويفصل فيها.
- يحدد الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني.
- اقتراح التدابير الأساسية، التي من شأنها أن تطور الاستثمارات، وهذا بوضع إطار عام لخطة الاستثمارات التي تتضمن أولويات الاستثمارات، وذلك عبر تحديد مجالاتها في مختلف القطاعات والعوامل المؤثرة فيها.
- دراسة طلبات منح المزايا بعدما يتحقق من توفر الشروط اللازمة لذلك، وإصدار القرار بمنح هذه المزايا.
- رفع التقارير إلى مصالح الحكومة تتضمن اتجاهات الاستثمار والتنمية، والتدابير الضرورية لدعمه وتشجيعه، ودراسة الصعوبات التي تواجه المستثمرين، واقتراح الحلول المناسبة لها.

[1] المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 17-101، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16 الصادرة في 8 مارس 2017، ص 3.

الشباك الوحيد اللامركزي:

يتكون هذا الشباك من مختلف مكاتب ممثلي الهيئات والمؤسسات المعنية بالاستثمار، وعبر الشباك الوحيد فإن الوكالة الوطنية للاستثمار تقوم بإبلاغ المستثمرين بقرار منح المزايا في أجلٍ أقصاه 30 يومًا، كما تستلم كل الوثائق المطلوبة قانونًا لإنجاز الاستثمار. وأنشئ هذا الجهاز من أجل تأمين سهولة العمليات الاستثمارية، وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين.

إن الشباك الوحيد يضم الأدوات والتنظيمات التي لها علاقة بالاستثمار من بينها المركز الوطني للسجل التجاري، مديرية الضرائب، الوكالة العقارية، مديرية السكن والتعمير، مديرية التشغيل، مديرية الخزينة،...الخ والتي تكون ممثلة في هذا الشباك الموحد، من أجل تحقيق وتسهيل الإجراءات التأسيسية، وإنجاز المشاريع بشكل لامركزي.[1]

جدول (3-6): توزيع مشاريع وكالة تطوير الاستثمار حسب طبيعتها القانونية الوحدة: مليون دج

مشاريع الاستثمار	عدد المشاريع	%	القيمة	%	عدد الأجراء	%
الخاص	9668	97.62	921238	42.02	125272	82.98
العام	219	2.21	1138206	51.91	14392	9.53
المختلط	17	0.17	133086	6.07	11295	7.48
المجموع	9904	100	2192530	100	150959	100

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على المعطيات التالية

Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME année 2014**

من خلال الجدول نجد أنها سجلت 9668 مشروع خاص بقيمة 921238 مليون دج.

وسجلت 219 مشروع في القطاع العام بقيمة 1138206 مليون دج.

أما المختلط سجلت 17 مشروع بقيمة 133086 مليون دج.

ثالثا: الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تم فتح حساب خاص برقم 302-124 تحت عنوان الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب قانون المالية لسنة 2006 رقم 05-16 المؤرخ في 31-12-2005 حيث يتكفل هذا الصندوق بتمويل نشاطات التأهيل المتعلقة بـ:

[1] شعيب آتشي، **مرجع سابق**، ص 78.

أ. تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل العناصر التي يمولها الصندوق في ما يلي:

- الدراسات المتعلقة بالتشخيص الإستراتيجي.
- إعداد مخططات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المقبولة وتنفيذها.
- إعداد دراسات السوق.
- دعم الحصول على شهادة مطابقة الجودة وما يتعلق بالتقييس والملكية الصناعية.
- دعم مخططات تدريب موظفي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- دعم الابتكار التكنولوجي والبحث والتطوير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ب. تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتتمثل مجالاته في ما يلي:

- انجاز دراسات عن فروع الأنشطة وانجاز دراسات عامة عن كل ولاية.
- إعداد دراسات حول الموقع الإستراتيجي لفروع الأنشطة.
- تدعيم قدرات المؤسسات المهنية قصد تعميم وفهم وتأطير برنامج التأهيل.
- وضع مخطط اتصال حول البرنامج ومتابعة وتقييم آثار ونتائج هذا البرنامج.
- تطوير الوساطة المالية بين المؤسسات المالية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قصد تسهيل الحصول على القروض البنكية.[1]

المطلب الثالث: نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[2]

لقد رأت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة الاستفادة من خبرة الخبراء الجزائريين الذين شاركوا ورافقوا الخبراء الأوروبيين في البرنامج الأوروبي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سابقا الذكر، وأنشأت معهم عقداً للتكفل بالبرنامج خاصة بعد انتهائهم من البرنامج الأوروبي، وعليه تمت الاستفادة من المكاتب الجهوية الخمسة التابعة للبرنامج وتحويلها إلى مكاتب سميت بـ CTPME والتي تعني خلية تحويل واستمرارية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والغرض من ذلك متابعة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكانت مهمتها الإعلام وتحسيس المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بواسطة أيام للإعلام والتحسيس بضرورة البرنامج والزيارات الميدانية للمؤسسات بغرض إقناعهم بأهمية البرنامج والقيام بالتشخيص الأولي والتشخيص السريع.

---

[1] وافية تيجاني، **مساهمة برنامج التأهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورومتوسطية حالة المؤسسات الصناعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016/2015، ص 181.

[2] نفس المرجع، ص ص 182- 183.

لقد تم تقديم 375 طلب من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم قبول 305 ملف منها 137 مؤسسة متوسطة 45% و 168 مؤسسة مصغرة TPE 55% بالإضافة إلى ثلاث مؤسسات دعم تدخل ضمن تأهيل محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أما عدد إجراءات التأهيل فقد كانت 343 إجراء وبحجم ساعي وصل إلى 1820 ساعة عمل للخبراء الجزائريين، وفيما يخص طلبات المؤسسات التي تتعلق باستشارة من طرف مكاتب الخبرة فبلغت 186 طلب منها 114 طلب تخص مؤسسات متوسطة و 72 طلب تخص مؤسسات مصغرة وللإشارة فإن نوع تدخل الاستشارة كان 135 تخص التشخيص والتشخيص الأولي 9 تخص الإدارة والتسيير، 3 تخص الإنتاج، 6 تخص الجودة و33 تخص المالية.

أما فيما يتعلق بالتكوين الذي كان على شكل ملتقيات عبر كافة أنحاء الوطن فإن عدد إجراءاته بلغ 16 إجراء وكان عدد المؤسسات المستفيدة 225 مؤسسة وعدد المشاركين 316 مشارك حيث كان التكوين يدور حول تقنيات البيع، تقنيات الاستقبال السياحي، تسيير مشاريع البناء وإعداد الدراسة الاقتصادية والتقنية والمالية.

إنّ بالمتتبع لسير البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يجد أنه لم يحقق النتائج المرجوة منه فرغم أن الإعلان عنه كان سنة 2001 إلا أن إشارة الانطلاق فيه كانت في سنة 2007 مما يدل على بطء العملية، كما أنه منذ انطلاقه توالت عليه عدة وزارات ففي البداية كان ممثل بوزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ثم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية. وحسب مدير أحد المكاتب الجهوية فإن البرنامج توقف عند خطواته الأولى دون المرور إلى باقي عمليات التأهيل و لم يتم صرف الميزانية التي خصصت وأن هناك خلافاً في دفع مستحقات الخبراء المسيرين للبرنامج، لهذا بعد انتهاء مدة البرنامج المحددة له نهاية 2010 تم التوصل إلى ضرورة تبني برنامج تأهيل جديد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010 – 2014.

المبحث الثالث: البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية

في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي وجب عليها تحسين محيطها الاقتصادي وإعطاء مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة كافة الوسائل الضرورية لمواجهة أخطار هذا الانفتاح، ومن أجل دعم هذه الشريحة من المؤسسات فلقد تبنت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برامج أوروبية لتأهيل هذا النوع من المؤسسات.

المطلب الأول: برنامج ميدا I

تعتبر برامج التأهيل الأداة الفعالة لرفع مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ولهذا تبنت الجزائر جملة من برامج التأهيل، من بينها برنامج ميدا لدعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية.

أولا: تعريف برنامج ميدا

هو عبارة عن برنامج ثنائي ممول بالتعاون بين اللجنة الأوروبية ووزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، يمتد على فترة قدرها خمس سنوات ويسهر على تجسيده فريق مختلط بين خبراء أوروبيين وجزائريين دائمين يستقرون بالجزائر العاصمة ولهم خمس مراصد (Antenne) موزعة في كل من عنابة، سطيف، غرداية، وهران والجزائر العاصمة وذلك في إطار الميزانية المخصصة له والمقدرة بـ 66,445 مليون أورو، تبلغ مساهمة الإتحاد الأوروبي 57 مليون أورو، وتساهم الجزائر من خلال الوزارة المعنية بـ3.4 مليون أورو، أما 2.5 مليون أورو فهي مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج.[1]

1. أهداف برنامج ميدا I

يتمثل الهدف الرئيسي للبرنامج في تحسين وتقوية تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصناعية الخاصة بما يسمح لها المساهمة أكثر فأكثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. ويركز برنامج التعاون الجزائري الأوروبي لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاثة محاور:[2]

- **تحسين التسيير العلمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

ينتظر من البرنامج تنفيذ إجراءات تغطي أولا التشخيص الإستراتيجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل تقوية مستواها التنافسي وأدائها في كل من أساليب التسيير، أنظمة الإنتاج، صيغ التمويل، تسيير

[1] قدري شهلة، محبوب سعدية، **البرنامج الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (واقع و أفاق)** ، الأيام العلمية الدولية ضمن المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر(الفرص والعوائق)، أيام 05/04/03 ماي 2011، ص2.

[2] نوري منير، **أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006، ص875.

المخزونات، الإجراءات التسويقية والنشاط التجاري، قوة البيع والتوزيع والتصدير، تكوين الموارد البشرية، إدخال نظم المعلومات والاتصالات، العمل على تحسين النوعية والصيانة وغيرها من الأمور.

فالبرنامج يهدف إلى تحسين مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتدريب وتأهيل رؤساء وعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر دورات تكوين مناسبة، وتقديم الدعم لكل الإجراءات التي تمكن المؤسسات من التوصل إلى المعلومة عبر شبكة معلومات وطنية لمساعدتها على التأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق.

- **دعم الإبتكار وترقية الوسائل الجديدة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

ينتظر من البرنامج المساهمة في تحسين تمويل المؤسسات بإمدادها بالدعم للابتكار وتكوين مؤسسات مالية متخصصة من أجل توسيع سلسلة الوسائل المالية التي في متناول المؤسسات والممولين لمشاريعهم قصد تطويرها، وهذا لن يكون إلا بتشخيص وتأهيل الوظائف المحاسبية والمالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **دعم محيط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

في إطار تلبية حاجيات وانشغالات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم وضع إجراءات تهدف إلى تحسين محيط المؤسسات وذلك بدعم:هيئات الدعم العمومية والخاصة، جمعيات أرباب العمل المتخصصين في الفضاءات الوسيطية، معاهد التكوين، ممثلي الشبكة الوطنية للمعلومات، المعاهد العمومية والإدارات المركزية.

2. **إجراءات عمل برنامج ميدا I** [1]

يملك البرنامج هيكل تنفيذي تقني وإداري مكلف باستخدام إجراءات وتنظيمات اتفاق التمويل النوعي الممضى بين الجزائر واللجنة الأوروبية والتي تدعى "وحدة تسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" وتدخل هذه اللجنة يكون على مستوى كامل التراب الوطني بالإضافة إلى 12 ملحقة إقليمية تسهر على تحقيق بعض المهام كالإعلام والتكوين لفائدة المؤسسات، وتلعب وحدة تسيير برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور مركز الدعم لخبرائها، كما تقدم الدعم أيضا للمستفيدين من البرنامج وهذا بتحضير مخطط عملي إجمالي يغطي فترة 5 سنوات، ومخططات عملية سنوية في نهاية كل سنة من النشاط بالإضافة إلى تقارير النشاطات الأخرى تقدم إلى الهيئات الرقابية والسلطات الوزارية.

ويستفيد من البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا، وذلك بعد الاتصال بمقر وحدة تسيير البرنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر العاصمة، ولها 12 ملحقة إقليمية، حيث يقوم خبير معين من طرف وحدة تسيير البرنامج بزيارة ميدانية للمستفيد تكون مبرمجة وبطلب من المستفيد وذلك من أجل

[1] إبتسام بوشويط، **آلية تمويل تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009، ص 51.

تحديد التدخلات المنتظرة، بعدها يقوم هذا الخبير بتقييمه لتكلفة الإجراءات المتوقعة والمطلوبة من طرف المستفيد، بعد ذلك يتم وضع شروط مرجعية للإجراءات المطلوبة والمصادقة عليها من طرف المستفيد، ثم يدرس ملف طلب التدخل من طرف لجنة المتابعة، وبعد الموافقة عليه يوجه إلى مكاتب الاستشارة الأوروبية وذلك قصد تقييم عروض خدمات ملائمة للشروط المرجعية، ثم تقوم اللجنة بحفظ أحسن عرض واستقبال الخبراء من أجل الشروع في عرض الالتزام.

3. **شروط الاستفادة من البرنامج:**

يستفيد من البرنامج كل من:

✓ **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

حيث يجب أن تتوفر على الشروط التالية:[1]

- الممارسة في إحدى قطاعات النشاط التي أشار إليها البرنامج.
- أن يكون لها نشاط لثلاث سنوات على الأقل.
- عدد العمال ما بين 10– 250 عامل.
- حفظ على الأقل 60% من رأس مالها الاجتماعي باسم شخص طبيعي أو معنوي جزائري الجنسية.
- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي خلال الثلاث سنوات الأخيرة حددت المساهمة الجبائية بـ 100000دج.
- أن يكون منخرط في صندوق الضمان الاجتماعي خلال السنوات الثلاث.
- الالتزام بدفع مشاركة قدرها 20% من التكلفة الكلية للتدخلات المتوقعة لأجل التأهيل التنافسي (80% والباقي يمول من طرف الإتحاد الأوروبي).

✓ **الهيئات المالية المشرفة على المشاريع:**

يجب أن تتوفر على الشروط التالية:

- تقديم مشروع كامل لإنشاء شركة مالية.
- المطابقة مع التشريعات والتنظيمات السارية المفعول.
- أن يكون منظم على الصعيد الجبائي والاجتماعي.
- الالتزام بدفع 20% من التكلفة الكلية.

[1] فراجي بلحاج، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2010 / 2011، ص ص 156–157.

✓ **هيئات وأجهزة الدعم:**

يجب أن تتوفر على الشروط التالية:

- تقديم المشروع الموجه لتحسين دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في شكل دعم قانوني تجاري، إداري نقابي أو متخصص.
- تقديم مشروع موجه لخلق خدمات سوقية لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تحسين العرض بتنويع التكوين وتحسين العرض الخاص بالنوعية وتنويع المعلومة.
- الالتزام بالتشريعات والتنظيمات السارية المفعول.

4. طرق التدخل:[1]

يستفيد من البرنامج كل من يستوفي الشروط المشار إليها سابقا، وذلك بعد الاتصال بمقر الـ UGP والقيام بزيارة ميدانية للمستفيد تكون مبرمجة ويطلب من هذه الأخيرة وذلك من أجل تحديد التدخلات المنتظرة ويقدم تقييم بالأرقام لتكلفة الإجراءات المتوقعة والمطلوبة من طرف المستفيد ويتم وضع شروط مرجعية للإجراءات المطلوبة والمصادق عليها من طرف المستفيد، وتتم دراسة ملف طلب التدخل من طرف اللجنة، وبعد الموافقة يوجه إلى مكاتب الاستشارة الأوروبية وذلك قصد تقييم عروض خدمات ملائمة للشروط المرجعية، ثم تقوم اللجنة بحفظ أحسن عرض واستقبال

الخبراء من أجل الشروع في عرض الالتزام.

5. نتائج برنامج ميدا I

من أهم نتائج البرنامج المتحصل عليها ما يلي:

تم وضع هدف تأهيل 3000 مؤسسة صغيرة ومتوسطة وخاصة السماح لها بالتأقلم مع متطلبات اقتصاد السوق وهذا من خلال 80 مشروع نموذجي و 75 مشروع مشترك مقترح من طرف هيئات الدعم والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[2]

في نهاية البرنامج وحسب التقرير النهائي الصادر في ديسمبر 2007 فقد تقدمت 685 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام للبرنامج، ولقد تم الدخول الفعلي لـ 445 مؤسسة

[1] شعيب آتشي، **مرجع سابق**، ص 145.

[2] هشام بوعلي، **مرجع سابق**، ص 213.

الشكل رقم (3-2): نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل تأهيل برنامج ميدا I

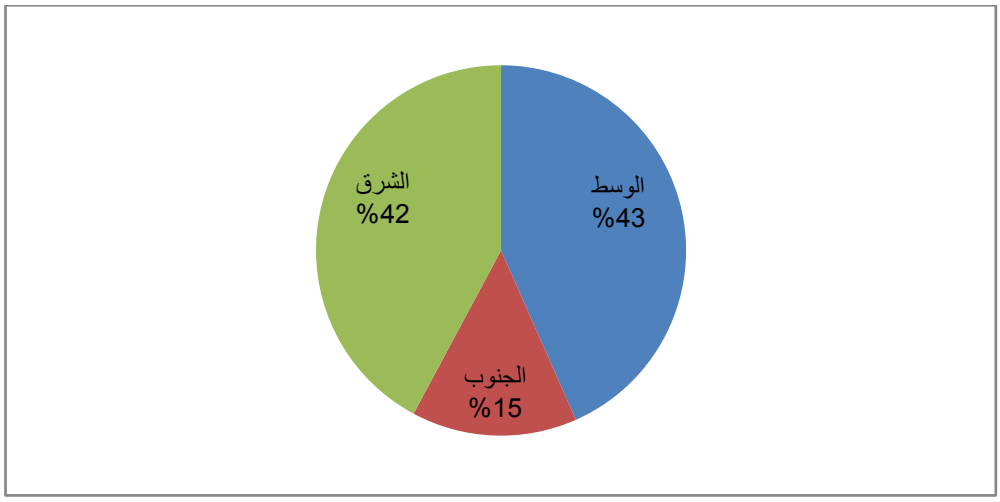

المصدر، أنفال نسيب، ص 318.

ومن خلال الشكل نلاحظ أن عدد المؤسسات التي تم تأهيلها ضمن البرنامج توقفت عند التشخيص الأولي.

الشكل رقم (3-3): توزيع ميزانية برنامج ميدا حسب الوظائف لـ 1373 عملية تأهيلية

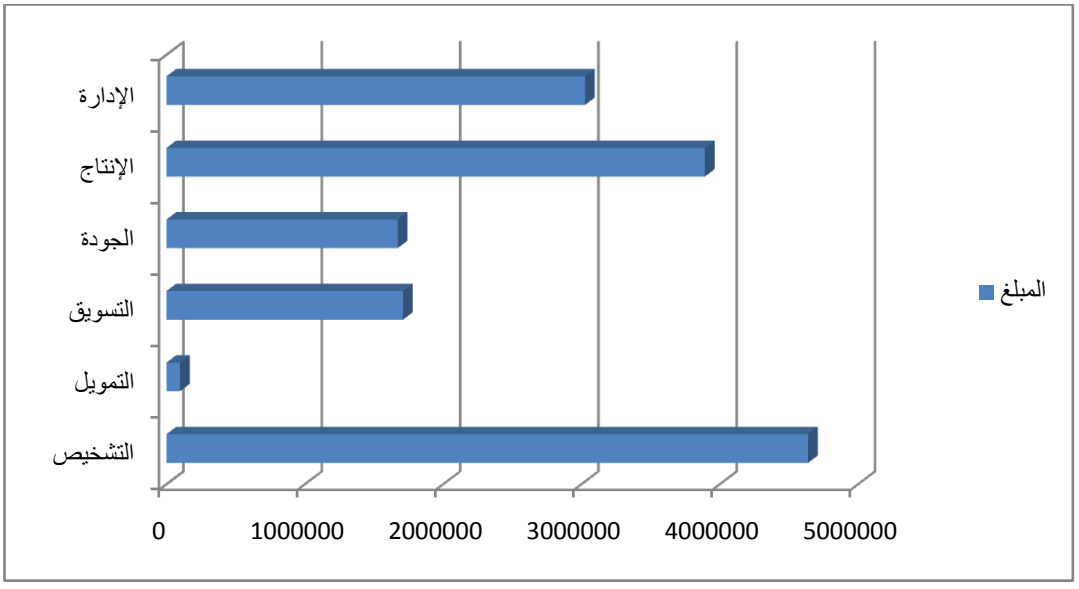

المصدر: أنفال نسيب، مرجع سابق، ص 326.

من خلال الشكل فإن الميزانية المخصصة للتشخيص هي الأكبر مقارنة مع باقي إجراءات التأهيل، والتي تقدر بـ 4.639380 مليون أورو هذا لأن المؤسسة لا تستطيع أن تصلح من حالها بدون القيام بتحليل لوضعيتها بل يجب أن تعرف نقاط ضعفها وقوتها وهذا ما تستطيع المؤسسة الكشف عنه بواسطة القيام التشخيص، ويلي التشخيص الإنتاج بقيمة 3.892814 مليون أورو بعد ذلك التسيير ومن ثم التسويق وبعدها الجودة ويأتي في الأخير التمويل بقيمة 98.020 مليون أورو.

التوزيع الجغرافي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة: تم تسجيل أعلى نسبة من 445 مؤسسة صغيرة ومتوسطة مؤهلة على مستوى وسط وشرق البلاد بالنسب المثالية مما يفسر تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى هاتين المنطقتين بأعداد أكبر من نظيرتها المتواجدة على مستوى باقي المناطق، وهو ما يوضحه الشكل التالي[1]:

الشكل رقم (3-4): التوزيع الجغرافي ل 445 مؤسسة مؤهلة

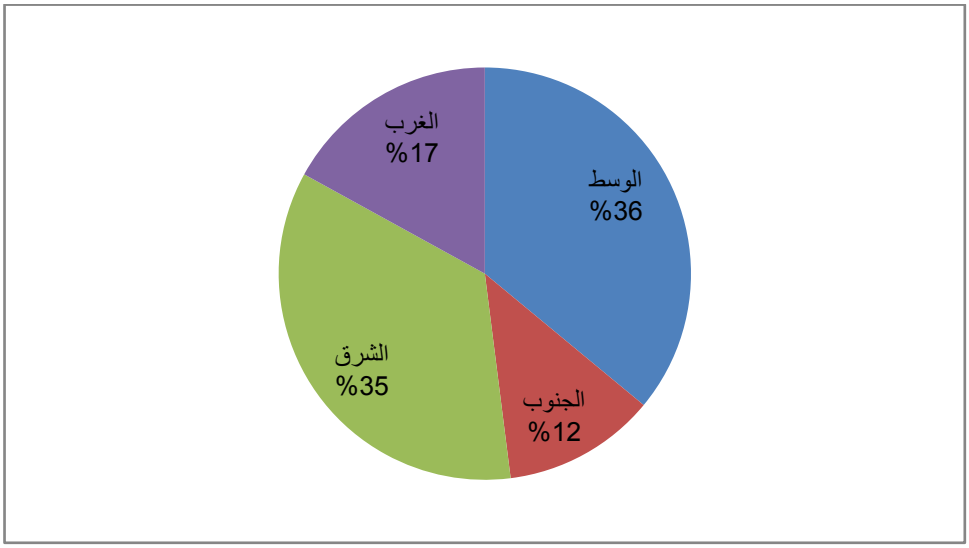

المصدر: أنفال نسيب، مرجع سابق، ص320.

الشكل رقم (3-5): توزيع 445 مؤسسة مؤهلة حسب عدد نشاطات التأهيل

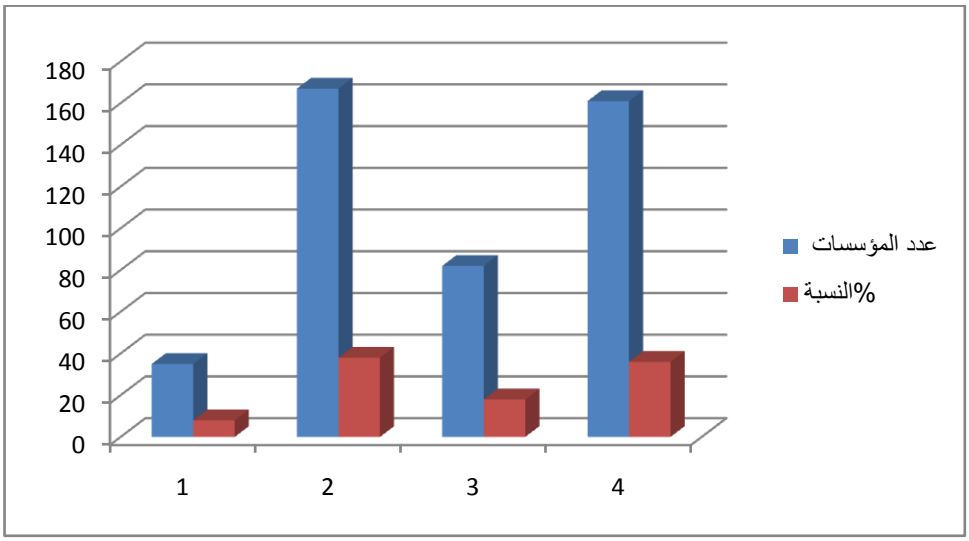

المصدر، أنفال نسيب، ص 320.

حسب الشكل فقد تجاوزت 92 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرحلتي التشخيص، وهذا يظهر أن جل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لديها اهتمام بعملية التأهيل، وإلا لكانت قد تخلت عن عملية التأهيل بعد

[1] أنفال نسيب، نفس المرجع، ص 320.

تمام المرحلة الأولى، كما أن اهتمام القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متزايد بشكل يسمح بتوقع امتداد نسبة المشاركة إلى 100% في حال إذا ما استمر البرنامج في عملياته ونشاطاته، و يلاحظ أن هناك 36 % من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قد قامت على الأقل بخمس عمليات تأهيل وهكذا فإنه ينتظر أن تتضاعف عمليات التأهيل مقارنة بعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم (3-7): حصيلة تنفيذ برنامج EDPME خلال الفترة (2002-2007)

	البيان	عدد المؤسسات	ملاحظات
مرحلة التشخيص	المؤسسات المنخرطة	730	
	المؤسسات المرفوضة	45	تراجعت عن الانخراط لم تقم بأي عملية تشخيص
	المؤسسات المقبولة	685	
مرحلة التأهيل	المؤسسات المرفوضة	240	179 مؤسسة توقفت بعد القيام بالتشخيص الأولي.
			61 مؤسسة رفضت بدء عملية التأهيل.
	المؤسسات المقبولة	445	

المصدر، أنفال نسيب، ص 330.

تبين أن 730 مؤسسة صغيرة ومتوسطة انخرطت في برنامج ميدا حيث تم رفض 45 مؤسسة لعدم ملاءمتها لشروط الانخراط في البرنامج وشمل البرنامج التعامل مع 685 مؤسسة واستفادت 445 مؤسسة ضمن إجراءات التأهيل بما يمثل نسبة 65% من إجمالي المؤسسات الراغبة في الدخول للبرنامج، وتعود الأسباب الرئيسية لتخلي باقي المؤسسات عن المواصلة في إجراءات البرنامج في تردد مسئولي المؤسسات في متابعة الإجراءات، إضافة إلى الصعوبات المالية وكذا سوء تنظيم هذه المؤسسات وعدم شفافية التسيير.

المطلب الثاني: برنامج تأهيل المؤسسات للتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (ميدا II)

في مارس 2008 تم توقيع برنامج جديد لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أجل التحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال، بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية واللجنة الأوروبية.

جاء هذا البرنامج الجديد ليواصل النشاطات التي تمت مزاولتها في إطار البرنامج الأول ولكن بطريقة أكثر دقة، وهو في الحقيقة يهدف إلى تأهيل المؤسسات الناشطة في قطاع الخدمات والمؤسسات الحرفية.

ويرتقب من هذا البرنامج تأهيل 500 مؤسسة صناعية وغير صناعية، بميزانية إجمالية تقدر ب 44 مليون أورو، بمساهمة جزائرية تقدر بـ 3 مليون أورو، بالإضافة إلى مساهمة المؤسسات المستفيدة من البرنامج بـ مليون أورو، ويتم تجسيد هذا البرنامج على مدى 4 سنوات.[1]

أولا: أهداف البرنامج[2]

تتمثل أهداف البرنامج في:

- يهدف هذا البرنامج إلى مساعدة المؤسسات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة على تحسين تنافسيتها، وتأهيلها من أجل تمكينها من الحفاظ على حصصها في السوق المحلية وتطويرها على الصعيد الدولي، والاستغلال الجيد لجميع الإمكانيات والمزايا التي تتيحها سياسة انفتاح السوق.
- كما يهدف إلى مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التكوين والدعم التقني المتخصص من أجل تمكينها من اقتحام أسواق عديدة، وضمان تنافسيتها في الأسواق العالمية في إطار إستراتيجية الجزائر الالكترونية.

ويمكننا تلخيص أهداف البرنامج في ثلاثة أهداف أساسية هي كما يلي:

- تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تسييرها.
- التنسيق والمرافقة من طرف الجهات المعنية وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.
- تأسيس نظام للجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثانيا: دوافع البرنامج[3]

تعود الأسباب الرئيسية لتنفيذ هذا البرنامج إلى نقص استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال دراسة أجريت تحت إشراف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار حول تقدير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تمثل الغالبية العظمى من المؤسسات الجزائرية من خلال أخذ عينة للدراسة تمثلت في 500مؤسسة جزائرية، والتي كشفت على النتائج التالية:

[1] بوالبردعة نهلة، **مرجع سابق**، ص45.

[2] سهام عبد الكريم، **مرجع سابق**، ص 147.

[3] أنفال نسيب، **مرجع سليق**، ص ص 299- 300.

- قدر المعدل العام لأجهزة الكمبيوتر في عينة الدراسة ب 44.5% كما اتضح أن 16% فقط من المؤسسات غير المجهزة بأجهزة الكمبيوتر تنوي شراء أجهزة كمبيوتر في المستقبل القريب، أما الباقي فليس لها أي رغبة في ذلك.
- تبين من خلال الدراسة أن المؤسسات الجزائرية هي ضعيفة الاتصال بالانترنت، حيث بلغت معدلات الاتصال بالانترنت في المؤسسات المصغرة نسبة 19 أما في المؤسسات الصغيرة فقد بلغ معدل 24 في حين بلغ هذا المعدل 34 في المؤسسات المتوسطة، كما تتميز أغلب المؤسسات الجزائرية بعدم توفرها على مواقع إلكترونية.
- كشفت الدراسة أن 1% من العمال في المؤسسات الجزائرية هم مهندسين في الإعلام الآلي، و 5% هم تقنيين في نفس المجال، إضافة إلى أن 42% من المؤسسات قامت بتعزيز رأسمالها البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، من خلال التدريب والتكوين.
- حسب قطاع النشاط قد تبين أن قطاعات البناء والصناعات الغذائية والصناعات التحويلية لديها أدنى مؤشرات استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أما قطاعات التجارة والتوزيع، النقل والاتصال والخدمات فقد عرفت أعلى المؤشرات.

من خلال هذه المعطيات يظهر أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تعاني كثيرا من التأخر، مما يستدعي الاهتمام بتشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال من طرف هذه المؤسسات، وذلك نظرا للدور الذي تلعبه في تحسين تنافسيتها ومنه تأهيلها لترقى إلى أفضل المستويات.

ثالثا: محاور البرنامج

يرتكز هذا البرنامج على ثلاث محاور رئيسية تتمثل فيما يلي:[1]

- **الدعم المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** وذلك من خلال تقديم الدعم التقني واعتماد أساليب التسيير الحديثة ودعم إرساء أنظمة الإبداع واليقظة التكنولوجية.
- **دعم الجودة:** وذلك من خلال توحيد المقاييس، إصدار الشهادات، الاعتماد، التقييس، وتوعية مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بمتطلبات الجودة ودعم هيئات تقييم المطابقة.
- **الدعم المؤسساتي:** أي توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال دعم وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وترقية الاستثمار ووزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ووكالات تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

[1] أنفال نسيب، **مرجع سابق**، ص 301.

رابعا: نتائج برنامج تأهيل المؤسسات للتحكم في تكنولوجيات الإعلام والاتصال (ميدا II)[1]

نلاحظ على هذا البرنامج بالمقارنة بالبرامج السابقة على أنه يركز على الدعم التقني والاستثمارات اللامادية أكثر من تركيزه على الدعم المالي والمادي، كما أنه وبخلاف البرامج السابقة والتي تتوجه إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بطلبات الانضمام، فمن خلال هذا البرنامج تم تحديد عينة من المؤسسات القادرة على الاستفادة بشكل دائم من الدعم المقدم منه.

كما نلاحظ أن هذا البرنامج يستند على مقاربة شاملة ومفصلة لاحتياجات المؤسسات ودعمها على مواكبة التطورات في شتى المجالات، وتمكينها من التحكم في استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال، إضافة إلى دعم المحيط الذي تنشط فيه ودعم الجودة على مستوى هذه المؤسسات.

يعتبر برنامج PMEII خطوة هامة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من جهة والنهوض بمستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال وبناء مجتمع معلوماتي ومنه التوجه نحو مشروع إستراتيجيات الجزائر الالكترونية.

حيث تعتبر نتائجه المحققة مقارنة بالأهداف المسطرة خلال الفترة (2009-2013) مقبولة نوعا ما من خلال ما تم اعتماده من برامج وعمليات تشخيصية وتأهيلية إضافة إلى التدريبات في المجالات المختلفة وحسب محاوره.

المطلب الثالث: برنامج التعاون التقني لدعم الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل «GTZ» [2]

جاء مشروع التعاون الجزائري الألماني لدعم الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل، حيث كُلفت GTZمن طرف الحكومة الألمانية لتنفيذ التعهدات وتسيير موارد المشروع.

تقوم وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برعاية المشروع، حيث تترأس الوزارة جمعية متابعة وتوجيه المشروع «CAMOS » إذ تحرص على تنفيذ وإتمام جانب المشروع الخاص بالجزائر.

مساهمته تكمن في مرافقة عملية تحول الاقتصاد والمؤسسة الجزائرية في أربع مجالات وهي:[3]

- السكن والعمران: دعم هذا القطاع يكمن في تشجيع خلق واستعمال المساحات كأداة أساسية لتحرير سوق العقار، تكييف بحوث أكبر مدرسة عليا للهندسة المعمارية بالجزائر مع المتطلبات الجديدة للسكن والعمران

[1] أنفال نسيب، **نفس المرجع**، ص 335.

[2] شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2009/2008، ص 65.

[3] نوري منير، **مرجع سابق**، ص 877.

بالإضافة إلى انطلاق عملية إعادة تهيئة المجمعات السكنية وفقا لاقتراحات المواطنين وبالطبع وفق ضوابط قانونية.

- الفلاحة والصيد البحري: مستشاري البرنامج يرافقون التحول الحاصل في القطاع الفلاحي والإنتاج الموجه للنشاط التجاري والخصخصة، بالإضافة إلى إدخال نظام موجه لتقييم الموارد الصيدلية الجزائرية.
- حماية المحيط وتسيير الموارد المائية: يمثل أولوية البرنامج الألماني ويهدف هذا البرنامج إلى تقوية الطاقات المؤسسية في مجال المحيط، على المستوى البلدي والجهوي والوطني لخلق إطار للقانون الإداري ووضع أنظمة للمراقبة والإعلام خاصة بالمحيط لاستخلاص إجراءات وأدوات جديدة وهي استشارة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال المحيط وتحليل أثار المحيط على المستوى المحلي، كما أن البرنامج القطاعي الخاص بالمياه يرمي إلى مساعدة المساهمين في وضع السياسة الجديدة للمياه في الجزائر.
- ترقية النشاط الاقتصادي والشغل: ويهتم خصوصا بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تواجه صعوبات عديدة بانفتاح السوق الوطنية والهدف هو تطوير هذا القطاع من خلال نشاطات التكوين المستمر والاستثارة الموجهة لمراكز الترقية التجارية المحلية وبواسطة الجمعيات المهنية للحد من ظاهرة البطالة المرتفعة في أوساط الشباب بالإضافة إلى توجيه النظام الجزائري الخاص بالتكوين المهني الهادف إلى التعرف أكثر وبدقة على احتياجات المؤسسات.

أولا: أهداف البرنامج

تتمثل أهداف البرنامج في:[1]

- محاولة الرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الخاصة من أجل الاستغلال الجيد لإمكانياتها ومنتجاتها في ميدان التشغيل أو من خلال التقليل من المنتجات المستوردة ومحاولة نفوذها إلى السوق الأجنبي أو التصدير.
- إنشاء نوع من المهنية والإتقان من خلال التوجيه والإرشاد والتكوين في ميادين التسيير والاعتماد على مراكز الدعم الجهوية.
- تحسين الطلب من خلال حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة على طلب خدمات مراكز الدعم.

ثانيا: المساهين في البرنامج[2]

[1] ربحي كريمة، عروب رتيبة، **مرجع سابق**، ص 725.

[2] فراجي بلحاج، **مرجع سابق**، ص 171.

تعتبر الوصاية أو الهيئة المنفذة هي وزارة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الجزائرية لتنفيذ البرنامج، أما معاهد التكوين في التسيير نجد مراكز الدعم الجهوية (car) بالنسبة لوسط البلاد نجد الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة والمعهد الدولي للمناجمنت والمعهد العالي للتسيير، وبالنسبة للجهة الغربية نجد معهد تطوير الموارد البشرية بوهران، أما في الشرق نجد المعهد العالي للتسيير بعنابة، وفي الجنوب نجد المعهد العالي للتسيير بورقلة.

هذا وقدمت معاهد جديدة ملفات ترشحها وتلقى واحدا منها ردا إيجابيا من قبل الوزارة الوطنية والمساعدة التقنية (GTZ/PME) وهذا المعهد الكائن بسطيف ويسمى (management businness institut (MBI أما بالنسبة للجمعيات ذات الطابع المهني فنجد، نادي المقاولين والصناعيين للمتيجة البليدة، ونجد جمعية صناعي العتاد الإلكتروني بالرويبة الجزائر، والجمعية المهنية للصناعيين بوادي ميزاب بغرداية (apivm)، أما بالنسبة للمساعدة التقنية نجد الهيئة الألمانية للتعاون التقني gtz.

ثالثا: مراحل البرنامج:

مر البرنامج بمرحلتين وهما:

- ✓ **المرحلة الأولى:** من أجل دعم حركية إعادة الهيكلة التأهيل، الاندماج ونمو الصناعات في إطار تحرر وانفتاح السوق قد تم صياغة برنامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وهذا في إطار الشراكة التقنية الجزائرية الألمانية في مرحلتها الثانية التي انطلقت في جانفي 2000 إلى نهاية أفريل 2003 بقيمة 2.3 مليون دوتش مارك، وفي المرحلة الثالثة يهتم البرنامج بتكوين مستثمرين وتمتد هذه المرحلة من جويلية 2003 إلى جانفي 2006.
- ✓ **المرحلة الثانية:**

المؤسسات المستهدفة من هذه المرحلة هي المؤسسات الصناعية المتوسطة والتي تتكون من الفروع التالية: صناعة الحديد والصلب والميكانيك، الصناعات الفلاحية الغذائية، الصناعات الكيميائية الصيدلانية، صناعة مواد البناء، المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمكونة من 1-10 عمال المنشأة من طرف الشباب في إطار الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب (ANSEJ) وما شابه ذلك، أما بالنسبة لخدمات مركز الدعم للمؤسسات الصناعية المتوسطة يتم إعداد مجموعة من الآراء والتوصيات في ميدان التسيير وتتعلق أساسا بالوظائف

الحيوية في المؤسسة والمتمثلة في الإدارة العامة، الإنتاج والمؤونة، التسويق والتوزيع والبيع، تسيير الموارد البشرية، إدارة.[1]

كما أقامت المراكز ملتقيات من أجل تأهيل قدرات التسيير لدى مسيري المؤسسة (200 ساعة من المحاضرات و 9 أشهر من الملتقيات) فيما يخص تقنيات وطرق التسيير التفكير الإستراتيجي وتطوير ثقافة التسيير، وبالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمصغرة يتم تقديم دروس تكوينية في إنشاء المؤسسات عن طريق برنامج 4CEFE، بالنسبة للشباب المشرف على المشروع أو المؤسسة والمستفدين من التفرع (essaimage) والمستفدين من القروض المصغرة، كما يتم متابعة مراكز إنشاء المؤسسات بإنشاء فرق مساعدة وتكوين مرشدين (action groups).

كما تم تحديد نشاطات المرحلة بتكوين مستشارين في التسيير وذلك بإنشاء مجموعات ذات كفاءة عالية من المستشارين في تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من 4 إلى 5 مستشارين في كل مركز دعم وذلك من خلال تكوين قاعدي خاص بمهنة المستشار، تحسين الأداء والتوجيهات، متابعات لمهام المستشارين ووضع برنامج نموذجي، تكوين المكونين عن طريق تحسين للتقنيات البيداغوجية للمكونين المكلفين بإقامة الملتقيات والمحاضرات لمسيري المؤسسات ويتم ذلك من خلال تحضير مواضيع التكوين ومتابعة المكونين، والتنشيط المشترك للمحاضرات والدروس عن طريق إنشاء فريق من المنشطين المساعدين يضم من 2 إلى 3 مساعدين لكل مركز بهدف تكوين قاعدي يعتمد على منهجية وتنظيم شراكة دولية مع هذا البرنامج، وتحسن قدرات مسيري الدعم فيما يخص التخطيط وتسيير أطوار المشروع وتقنيات الاتصال وتسيير وفرز التوصيات عن طريق دعم الهياكل والمبادرات في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا جمعيات المستشارين والمكونين.[2]

رابعا: نتائج البرنامج

يمكن تلخيص المرحلة الثانية في: توفير عروض استشارة على مستوى مراكز الدعم، واختتام تكوين 30 مستشارا في إدارة الأعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانطلاق منتجات الاستشارة الخاصة التي تتماشى مع العجز المسجل لدى التشخيص العام لعشرين مؤسسة صناعية متوسطة، واختتام مشروع يتضمن 12 ملتقى عالجت فيه محاور التصدير والشراكة ونظام المعلومات والجودة وغيرها، تهم مسيري المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

---

[1] نزغي عز الدين، **آفاق تنمية القطاع الخاص بالجزائر تحليل برنامج ميدا لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2009، ص 210.

[2] بوعلي هشام، **مرجع سابق**، ص ص 217-218.

أما المرحلة الثالثة فإن النشاط الاستشاري الموجه لفائدة المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة يحتل مكانة هامة وسيعرف تطورا هاما بإدخال أدوات إستراتجية جديدة تتمثل في التخلي عن التوجه الأحادي، الخاص بتحسين ورفع قدرات الاستشارة والتكوين حيث أظهرت أنها محدودة بالمقارنة مع الاحتياجات والقدرات الموجودة.

تطوير البنية التحتية الحالية لمراكز الدعم إلى شبكة أكثر اتساعا بإدخال معاهد التكوين الخاصة في التسيير والجمعيات المهنية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكاتب الإستشارة الخاصة بإدارة الأعمال ومستشارين ومكونين مستقلين.[1]

المطلب الرابع: برنامج تنمية وتطوير بورصات معالجة المعلومات[2]

في إطار المشروع الأورومتوسطي (Euromids) الذي يعد أكبر مشروع أنجز من طرف اللجنة الأوروبية من أجل تنمية المجتمع الدولي في مجال المعلومات، اقترحت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برنامجا يخص إنشاء بورصة أورومتوسطية للتعاون ومعالجة المعلومات (un bourse de sous traitance) ضمن إطار التعاون الأورومتوسطي بهدف ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فيما يخص توفير وتبادل المعطيات ذات الطابع الاقتصادي في إطار تدعيم التعاون الاقتصادي بين بلدان البحر الأبيض المتوسط، هذه البورصة من شأنها أن تتقدم على شكل موقع على شبكة الإنترنت يحتوي على جميع المعلومات الاقتصادية الخاصة بوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كل دولة من دول البحر الأبيض المتوسط. وفي إطار هذا البرنامج تم إنشاء 04 بورصات لمعالجة المعلومات على مستوى التراب الوطني (شرق، غرب، جنوب، وسط) مهمتها توفير المعلومات اللازمة حول وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في هذه الجهات من الوطن بموجب اتفاقية التعاون المبرمة بين الجزائر واللجنة الأوروبية حتى تستفيد كامل بلدان البحر الأبيض المتوسط من مشروع هذا البرنامج.

تم إنشاء هذه البورصات على شكل تعاونيات طبقا لما نص علية القانون رقم 90-31 الصادر في 04 ديسمبر 1990 تمثل بورصات معالجة المعطيات والتعاون (BSTP) فضاءات وسيطية للمعلومات ومؤشرا هاما لتنمية نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فهي إذن جمعية ذات غرض غير ربحي، وتتكون من مؤسسات عمومية وخاصة، إضافة إلى دعم السلطات العامة ومساهمة الهيئات المتخصصة بأشكالها المختلفة.

[1] بوعلي هشام، **مرجع سابق**، ص 227.

[2] نوري منير، **مرجع سابق**، ص 878.

تغطي نشاطات البورصة القطاعات التالية، صناعة الحديد واستخراج المعادن، الميكانيك، الكهرباء والالكترونيات، صناعة البلاستيك والمطاط، صناعة النسيج والجلود، وتجد البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة مركزا لتقديم المعلومات التقنية والصناعية وبنك معلومات وهي بمثابة وسيلة تنظيم عروض وطلبات المناولة والمنتجات وهي زيادة على ذلك وسيلة لتقديم المساعدة فيما بين الشركاء.

مهامها واستعمالها: [1]

تقوم هذه البورصة بـ:

- إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية للمناولة.
- إجراء العلاقات بين عروض وطلبات المناولة والإشراك على المستوى الوطني والدولي.
- تشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية التي تمتاز بها الصناعات الموجودة حاليًا والتي سيتم إنشاؤها.
- تكوين بنك للمعلومات الاقتصادية من خلال معالجة مختلف المعلومات المتحصل عليها عن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- إعلام وتوجيه وتزويد المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة.
- إعلام وتوجيه وتزويد المؤسسات عن طريق تقديم النصائح والمعلومات اللازمة.
- تنظيم وتنشيط اللقاءات والمؤتمرات حول موضوع المناولة.
- إعداد المؤسسات الجزائرية للمشاركة في المعارض والصالونات.

ويتم كل ذلك عن طريق انضمام المؤسسات والمنظمات بموجب قوانين البورصة الجزائرية، كما تضع البورصة فريقًا متعدد الاختصاصات في خدمة زبائنها باستمرار، وذلك عن طريق الهاتف والفاكس والإنترنت والمراسلة وزيارة البورصة، نداء أحد المهندسين المنشطين بالبورصة من أجل زيارة المؤسسات، استغلال بنك المعلومات ورصيد البورصة الوثائقي.

[1] شعيب آتشي، **مرجع سابق**، ص 151.

خلاصة الفصل

من خلال الدراسة لمسنا إصرار المجموعة الأوروبية على وضع إستراتجية لتطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة منها ما تحتوي على طاقات وعروض صناعية ممتازة، كما وجدنا أن الجزائر تبادر من أجل أن تجعل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن سلم الأولويات في التنمية وذلك بصياغة برنامج عمل خاص بتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفتحها على الاستثمار والشراكة الدولية وفي طليعتها الدول الأوروبية التي تعد رائدة في هذا المجال لما تملكه من خبرات وتكنولوجيات متطورة من أجل دعم هذا القطاع الحيوي، كما تبين لنا أن البرنامج المقترح كان برنامجا طموحا يمكن من خلاله ترقية القطاع الجزائري إلى المستوى العالمي إذا ما نفذ بعناية تامة .

لكن برنامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشهد تأخير كبيرا وهذا راجع إلى الصعوبات والعراقيل العديدة كالبيروقراطية، تفشي ظاهرة الرشوة والاختلاسات المالية وعدم جاهزية المنشآت القاعدية.

وعليه إذا أردنا أن النهوض بهذا القطاع يجب تجاوز هذه العراقيل والصعوبات بفرض قوانين وإجراءات أكثر ملائمة لمتطلبات القطاع من أجل التنفيذ السليم للبرنامج وكذا الإسراع في تجهيز البنى القاعدية وتوفير الإرادة السياسية وتعاون المجتمع الدولي.

في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر والتي تتمثل أهمها الدخول في اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية وإنشاء منطقة التبادل الحر، فإن مؤسساتها الاقتصادية سوف تواجه منافسة شديدة ومن هنا بات من الضروري على الجزائر إيجاد وسيلة تمكن هذه المؤسسات من كسب الرهان والتمكن من البقاء في السوق والاستمرارية، هذه الوسيلة تمثلت في تبني برنامج يجعل من هذه المؤسسات في مستوى نظرائها من دول الشراكة الأورومتوسطية.

والجزائر باعتبارها دولة نامية تسعى إلى الوصول إلى مستوى التنمية الشاملة خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يمر بتحولات وإصلاحات تشمل جميع المجالات، حيث تم عقد اتفاقية شراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر ودخل حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، حيث شكل هذا الاتفاق نقطة تحول بالنسبة للاقتصاد الجزائري في انفتاحه على العالم الخارجي، فحاولت السلطات الاقتصادية والسياسية الجزائرية تغيير تركيبة وهيكل الاقتصاد الجزائري وجعله أكثر انسجاما مع المتغيرات الجارية على المستوى العالمي.

وعموما فإذا كان التعاون من أجل تأهيل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية يظهر اليوم كضرورة حتمية للاندماج في الاقتصاديات العالمية وأداة أساسية لتأهيل الأداة الإنتاجية، وتوسيع النسيج الصناعي، فإنه من الواجب على الدول الأوروبية مساعدة شركائها لتحقيق هذا الهدف، وخاصة فيما يتعلق بتمويل برامج إعادة هيكلة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للشركاء من أجل النهوض بها وجعلها في موقع تنافسي موازن لمثيلاتها الأوروبية.

✓ **اختبار الفرضيات:**

الفرضية الأولى:

إن اتفاقية الشراكة فرصة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانتهاجها لإستراتيجية شاملة تهدف بالدرجة الأولى إلى تحسين أدائها، وجعلها قادرة على مواجهة المنافسة الأجنبية والاستعداد للدخول الحر للسلع الأوروبية نحو الأسواق المحلية .

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الأولى

الفرضية الثانية:

نستخلص من هذا العمل أن تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أصبح أكثر ضرورة في ظل الواقع الاقتصادي الجديد الأمر الذي دفع بالسلطات بالاهتمام بهذه العملية وذلك لتطبيق برامج التأهيل المحيط الإداري وذلك لهشاشة هذا القطاع وعدم قدرته على مواجهة التحديات والتطورات الحديثة ولابد من التخفيف من حدة الإجراءات البيروقراطية والاختلاسات المالية والرشوة وإعادة النظر في طرق التسيير الإداري

أما العنصر البشري باعتباره عنصرا أساسيا في عملية التغير فوضعت الدولة مبالغ مالية ضخمة قصد تكوين الأعوان المستشارين وذلك بجلب خبراء من ألمانيا وكندا للاستفادة من خبرتهم وتأهيل العنصر البشري الجزائري. وبالتالي نثبت صحة الفرضية الثانية.

الفرضية الثالثة:

بذلت الدولة الجزائرية مجهودات معتبرة لتطوير وترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وقد تمثلت في إنشاء برنامج وطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر من أهم برامج التأهيل الوطنية التي عرفتها الجزائر والذي يقوم بإعداد برامج مناسبة بغية تحسين تنافسية المؤسسات ومعالجة المشاكل والصعوبات التي تواجهها والعراقيل الإدارية، ومن أهدافه جعل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قادرة قادرة على مواكبة التطور في التكنولوجيا وتحسين تنافسيتها وبذلك وضعت أجهزة وآليات مثل صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والصندوق الوطني للتأهيل والوكالة الوطنية ادعم تشغيل الشباب وهذا لتسهيل عملية الاستثمار ومساعدة المؤسسات، إضافة إلى ذلك إقامة الملتقيات والأيام الدراسية التي تهدف إلى إيجاد الحلول المناسبة.

وبالتالي نثبت صحة الفرضية الثالثة.

✓ **نتائج الدراسة:**

- تعتبر الشراكة الأورومتوسطية كآلية للسيطرة أكثر منها كأداة للتقارب والتعاون بين ضفتي المتوسط، وهذا ما تجلى من خلال ما جاء فيها حيث ركزت على جانب التجارة أكثر من على جانب الإنتاج أين يكمن الخلل بالنسبة لمعظم دول الضفة الجنوبية.
- خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في منطقة الشرق الأوسط وحل العديد من القضايا السياسية والأمنية الموجودة في المنطقة.
- تهدف اتفاقيات الشراكة إلى تعزيز العلاقات السياسية والديبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية.
- وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأوروبي في أفريل 2002 بمدينة فانسيا، و دخلت هذه الاتفاقية حيّز التنفيذ سنة 2005، و كان من أهم بنودها إقامة منطقة تبادل حر بين الطرفين بعد 12 سنة من دخول الاتفاقية حيّز التنفيذ.
- قام الإتحاد الأوروبي بتقديم مساعدات مالية للدول الشريكة من خلال برنامج ميدا وقروض البنك الأوروبي للاستثمار، اللذان يهدفان إلى دعم عملية التأهيل الاقتصادي والاجتماعي.

- كما وجدنا أن الجزائر تبادر من أن تجعل من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن أولويات في التنمية وذلك بصياغة برنامج خاص بتطوير هذا القطاع وفتحه على الاستثمار والشراكة الدولية، كما تبين أن هذا البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن بواسطته ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى المستوى العالمي إذا ما نفذ بعناية.
- إن النتائج المتحصل عليها تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك كالشروط الواجب توفرها في المؤسسة للاستفادة من برامج التأهيل.
- التزايد الواضح في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التابعة للقطاع الخاص خلال العشرية الأخيرة، جعلها تلعب دورا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- التوزيع الغير عادل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على مستوى التراب الوطني.
- يعتبر برنامج ميدا الأداة المالية الأساسية التي عرضها الإتحاد الأوروبي من خلال الشراكة بتقديم مبالغ مالية في إطار هذا البرنامج وقد يبدو هذا الأخير مهما من حيث المبالغ المخصصة في إطاره إلا أنه يظهر متواضعا جدا إذا ما قورن بالمساعدات المالية والفنية التي قدمها الإتحاد الأوروبي لدول آخرى.

✓ **<u>توصيات:</u>**

- إن معالجة المشاكل والصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتطلب مساهمة الجميع بدءا من الجهة المسؤولة إلى بقية الهيئات لتنسيق جهودها بدور فعال وذلك من أجل تجاوز الصعوبات المختلفة التي تعترضه والنهوض به.
- الاستفادة من خبرات الدول التي تمكنت على التشجيع على إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة الاحتكاك بها.
- تنويع التعاون الدولي في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم اقتصارها على جهة واحدة برنامج ميدا.
- تحقيق محيط اقتصادي وإداري وقانوني مناسب لقيام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وضرورة البحث عن السبل الكفيلة للوصول إلى اندماج إيجابي في العلاقات الاقتصادية الدولية.
- إعداد برنامج تأهيل أمثل وفعال ضمن احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والسهر على تنفيذه.
- إقامة مؤسسات مالية متخصصة للتعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل شروط سهلة وميسرة للإقراض تتماشى مع قدرة هذه المؤسسات على الوفاء بذلك.

✓ المراجع باللغة العربية

i. الكتب:

1. أحمد عارف العساف وآخرون، **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2012.
2. إلهام فخري طميلة، **التسويق في المشاريع الصغيرة**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
3. إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، **التسيير المالي**، دار وائل، عمان، 2006.
4. أيمن علي عمر، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار نشر للثقافة، الإسكندرية، مصر.
5. جهاد عبد الله عفانه، قاسم موسى أبو عبيد، **إدارة المشاريع الصغيرة**، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع الأردن، 2004.
6. رابح خوني، رقية حساني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها** ، دار إيتراك للنشر والتوزيع مصر، 2007.
7. شوقي ناجي جواد، عامر نصر المنصور، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار حامد للنشر، عمان، 2000.
8. طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة وإستراتجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة** ، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2008.
9. عبد الرحمان يسري، **تنمية الصناعات الصغيرة ومشكلات تمويلها** ، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع الإسكندرية، مصر، 1996.
10. عبد الله خبابة، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمة المستدامة** ، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2013.
11. عمر صخري، **إقتصاد المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.
12. فايزة جمعة، صالح النجار، عبد الستار محمد العلي، **الريادة وإدارة الأعمال الصغيرة** ، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، 2006.
13. كمال كاظم جواد، كاظم أحمد البطاط، **الصناعات الصغيرة ودور حاضنات الأعمال في دعمها وتطويرها** ، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2015.
14. ليث عبد الله القهيري، بلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، دار الحامد، عمان، 2012.

15. ماجدة العطية، **إدارة المشروغات الصغيرة** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
16. محمد صالح الحناوي، محمد فريد الصحن، **مقدمة في الأعمال**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
17. محمد هيكل، **مهارات إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار مجموعة النيل عربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2003.
18. مزهر شعباني وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان،2014.
19. نبيل جواد، **إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، دار مجد بيروت لبنان، الطبعة الأولى، 2007.
20. هايل عبد المولى طشطوش، **المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية**، دار الحامد، عمان، 2012.
21. هيا جميل بشارات، **التمويل المصرفي في الإسلام**، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

ii. الرسائل والأطروحات:

1. إبتسام بوشويط، آلية تمويل تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية (دراسة تحليلية لنتائج برامج تأهيل المؤسسات الجزائرية)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة مالية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009.
2. ابراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلة وتقييمية لاطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية – دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات –** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2002-2013.
3. أحلام سوداني، **التسيير الفعال للمديونية الخارجية في إطار الشراكة الأورومتوسطية – حالة الجزائر–** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة الجزائر، 2006.
4. أحمد بوزيدي، **إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة ش. ذ. م. م للخدمات العامة والتجارة DOUDAH**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2008 / 2009.
5. آمنة بلحاج، **واقع الذكاء الإقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص الإدارة الإستراتجية والذكاء الإقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015/2014.

6. انصاف قسوري، **اليورو وإتفاقية الشراكة الأورو–متوسطية**، مذكر مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر2006/2005.
7. أوشن ليلى، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون التعاون الدولي، جامعة مولود معمري تيزي وزو، 2011.
8. بن دحو يوسف، **غياب الميزة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ولاية تلمسان**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص الإبداع والمقاولاتية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2016/2015.
9. بوالبردعة نهلة، **الإطار القانوني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص التنظيم الإقتصادي، جامعة منتوري قسنطينة، 2011 / 2012.
10. بوزاهر صونية، **دور الأنترنت في العملية التسويقية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.
11. بوعلي هشام، **الشراكة الأورومتوسطية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تجربة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2008/2007.
12. جمال بوزكري، **الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي وتأثيرها على الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران، 2013/2012.
13. جمال عمورة، **دراسة تحليلية وتقيمية لإتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر، 2006/2005.
14. حجاوي أحمد، **إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2011/2010.
15. دليلة مسدوي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية ونمو القطاع السياحي دراسة حالة ولاية بومرداس**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أمحمد بوقرة بومرداس، 2008 /2009

16. سكينة حملاوي، **واقع التكتلات الاقتصادية الإقليمية الجديدة في ظل الأزمة المالية الراهنة دراسة حالة الشراكة الأورو متوسطية دول المغرب العربي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصاد، تخصص دولي جامعة محمد خيضر بسكرة،2012/2011.

17. سليمان بلعور، **أثر إستراتجية الشراكة على الوضعية المالية للمؤسسة الإقتصادية حالة مجمع صيدال** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة الجزائر، 2004/2003.

18. سليمان يحياوي، **تنمية الكفاءات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة مؤسسة مطاحن عزوز بسيدي بلعباس**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2007 /2008.

19. سمير سحنون، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في إقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013/2012.

20. سمير سحنون، **فرص تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة برأس المال المخاطر دراسة حالة تونس المغرب الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد التنمية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2005/2004.

21. شعيب أتشي، **واقع وآفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في ظل الشراكة الأوروجزائرية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر 2007-2008.

22. شهرازاد برجي، **إشكالية إستغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011

23. شوميسة ثلجون، **الشراكة كوسيلة قانونية لتفعيل الإستثمار الأجنبي في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون الأعمال، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس، 2006.

24. شيبان آسيا، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الإقتصادية حالة الصناعات التقليدية والحرف في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2009/2008.

25. عائشة شرفاوي، **تطور التجارة الخارجية في ظل التحولات الإقتصادية الحالية –حالة الجزائر–** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تسيير، جامعة الجزائر، 2001.

26. عبد الجليل هويدي، **إنعكاسات الشراكة الأورومتوسطية على التجارة الخارجية في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012.

27. عبد الحميد رولامي، **تطور طلب الإتحاد الاوروبي على الغاز الجزائري وآثاره على الشراكة الأوروجزائرية** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة الجزائر3 2012/2011.

28. عديسة شهرة، **أثر الجانب المالي للشراكة الأوروجزائرية على الإقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008/2007.

29. عقبة نصيرة، فعالية **التمويل البنكي لمشاريع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015/2014.

30. غدير أحمد سليمة، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2007.

31. فراجي بلحاج، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الإقتصادية بالجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010.

32. فيروز سلطاني، **دور السياسات التجارية في تفعيل الإتفاقات التجارية الإقليمية والدولية (دراسة حالة الجزائر وإتفاق الشراكة الأورومتوسطية)**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013/2012

33. قارة إبتسام، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تطوير القطاع السياحي بالجزائر دراسة حالة ولاية مستغانم**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص تسويق دولي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2012/2011.

34. قسوم ميساوي الوليد، **دراسة إقتصادية وقياسية للصادرات الصناعية في الجزائر**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة،2008/2007.

35. قشيدة صورية، **تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة الشركة الجزائرية الأوروبية للمساهمات فينالياب**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر3، 2012/2011.

36. لزهر العابد، **إشكالية تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الدكتوراة في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2013/2012.

37. ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2005/2004.

38. ليليا بن منصور، **الشراكة الأورومتوسطية ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب العربي**، مذكر مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة، 2012/2011.

39. محمد بن زهية، **التسيير الامثل للمخزون في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة – تكنولوجيا المعلومات والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2008.

40. محمد بن عزوز، **الشراكة الأجنبية في الجزائر واقعها وأفاقها**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي جامعة الجزائر، 2001/2000.

41. محمد تواتي، **أثر الشراكة الأورو متوسطية على تنافسية القطاع الصناعي الجزائري – دراسة حالة الصناعة الصيدلانية 2008/1998** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد صناعي، المركز الجامعي الوادي، 2009.

42. مداني لخ ضر، **تطور سياسة التعريفة الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية الإقليمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2005-2006.

43. مريم زكري، **البعد الإقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات أورومتوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2011/2010.

44. مريم طبني، **واقع ومستقبل التجارة الخارجية للإتحاد الأوروبي في ظل الأزمات المالية 2002-2012**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الإقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر.

45. مريم قطوش، **برنامج التأهيل الوظائفي المستدام لترقية وظيفة الاستدامة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة عين الكبيرةSANIAK** ، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجيستير تخصص إدارة الأعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2010/2009.

46. موسي سهام، **تفعيل المواقع الإلكترونية لتحقيق تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة قديلة لتعبئة المياه المعدنية الطبيعية بسكرة،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتكنولوجيا الإعلام والإتصال، جامعة محمد خيضر بسكرة 2008/2007.

47. نادية بلورغي، **تداعيات أزمة اليورو على الشراكة الأورومتوسطية دراسة حالة الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص إقتصاد دولي، جامعة محمد حيضر بسكرة، 2014/2013.

48. نذير بطاطاش، **التعاون الأوروبي – الإفريقي بين الشراكة والتبعية: الجزائر نموذجا** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في القانون، تخصص قانون تعاون دولي، جامعة أكلي محند ولحاج البويرة، 2010.

49. نزغي عز الدين، **آفاق تنمية القطاع الخاص بالجزائر تحليل برنامج ميدا لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2009.

50. نزغي فاطمة الزهراء، **آفاق تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تحليل أثر برنامج MEDA لدعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص تحليل إقتصادي، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2009 /2010.

51. هواري عبد القادر، **إستراتجيات الشراكة الإقليمية والتعاون الدولي لتطوير الطاقات المتجددة في الإقتصاديات العربية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011/2010.

52. وافية تيجاني، **مساهمة برنامج التاهيل في تحسين تنافسية المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في إطار الشراكة الأورومتوسطية حالة المؤسسات الصناعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2016/2015.

53. وهيبة غربي، **الشراكة مع القطاع الخاص لتحسين خدمات الجماعات المحلية** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2006/2005.

54. ياسمينة مرابطي، **العلاقات الإقتصادية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي وتطورها في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، جامعة دمشق سوريا، 2008.

55. يوسف حميدي، **مستقبل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية في ظل العولمة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، تخصص التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2007 /2008.

56. يوسف قريشي، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراة في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر، 2004.

iii. النشريات والمجلات والجرائد:

1. ايت عيسى عيسى، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق و قيود**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، الشلف.
2. بالراقي تيجاني، **تقييم آثار البرامج الإستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001 – 2011 دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، 2013.
3. زهية موساوي، خالدي خديجة، **التمويل الإسلامي للمشاريع الإقتصادية فرص وتحديات** ، مجلة الباحث، العدد الرابع، 2006.
4. السعيد بريبش، **رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة حالة شركة SOFINANCE**، مجلة الباحث، العدد الخامس، 2007.
5. سهام عبد الكريم، **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج PME II**، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 09، 2011.
6. عبد الحميد زعباط، **الشراكة الأورومتوسطية وأثرها غلى الإقتصاد الجزائري**، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا جامعة الجزائر، العدد الأول.

7. عزيزة بن سمينة، **الشراكة الأوروجزائرية بين متطلبات الإنفتاح الإقتصادي والتنمية المستقلة** ، مجلة الباحث العدد التاسع، 2011.
8. علي لزعر، ناصر بوعزيز ، **تأهيل المؤسسة الإقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، العدد الخامس، جوان 2009.
9. فيصل بهلولي، **التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية**، مجلة الباحث، العدد 11، 2012.
10. كمال دمدوم، **دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في تثمين عوامل الإنتاج** ، مجلة الدراسات إقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد الثاني، 2000.
11. محمد لحسن علاوي، **إتفاقيات الشراكة الأوروعربية شراكة حقيقية أم شراكة واردات مع التركيز على تجارة المنتجات الزراعية**، مجلة الواحات، العدد 16.
12. نصير العرباوي، **مستقبل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة ،الجزائر،العدد السابع عشر سبتمبر 2013.

iv. **المداخلات وتقارير:**

1. أحمد الصديق جبريل، **دور بنك فيصل الإسلامي السوداني في تمويل المؤسسات الصغيرة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.
2. أحمد بوشنافة، أحمد بوسهمين، **متطلبات تأهيل و تفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.
3. أشرف محمد دوابة، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.
4. براق محمد، ميموني سمير، **الاقتصاد الجزائري ومسار برشلونة دراسة تحليلية للجانب الإقتصادي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على

الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

5. بريش عبد القادر، غراية زهير ، **صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبرامج ميدا 1-2 دراسة قياسية لقروض بنك الاستثمار الأوروبي وعلاقتها بتحقيق التنمية في الجزائر** ، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية الثانية جول المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر فرص وتحديات، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 05/04/03 ماي 2011.
6. بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام، **الدعم المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في القضاء على البطالة**، مداخلة في الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006 .
7. بن يعقوب الطاهر، **آثار اتفاق الشراكة الأورو_جزائرية على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، أيام 13-14 نوفمبر 2006.
8. ثريا علي حسين الورفلي، **المشروعات الصغيرة والمتوسطة في ليبيا الواقع والطموح**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 -18 أفريل 2006.
9. جاسر عبد الرزاق المسور، **المنشآت الصغيرة الواقع والتجارب ومعطيات الظروف الراهنة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17 و18 أفريل 2006.
10. جمال بلخياط، **متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف يومي 17 -18 أفريل 2006.
11. حسين بورغدة، الطيب قصاص، **الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على المؤسسات الإقتصادية الجزائرية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

12. خالد كواش، **أثر إتفاق الشراكة على القطاع السياحي في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006 .

13. خير الدين معطى الله، **إشكالية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 18-17 أفريل 2006.

14. ذهبية لطرش، **إستراتجيات ترقية وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين الكلي والجزئي لتعظيم مكاسب الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13 و14 نوفمبر 2006.

15. ربيعة بركات، سعيدة دوباخ، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، يومي 18-19 ماي 2011، بومرداس.

16. رحيم حسين، دريس يحي، **أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الإقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

17. رزق الله العيد، **العلاقات التجارية بين الدول العربية والإتحاد الأوروبي**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2001-2002.

18. رزيقة غراب، نادية سجار، **محتوى الشراكة الأوروجزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13و14 نوفمبر 2006.

19. رضوان سوامس، الهادي بوقلقول، **الأبعاد الإقتصادية لتجربة الشراكة العربية الأوروبية في ظل النظام العالمي الجديد**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 8-9 ماي 2004.

20. شبايكي سعدان، **معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى** الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التمنية، أيام 8-9 أفريل 2002، الأغواط.

21. شوقي جباري، **الابتكار أداة فعالة لنجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، يومي 18-19 ماي 2011، بومرداس.

22. صالح فلاحي، **الأبعاد الإقتصادية للشراكة الأوروجزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13 -14 نوفمبر 2006.

23. صالح مفتاح، دلال بن سمينة، **إتفاق الشراكة الأوروجزائري الدوافع المحتوى الأهمية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

24. الطاهر هارون، عادل بلجبل، **المساعدات المالية في إطار برنامج MEDA و PHARE لماذا الإختلاف؟** مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

25. طيب لحيلح، **دور المؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في تنمية أقطار المغرب العربي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

26. عاشور كتوش، أحمد طرشي، **تنمية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

27. عبد الرزاق بن حبيب، رحيمة حوالف، **الشراكة و دورها في جلب الاستثمارات الأجنبية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، يومي 21-22 ماي 2002.

28. عبد القادر بابا ، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

29. عبد القادر بوعزة، محمد بن مسعود، **الشراكة الاجنبية ودورها في نقل التكنولوجيا** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الإستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا إلى الدول النامية، الجامعة الإفريقية العقيد أحمد دراية بأدرار، أيام 22-23 أكتوبر 2007 .

30. عبد القادر بوعزة، محمد بن مسعود، **الشراكة ودورها في نقل التكنولوجيا مع الإشارة إلى قطاع المحروقات في الجزائر** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي الأول حول الإستثمار الأجنبي المباشر ومهارات الأداء الإقتصادي حالة بعض الدول النامية، جامعة أحمد بوقرة بومرداس، يومي 22-23 أكتوبر 2007.

31. عبد اللاوي مفيد، وآخرون، **الإجراءات المتبعة لتفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وواقعها في الجزائر** مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي في الجزائر، جامعة الوادي، يومي 2013/06/05.

32. عبد المجيد قدي، **الجزائر ومسار برشلونة : الفرص والتحديات،** مداخلة في الملتقى الدولي التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية –الأوروبية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، أيام 8-9 ماي 2004.

33. عبد الوهاب رميدي، علي سماي، **الآثار المتوقعة على الاقتصاد الوطني من خلال إقامة منطقة التبادل الحر الأورو جزائرية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول اثار وإنعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، يومي 13-14 نوفمبر 2006.

34. عثمان بوزيان، **قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر**: متطلبات التكيف و آليات التأهيل، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

35. فتيحة بوحرود، دلال عظيمي، **تطبيق لإدارة الجودة الشاملة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورو مغاربية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على

الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف أيام 13 -14 نوفمبر 2006.

36. فتيحة ونوغي، **الأساليب تمويل المشروعات الصغيرة في الإقتصاد الإسلامي**، الدورة التدريبية الدولية حول تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الإقتصاديات المغاربية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 25-28 ماي 2003.

37. فريدة كورتل وآخرون ، **تقييم أداء الموارد البشرية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2012، يومي 18-19 ماي 2011، بومرداس.

38. فوزي فتات، عبد النور قمار عمراني، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاختيار إستراتيجي للتنمية الإقتصادية في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

39. قدري شهلة، محبوب سعدية، **البرنامج الأوروبي لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (واقع و أفاق)** ، الأيام العلمية الدولية ضمن المقاولاتية: آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر(الفرص والعوائق)، أيام 05/04/03 ماي 2011.

40. قوريش نصيرة، **آليات وإجراءات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، أيام 17-18 أفريل 2006.

41. ليلى قطاف، **اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات الشراكة على الاقتصاد الجزائري و على منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف الجزائر، يومي 13-14 نوفمبر 2006.

42. مبارك بلالطة، **أهمية الشراكة الأجنبية في تأهيل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري، جامعة فرحات عباس سطيف، 3-14 نوفمبر 2006.

43. مجمد فرحي، سلمى صالحي، **المشاكل والتحديات الرئسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي17-18 أفريل 2006.

44. محمد خميسي بن رجم، الشريف بوفاس، **إنشاء و تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** – تجربة ولاية سوق أهراس– ، مداخلة ضمن الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية وآليات دعم و مساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص و العوائق ، جامعة محمد خيضر – بسكرة، أيام: 05/04/03 ماي 2011.

45. محمد زيدان، دريس رشيد، **الهياكل والآليات الجديدة الداعمة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف–الجزائر، يومي 17-18 أفريل 2006.

46. محمد فرحي، **المخاطر الإقتصادية للشراكة الأوروبية الجزائرية وشروط تخطيها** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13-14 نوفمبر2006.

47. محمد نجيب دبابش، طارق قدوري، **دور النظام المحاسبي المالي في تقييم الأداء المالي بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة تطبيقية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بسكرة** ، مداخلة ضمن الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي، 2013.

48. محمد يعقوبي، **مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية عرض بعض التجارب** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

49. مرغاد لخصر، **آليات إنشاء ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، في ضوء الفكر المقاولاتي** ، الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية آليات دعم ومساعدة إنشاء المؤسسات في الجزائر: الفرص والعوائق، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، أيام 05/04/03 ماي 2011.

50. مناور حداد، **دور البنوك والمؤسسات المالية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة (إضاءات من تجربة الأردن والجزائر)**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

51. نادية قويقح، **مستقبل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل الشراكة الأورومتوسطية** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول التكامل الإقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 8-9 ماي 2004.

52. نعيمة برودي، **التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ومتطلبات التكييف مع المستجدات العالمية**، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة تلمسان، يومي 17-18 أفريل 2006.

53. نوري منير، **أثر الشراكة الأوروجزائرية على تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة** ، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، جامعةحسيبة بن بوعلي الشلف، يومي 17-18 أفريل 2006.

54. الوزناجي مهملي، **الآثار المتوقعة لإتفاق الشراكة على واردات المؤسسات الصناعية** ، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول أثار وإنعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس سطيف، أيام 13-14 نوفمبر 2006.

55. يحي عبد القادر، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إمتصاص البطالة دراسة حالة ولاية تيارت** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص إدارة الأعمال، جامعة وهران، 2011-2012 .

56. يوسف مسعداوي، عمار بوزعرور، **الشراكة الأورو متوسطية**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد، جامعة سعد دحلب، البليدة، الجزائر، أيام 22-23 أفريل 2003.

٧. الدوريات والنشريات

1. Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME année 2010.**
2. Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME année :2011. .**

3. Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME année 2012.**
4. Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME année 2013.**
5. Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME année 2014.**
6. Ministère de Développement industriel et de la promotion de l'investissement, **Bulletin d'information statistique de la PME année 2015.**

vi. مواثيق وجرائد رسمية:

1. المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 17-101، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 16 الصادرة في 8 مارس 2017.

2. المادة 8 من القانون رقم 17-02، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 02 الصادرة في 10 يناير 2017.

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(1-1)	الدول المتوسطية الموقعة على إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي	16
(1-2)	المعونات المالية من خلال البروتوكولات المالية الأربعة المقدمة من الاتحاد الأوربي إلى الدول العربية لحوض المتوسط	17
(1-3)	الأموال الممنوحة للجزائر في إطار البوتوكولات المالية المبرمة مع الإتحاد الأوروبي 78-96	27
(1-4)	البرنامج الاقتصادي للشراكة الأوروجزائرية للفترة (2001-2006)	33
(1-2)	معايير تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في اليابان	48
(2-2)	تصنيف المؤسسات في القانون الجزائري	49
(3-2)	معايير تمييز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مصر	50
(1-3)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب نوعية المؤسسة خلال الفترة (2010-2015)	85
(2-3)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاعات النشاط خلال الفترة (2008-2015)	86
(3-3)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات لسنة 2015	86
(4-3)	تطور مناصب الشغل المصرح بها لسنة 2015	88
(5-3)	توزيع مشاريع FGAR حسب قطاع النشاط (2004-2014)	95
(6-3)	توزيع مشاريع وكالة تطوير الإستثمار حسب طبيعتها القانونية	98
(7-3)	حصيلة تنفيذ برنامج EDPME خلال الفترة (2002-2007)	107

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1-2)	أهداف برنامج التأهيل	71
(1-3)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الجهات لسنة 2015	87
(2-3)	نسب توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب مراحل تأهيل برنامج ميد ا	104
(3-3)	توزيع ميزانية برنامج ميدا حسب الوظائف لـ 1373 عملية تأهيلية	105
(4-3)	التوزيع الجغرافي ل 445 مؤسسة مؤهلة	106
(5-3)	توزيع 445 مؤسسة مؤهلة حسب عدد نشاطات التأهيل	106

العنوان		الصفحة
	الإهداء	I
	كلمة شكر	II
	المقدمة عامة	[أ-ي]
	تمهيد	ب
	طرح الإشكالية	ج
	الاسئلة الفرعية	ج
	فرضيات البحث	ج
	أسباب إختيار الموضوع	ج
	أهمية البحث	د
	أهداف البحث	د
	منهجية الدراسة	د
	موقع البحث في الدراسات السابقة	د
	صعوبات البحث	هـ
	هيكل البحث	و
الفصل الأول	الإطار العام للشراكة الأوروجزائرية	[1-38]
	تمهيد	2
المبحث الأول	ماهية الشراكة	3
المطلب الأول	مفهوم الشراكة	3
الفرع الأول	تعريف الشراكة	3
الفرع الثاني	خصائص الشراكة	4
الفرع الثالث	أهداف الشراكة	5
المبحث الثاني	أشكال الشراكة ودوافعها	7
المطلب الأول	أشكال الشراكة	7
المطلب الثاني	دوافع الشراكة	10
المطلب الثالث	شروط نجاح الشراكة والمقومات المساعدة على نجاحها	11
الفرع الأول	شروط نجاح الشراكة	11
الفرع الثاني	المقومات المساعدة على نجاحها	12
المبحث الثاني	الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية	14

المطلب الأول	المسار التاريخي ومفهوم الشراكة الأورومتوسطية	14
الفرع الأول	المسار التاريخي للشراكة الأورومتوسطية	14
الفرع الثاني	مفهوم اللشراكة الأورومتوسطية	18
المطلب الثاني	مسار برشلونة والمحاور الرئيسية	18
الفرع الأول	مسار برشلونة	18
الفرع الثاني	المحاور الرئيسية	19
المطلب الثالث	أهداف الشراكة الأورومتوسطية للدول المتوسطية والدول الشريكة	24
الفرع الأول	أهداف الشراكة الأورومتوسطية للدول المتوسطية	24
الفرع الثاني	أهداف الشراكة الأورومتوسطية للدول الشريكة	25
المبحث الثالث	الإطار العام للشراكة الأوروجزائرية	26
المطلب الأول	العلاقات الأوروجزائرية من التعاون إلى الشراكة	26
الفرع الأول	العلاقات الأوروجزائرية في إطار إتفاقية التعاون 1976	26
الفرع الثاني	مرحلة الشراكة (توقيع الإتفاقية)	27
المطلب الثاني	مضمون وشروط نجاح إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	28
الفرع الأول	مضمون إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	29
الفرع الثاني	شروط نجاح إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية	34
المطلب الثالث	دوافع وعراقيل الشراكة الأوروجزائرية	35
الفرع الأول	دوافع الشراكة الأوروجزائرية	35
الفرع الثاني	عراقيل الشراكة الأوروجزائرية	36
	خلاصة الفصل	38
الفصل الثاني	الإطار العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتأهيلها	[39-78]
	تمهيد	40
المبحث الأول	ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	41
المطلب الأول	صعوبة تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	41
المطلب الثاني	معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	43
المطلب الثالث	مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	45
المبحث الثاني	أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خصائصها وأهدافها	50
المطلب الأول	أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	50
المطلب الثاني	خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	53

المطلب الثالث	أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	56
المبحث الثاني	أشكال ومصادر التمويل والمشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57
المطلب الأول	أشكال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	57
المطلب الثاني	مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	62
المطلب الثالث	المشاكل والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	66
المبحث الرابع	متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	70
المطلب الأول	تعريف التأهيل	70
المطلب الثاني	أهداف البرنامج	71
المطلب الثالث	الشروط والإجراءات المتخذة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	73
المطلب الرابع	تقييم برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	76
	خلاصة الفصل	78
الفصل الثالث	تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة الأوروجزائرية	[78-116]
	تمهيد	80
المبحث الأول	واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	81
المطلب الأول	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	81
المطلب الثاني	الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	83
المطلب الثالث	وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري	84
المبحث الثاني	البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	89
المطلب الأول	مفهوم وأهداف ومحتوى البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	89
الفرع الأول	مفهوم البرنامج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	89
الفرع الثاني	أهداف البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	90
الفرع الثالث	محتوى البرنامج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	90
المطلب الثاني	المؤسسات المعنية بالبرنامج وشروط تنفيذ البرنامج والأجهزة	92
الفرع الأول	المؤسسات المعنية بالبرنامج	92
الفرع الثاني	شروط تنفيذ البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	93
الفرع الثالث	أجهزة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	93

المطلب الثالث	نتائج البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	99
المبحث الثالث	البرامج الأوروبية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية	101
المطلب الأول	برنامج ميدا I	101
المطلب الثاني	برنامج تأهيل المؤسسات للتحكم في تكنولوجيات الإعلام والإتصال ميداII	108
المطلب الثالث	برنامج التعاون التقني لدعم الجمعيات المهنية ومنظمات أرباب العمل	110
المطلب الرابع	برنامج تنمية وتطوير بورصات معالجة المعلومات	114
	خلاصة الفصل	116
	الخاتمة العامة	118
	قائمة المراجع	122
	فهرس الجداول	140
	فهرس الأشكال	141
	فهرس المحتويات	142
	الملخص باللغة العربية	
	الملخص بالغة الفرنسية	

الملخص

في الفترة الأخيرة لقيت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إهتماما كبيرا، هذا لما حققته هذه المؤسسات من إنجازات على مستويات عدة، لهذا وكغيرها من الدول الجزائر أولت إهتماما واضحا بها وتجلى ذلك من خلال برامج تبنتها وهذا للوصول بمؤسساتها إلى العالمية، ولتتمكن من ذلك قامت بإتفاقات الشراكة مع المجموعات الأجنبية لتستفيد من خبراتها وتؤهل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة باعتبارها من أهم متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

وتتطلب برامج التأهيل مجموعة من الإجراءات المختلفة التي تقوم السلطات العمومية بتوفيرها لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية وذلك قصد تعزيز تنافسيتها ومردوديتها والرفع من كفاءاتها وأدائها، غير أن النتائج المتحصل عليها تبرز أن عملية التأهيل لم تتقدم بشكل قوي وذلك لبعض العراقيل والشروط التي حالت دون ذلك .

الكلمات المفتاحية: الشراكة الأوروجزائرية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار الشراكة الأوروجزائرية .